جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة بعنوان:

دور الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء الإداري

- الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية أنموذجا -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في مسار الحقوق تخصص: قانون إداري

إعداد الطلبة:

- جبير بابا عمر

- نورالدين بهون علي

إشراف الأستاذ:

د. عبدالرحمان حاج ابراهيم

لجنة المناقشة

أ.د شول بن شهرة	جامعة غرداية	رئيسا
د. حاج إبراهيم عبد الرحمان	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د. أبو القاسم عيسى	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/2019-2020م

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة بعنوان:

دور الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء الإداري

- الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية أنموذجا -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في مسار الحقوق تخصص: قانون إداري

إعداد الطلبة:

- جبير بابا عمر
- نورالدين بهون علي

إشراف الأستاذ:

د. عبدالرحمان حاج ابراهيم

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/2019-2020م

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتِ مَنْ نَشَاءُ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ ﴾

الآية 76 من سورة النحل

إهداء

إلى الذي علّمني معنى الرجولة وأشبعني بقيّم التّسامح والنُّبلِ والدي الغالي

" **حاج صالح**" تغمّده الله بالرّحمة وجعل جنةَ الفردوس مثواه آمين يا رب العالمين

إلى التي أروتني مِن نبع الحنان وأمطرتني بغزارة من دعواتها الصّالحة

وعلّمتني معنى الحياة الطيّبة" أمّي الغالية " حفظها الله وبارك في عمرها وصحّتها

إلى التي كانت دوما السّند، والتي ما فتئت تدعمني في مسارِي العلمي والمهني من مرحلة

الليسانس كلاسيكي إلى الماستر أكاديمي "زوجتي الصّالحة" ثبّتها الله

إلى منحة الإله ونبض الحياة ومصدر سعادتي وطمأنينتي ولديَّ الحبيبان

" باحمد " و " رحيمة " فاللّهم أصلحهما واجعلهما قرّة عين لي

إلى – زميل البحث–

إلى من قدّم لنا يد المساعدة بتوجيهاته وإرشاداته –الدكتور

عبد الرحمان بن حاج سليمان حاج ابراهيم

إلى مدرسة أبي سالم إدارةً وأساتذةً على ما قدّمته من دعم معنوي ومادي

طيلة مساري العلمي في مرحلة الماستر

إلى كل أقاربي وزملائي وأحبابي وأصدقائي على ما قدموه من دعم.

أهدي لهم جميعا هذا العمل نورالدين بن صالح بهون علي

إهداء

" وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

أهدي ثمرةَ هذا المجهود المتواضع إلى والديَّ العزيزين حفظهما الله وبارك في عمرهما، اللذين طالما شجّعاني وساندني وحفزاني طيلة مشواري الدراسي، خصوصا عند إنجاز هذه المذكرة.

إلى أخواتي اللواتي شجعنني هنّ أيضا وانتظروا لحظة تخرجي بفارغ الصبر

إلى خطيبتي الغالية وزوجتي المستقبلية

وإلى كل العائلة الكبيرة سواء من جهة الأم أو من جهة الأب

إلى كل أولئك الذين ساعدوني ولم يبخلوا عليّ بتشجيعهم وإرشادهم، من بعيد كانوا أو من قريب، حتى ولو بكلمة طيبة أو بدعاء منهم.

إلى كل من جمعتني بهم الدراسةُ طوال مسيرة الدراسة من الطور الابتدائي إلى المستوى الجامعي

وإلى كل الأصدقاء في الدراسة أو خارجه، وإلى فريقي وجميع أعضاء النادي.

جبير اطفيش محمد بابا عمر

شكر وعرفان

{ وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاَّ بِالله عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ }

الحمد والشكر لله وحده على فضلِه ومنّهِ علينا بعد أن وفّقنا إلى إتمام هذا العمل.

الشكر موصول إلى المشرف الدكتور عبدالرحمان حاج سليمان الحاج ابراهيم على قبوله طلب الإشراف فكان نعم المرافق والسند أثناء مسيرتنا مع إنجاز هذا البحث فلم يدّخر جهدا ولا نصحا ولا توجيها تقبل الله منكم وحفظكم من كل مكروه

الشكر موصول كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه على قبولهم مراجعة ومناقشة مذكرة بحثنا جزاهم الله عنّا خير الجزاء.

الشكر موصول كذلك إلى من قدّم لنا يد المساعدة إمّا بالنصح أو المراجع أو غير ذلك من دكاترة وأساتذة ونخص بالذكر الدكاترة: بابا عمي حاج أحمد و أبوالقاسم عيسى و خيرالناس مصطفى، والأساتذة العلواني نذير وامعيز حاج أحمد أحمد و اسماوي حاج أحمد وحاج ابراهيم باحمد تقبل الله منهم وبارك فيهم جميعا .

الشكر موصول كذلك إلى إدارة قسم الحقوق وكافة الأساتذة والأستاذات الذين أشرفوا على دراستنا طيلة مسارنا العلمي الجامعي، وزملائنا الطلبة بارك الله في مسارهم العلمي والمهني.

الشكر موصول إلى مديريّة التربية لولاية غرداية وكافة موظفي مصلحة الرقمنة بالمديرية والأستاذ يوسف بن يامي، والشكر موصول كذلك إلى مدرسة أبي سالم بلدية العطف ولاية غرداية على دعمها لنا في إنجاز هذا العمل.

لكم منّا جميعا فائق التقدير والعرفان عن الطالبين الباحثين

قائمة الـمختصرات

الرقم	المختصرات	المعنى
01	ج.ر.ج. ج	الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة
02	ع	العدد
03	ط	الطبعة
04	ص	الصفحة
05	الو.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
06	ق	القانون

ملخّص الدراسة

إن ما يمكن ملاحظته من خلال التقدّم السريع الذي شهده العالم في مختلف المجالات كالتسيير الإداري لمصالح المواطنين انعكس إيجابا على تحسين الأداء الإداري من خلال استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهذا عن طريق استحداث ما يُعرف بالحكومة الإلكترونية والتي تعتبر أحد أنماط الإدارة المعاصرة لما تميّزه من سرعة وجودة في تقديم الخدمات للأفراد.

وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي تسعى إلى تجسيد الحكومة الإلكترونية في ظل التحديات الراهنة للإدارة الإلكترونية عبر تدرجها نحو تعميم رقمنة جميع القطاعات التي تحت وصايتها ومن بينها رقمنة قطاع التربية الوطنيّة والتي أظهرت نتائج إيجابية في مجال تحسين الأداء الإداري لذات القطاع.

وعليه تم تقسيم البحث إلى فصلين، الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية والأداء الإداري، أما الفصل الثاني فاستعرضنا خلاله نموذج تطبيق النظام المعلوماتي بقطاع التربية الوطنية، مع تقييمٍ لهذه التجربة.

الكلمات المفتاحية:

الحكومة الإلكترونية ، النظام المعلوماتي، الأداء الإداري، الرقمنة.

Abstract

One can notice that the world has witnessed an excessive progress within different areas, as in the administrative management which has been reflected positively on improving the administrative performance through the wide use of information and communication technology. This is through the creation and the development of what is known as e-government, which is considered as one of the modern management patterns due to its .viability and quality in providing services to individuals

Algeria is among those countries that seeks to apply and embody the e- government at light of the current challenges of the e-management via the gradual digitization of all governmental sectors, including the digitization of the education sector, which has shown positive results in improving the administrative performance in the sector . Accordingly, the research was divided into two chapters, the first one dealt with the conceptual framework of e-government and administrative performance, and the second, in which we reviewed the model of implementing the information system in the national education sector, along with an evaluation of this experience

:key words

E-government, Information System, Administrative

. Performance, digitization

مقدمة

شهد النشاط الإداري تطورا ملحوظا نتيجة التحولات والتقدم التكنولوجي الحديث في تقنية المعلومات، إذ أن التطورات السريعة التي شهدها العالم في هذا العصر كانت نتيجة للصعوبات التي واجهت الإدارة في الماضي.

وتعدّ الإدارة الإلكترونية وسيلة مُباشِرة للوصول إلى الهدف المنشود والمتمثّل في الانتقال من الأسلوب التقليدي الورقي إلى الأسلوب المستحدث الذي يعتمد على النظام المعلوماتي بمختلف القطاعات الحكومية لتساهم في التحسين من أدائها في تقديم خدماتها للأفراد بشكل نوعي و ذي جودة عالية عن طريق استغلال لتكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب ما يتوفر من وسائل في ظل رغبة الحكومات في النهوض بقطاعاتها واللحاق بركب الدول المتطورة وذلك بتبنّي فكرة مشروع الحكومة الإلكترونيّة.

ومن هذا المنطلق أرادت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول السائرة في طريق التطور تجسيد فكرة هذا المشروع بعد أن شهدت الدول المتقدمة نجاحا معتبرا فيه، وكان دافع تلك الإرادة هو العراقيل التي واجهتها في مجال الأداء الإداري وفي معظم قطاعاتها وهو ما عانى منه المواطن بالدرجة الأولى.

ويُعتبر قطاع التربية الوطنية بالجزائر كغيره من القطاعات التي تسعى الدولة جاهدة من أجل أن تتمكن من رقمنته نظرا لأهميته كقطاع حيوي وحسّاس جدّا يُمثّل أهم مورد بشري في الدولة ويتعلق أساسا بتكوين الكفاءات المستقبلية وهذا يتطلب إعادة تهيئة

وتحديث منظومته عموما وتسييرها الإداري خصوصا من أجل الحصول على نتائج من شأنها أن تُساهم في تجسيد وتحقيق الأهداف المسطرة، وقد اخترنا مشروع الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة كعيّنة تطبيقيّة لمشروع النظام المعلوماتي الرقمي بقطاع وزارة التربيّة الوطنيّة بفعل عدة عوامل سنتعرض إليها فيما يلي.

1- دوافع اختيار الموضوع:

* التوجه الدولي والجزائري نحو تبني فكرة الحكومة الإلكترونيّة.

* حداثة موضوع فكرة الحكومة الإلكترونية وهو ما يتطلب دراسة مستفيضة لها وسبل تجسيدها فعليًّا على القطاعات الحكومية المختلفة.

* أهميّة موضوع تحسين الأداء الإداري لما له من انعكاسات إيجابية مباشرة بخصوص جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

* نقص الدراسات المنصبة على الموضوع نظرا لكونه جديدا نسبيا.

* الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع بحكم الوظيفة.

2- أهمية الموضوع

*تكمن أهمية الموضوع في كونه جاء ليحدث ثورة في مجال التسيير النوعي الإداري وفي جودة تقديم الخدمات للمستفيدين منه، ومشروع الحكومة الإلكترونية جاء بناء على تجربة التسيير التقليدي الورقي وما شهدته من تدنّي مستوى الخدمات المُقدَّمة للمواطنين.

* له اتصال بالثورة الرقمية التي يشهدها العالم.

* ارتباطها بالحياة الشخصيّة للإنسان وبحاجاته اليوميّة.

3- الأهداف:

من بين الأهداف التي يَنْشُدُهَا الباحث ما يلي:

* تحديد مفهوم الحكومة الإلكترونيّة والدوافع التي أدّت إلى تبنِّيها من طرف الدولة الجزائريّة والتعرّف على مزاياها والقيمة المضافة التي يمكن أن تقع على الإدارة العمومية.

* بيان دور الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على الأداء الإداري باستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات الحكومية ومن بينها قطاع التربية الوطنية.

* تحديد مفهوم الأداء الإداري بين النمطين التقليدي الورقي والمعلوماتي الرقمي.

* التعريف بالهيكلة المركزية لوزارة التربيّة الوطنية والاطلاع على المهام التي تقع على عاتق المسؤولين المركزيين، ومختلف المديريات الفرعية و المعاهد والدواوين والمراكز التي تقع تحت وصايتها.

* المساهمة بهذا العمل في إثراء الرصيد العلمي والبحثي في مجال الإدارة والأنظمة المعلوماتيّة الرقميّة.

4- الدراسات السابقة:

إن الدراسات الأكاديمية السابقة حول موضوع تطبيقات الحكومة الإلكترونية نجدها قليلة في الوطن العربي عموما وفي الجزائر بالخصوص حيث أن الاهتمام بالبحث في هذا المجال لا يزال قليلا جدّا ممّا أوجد صعوبة للراغبين في البحث من أجل التوسُّع والتعمّق أكثر في هذا الموضوع المتعلق بالحكومة الإلكترونيّة والإدارة الإلكترونيّة وكذا جودة الأداء الإداري التي يستفيد منها المواطن.

ونضع بين أيديكم نماذج للدراسات السابقة المتعلّقة بذات الموضوع والتي تمكنّا من الحصول عليها ونستعرض أهم ما تطرقت إليها والإشكاليات المطروحة خلالها:

الدراسة الأولى: الادارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وأفاق، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه للطالب **بوزكري جيلالي،** كلية العلوم الاقتصاديّة والتجاريّة وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتسويق، جامعة الجزائر**03 ،2016.**

خلصت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول الإدارة الإلكترونيّة، وكذا الوقوف على التحدّيات التي تواجه تطبيقها في الحاضر والمستقبل، ودراسة عمليّة للتحوّل من الإدارة التقليديّة إلى الإدارة الإلكترونيّة،

وأهم ما توصّل إليه في نهاية دراسته ما يلي:

*التكاليف الكبيرة والمعيقات الكثيرة لتطبيق مشروعات الإدارة الإلكترونيّة التي تختلف من دولة إلى أخرى بحسب الخصائص التي تتميّز بها كل دولة على حدة، إلا أنها لم تحد من ذلك التوجّه رغم أنها عرقلت مسيرة أغلب المشروعات.

* ضرورة متابعة التنفيذ خطوة بخطوة، وتطبيق كل الطرق والأساليب العلميّة لقياس الأداء والتقييم والمتابعة للإدارة الإلكترونيّة.

الدراسة الثانيّة: تأثير الإدارة الإلكترونيّة على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجيستر لطالب **حماد مختار** في كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، 2007.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على مدى تأثير تطبيق نظام الإدارة الإلكترونيّة على تيسير المرفق العام، والمبادئ التي يتضمنها سيره وكيفيّة إدارته، مادام نظام الإدارة الإلكترونيّة العامة يهدف إلى تيسير تقديم الحكومة لخدماته، فإنّها ستعمل على اختيار طريقة الإدارة التي تكفل تحقيق ذلك بكفاءة وفاعليّة من خلال استخدام وسائل التكنولوجية الحديثة وهده الوسائل ستقود إلى تغيير في أدوات الإدارة العامة للقيام بواجباتها بكفاءة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها نذكر منها ما يلي:

* أن الكثير من الدول العربية لم تلحق بعد بركب الإدارة العامة، أو الإدارة المحلية الإلكترونية، ومازالت معظم الإدارات الحكومية فيه ترزح تحث وطأة الروتين الحكومي.

* من أجل بناء الثقة واليقين في المعاملات الحكومية والاحتجاج بها في المعاملات، فإن الأمر يستلزم إنشاء إطار تشريعي يواكب الحاجة الحالية والمستقبلية لدعم الاستخدام الالكتروني في الإدارات الحكومية.

الدراسة الثالثة: دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر (دراسة مقارنة) وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجيستر لطالب **عاشور عبدالكريم**، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

وتتلخص هذه الدراسة في تطرقها لموضوع الإدارة الإلكترونيّة وأثرها في تحسين وترشيد الخدمة العموميّة بالتركيز على الجوانب التي تبرز أنشطة المؤسسات العمومية المقدمة للمواطنين بشكل عام والدوائر ذات العلاقة المباشرة مع أنشطتها من خلال نموذج الـ و. م.أ، وواقع التجربة الجزائريّة،

ومن أهم النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة نذكر:

* الإدارة الإلكترونيّة تؤثّر إيجابا في تحسين تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

* توجّهت التجربة الجزائريّة في مجال الخدمات العموميّة الإلكترونيّة لتمثّل نقطة تحوّل هامّة في وظائف المنظّمات العامة، خاصة مع ارتفاع عدد طالبي الخدمات في المدن ذات الكثافة السّكانيّة، وبذلك لم تعد هناك حاجة كي يتم التنقّل إلى مكان تواجد الخدمة، ممّا يوفّر على المواطن الجهد، والوقت، واختزال المسافات أثناء طلب الخدمة.

5- صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي اعترضتنا أثناء قيامنا بإعداد هذه الدراسة نذكر:

أ. حداثة موضوع تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر وقِلَّة الدراسات المعمّقة والمراجع متخصصة وبالخصوص قطاع التربيّة الوطنيّة.

ب. الظروف الصحيّة العامة للبلاد نتيجة تفشّي جائحة كورونا " **COVID 19** " والتي أثَّرت بنسبة كبيرة في مسار إنجاز المذكرة ومن أهم العوائق غلق المكتبات الجامعيّة وكذا صعوبة التنقّل وعدم تمكّننا من زيارة مصلحة الرقمنة على مستوى مقر وزارة التربيّة الوطنيّة والاكتفاء بزيارة مقتضبة لمقر مديريّة التربيّة لولاية غرداية.

6- إشكالية الدراسة

إلى أي مدى ساهمت الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء الإداري برقمنة قطاع التربية الوطنيّة بالجزائر؟

من خلال هذه الاشكالية تتفرع التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الحكومة الالكترونية؟
- ما مفهوم الأداء الاداري؟ وماهي عناصره وأنواعه؟
- ماهي الأطر التي تم على أساسها تجسيد مشروع الأرضية الرقميّة لقطاع التربيّة؟
- فيم تتمثّل سلبيات وإيجابيات تطبيق مشروع الأرضية الرقميّة لوزارة التربية الوطنيّة؟
- ماهي المعيقات التي تعرقل تبنّي مشروع الأرضية الرقميّة لوزارة التربية الوطنيّة ؟

7- المنهج المتبع في الدراسة:

إن طبيعة الموضوع أدّت إلى اختيارنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية وإبراز أهميتها في تحسين واقع التسيير الإداري ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين إضافة إلى تحليل النصوص القانونية المنظمة لمشروع رقمنة قطاع التربيّة الوطنيّة في الجزائر وتقييم تجربة تطبيق هذا المشروع.

وللإجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية والأداء الإداري فقد خصّصنا المبحث الأول لتحديد مفهوم الحكومة الإلكترونية وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى توضيح مفهوم الأداء بصفة عامة ومفهوم الأداء الإداري كجزء منه بصفة خاصة.

الفصل الثاني: في المبحث الأول منه استعرضنا تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة كنموذج لرقمنة أحد القطاعات الحكومية الجزائريّة، وفي المبحث الثاني تناولنا تقييم الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّ.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية والأداء الإداري.

في ظل التطور التكنولوجي وعصر الرقمنة حيث أصبح العالم قريةً صغيرة بفضل الشبكة المعلوماتية " الأنترنت" ظهر مصطلح الحكومة الإلكترونيّة والتي تشمل التسييرَ الإداريَّ المعاصر من خلال استغلال التطور السريع لتكنولوجيا المعلوماتيّة والتي تعكس رغبة أغلب الدول في الخروج من الإدارة التقليدية الورقية إلى الإدارة الإلكترونية الرقميّة مما سيساهم لا محالة في تغيير وتحسين الوضع الذي يعيشه مُتلقِّي الخدمة من تضييع للكثير من حقوقه، ورغِبتْ أغلب حكومات هذه الدول في تحسين أداء إداراتها تجاه مواطنيها من خلال ربط عدة قطاعات حكومية عبر شبكات رقمية تُسهّل لها مهمة التبادل الإلكتروني للبيانات، وتجدر الإشارة إلى دور شبكات الاتصال والتواصل ونجاحها في عملية ربط ما كان مُستقلا ومُتباعدا من القطاعات في الماضي القريب.

وفي هذا الفصل نتناول الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونيّة والذي يشتمل على المطالب التّاليّة: المطلب الأول: والذي نتناول فيه تعريفَ ونشأةَ الحكومة الإلكترونية، أما المطلب الثاني: فسيكون للحديث عن خصائص وأهداف الحكومة الإلكترونية، أما في المطلب الثالث: فنرى متطلّبات ومراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية.

أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني فسنتطرق من خلاله إلى مفهوم الأداء الإداري، حيث يشتمل على المطالب التّالية: المطلب الأول: تعريف الأداء الإداري أما المطلب الثاني:

فنتعرّض فيه إلى عناصره ومحددات الأداء الإداري والعوامل المؤثرة فيه، وفي المطلب الثالث والأخير: فنتناول بالتقييم مزايا ومساوئ الأداء الإداري.

المبحث الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية

إن الحكومة الإلكترونية تعني على العموم تقديم الأعمال الإدارية الحكوميّة بصيغة إلكترونية تقنية من خلال ربط إدارات الحكومة بعضها مع بعض، وتقديم الخدمات والمعلومات وإنجاز الأعمال الحكومية بطرق إلكترونية متاحة للكافة[1]، وعليه تكون الإدارة الإلكترونية أسبق ظهورا من الحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية خطوة لازمة نحو الوصول إلى الحكومة الإلكترونية[2].

وللحديث عن الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية خصصنا له هذا المبحث، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب، نتناول في المطلب الأول تعريف ونشأة الحكومة الإلكترونية، بينما المطلب الثاني فسنتحدث فيه عن خصائص وأهداف الحكومة الإلكترونية، وفي المطلب الثالث والأخير فإننا نتطرق إلى متطلبات ومراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية.

---

[1] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد العبي ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق ،طبعة الأولى 2013 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2013 ، ص22.

[2] علاء حسين التميمي ، إدارة المرفق العام في ظل الحكومة الإلكترونية ، المعهد العربي للدراسات القانونية ، القاهرة ،2010 ، ص 3 .

المطلب الأول: تعريف ونشأة الحكومة الإلكترونية

أولا: تعريف الحكومة الإلكترونية

1- التعريف اللغوي:

أ/ - تعريف الحكومة لغة :

تعريف و معنى حكومة في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي

حُكومة: (اسم)، الجمع: حكومات، حُكومة: حُكْم وقضاء يصدر في قضيّة.

الحُكومةُ: هيئة مؤلَّفة من أفراد يقومون بتدبير شؤون الدَّولة كرئيس الدَّولة، ورئيس الوزراء، والوزراء، ومرؤوسيهم. والحكومات أنواع نذكر ثلاثا منها: حكومة جمهوريّة، وحكومة مَلكيّة، وحكومة استبداديّة .

ب/- تعريف الإلكترونية لغة :

تعريف و معنى الإلكترونية في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي

كل وسيلة مادية تستخدم لتخزين وتداول المعلومات والبيانات[1].

[1] موقع المعاني، https://www.almaany.com . 2020/4/26. 01:04.

2- التعريف الاصطلاحي:

قبل أن نقوم بالتعريف يجب أن نقف عند مفهوم يحتاج للإيضاح والتوضيح وهو الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، حيت تعتبر علاقة الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية علاقة الجزء بالكلّ، أي أن الإدارة الإلكترونية هي منظومة متكاملة وفضاء رقمي يحتضن كل الأنشطة الإلكترونية للأعمال الإدارية، والحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للإدارة العامة [1].

أما بخصوص التعريف الاصطلاحي فإن المعروف في الفقه الدستوري أن مصطلح Government يعني معانٍ متعددة ومختلفة: فقد يقصد بها الوزارة، أو السلطة التنفيذية بفرعيْها رئيس الدولة والوزراء ومساعدوهم... إلخ[2].

ويقصد بها أيضا مجموع الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة أي السلطات العامة في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد يكون المقصود بها " نظام الحكم في الدولة " أو طريقة ممارسة الحكم واستخدام السلطة، وقد يطلق على السلطة التنفيذية مجلس الوزراء فقط كما فعل الدستور المصري على الأقل في بعض مواده والدستور الكويتي

[1] أيوب الشيكر، الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،جامعة علي لونيسي البليدة ، الجزائر، المجلد8، العدد01 ،2019، ص284.

[2] عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري و الأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1974 ، ص61 .

المادة 150 مثلا، وقد لا يقصد بالحكومة مجلس الوزراء بأكمله، بل رئيس الوزراء وبعض الوزارات فحسب[1].

وهناك من يرى أن الحكومة يقصد بها كافة هيئات الحكم في الدولة وهذا هو المعنى الذي يقصده الفقه القانوني عند قولهم أن للدولة ثلاث عناصر هي: الحكومة والشعب والإقليم.

والحكومة قد تعني السلطة التنفيذية بفرعيها –رئيس الدولة والوزارة–وهذا ما نعنيه عندما نقول أن سلطات الدولة الثلاث هي: الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية.

والحكومة قد نعني بها أحد فرعي السلطة التنفيذية وهو مجلس الوزراء أو الوزارة، وهذا هو المدلول الذي يُراد عندما يقال أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان[2].

وبالعموم، فإن الإدارة الإلكترونية إدارة بلا ورق، بلا مكان وبلا زمان، ذلك أنها تعتمد على بيئة إلكترونية تقنية مفتَرضة، قوامها أجهزة حواسيب ونظم اتصالات متمكنة، وتقنية معلومات قادرة على تقديم تطبيقات تقنية للوظائف التقليدية التي تؤديها الدولة للمواطنين[3].

[1] محمد كامل ليله ، النظم السياسية الدولة والحكومة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1971 ، ص 302 .

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص21.

[3] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، المرجع السابق ، ص 29.

الحكومة الإلكترونية نعني بها: قدرة القطاعات الحكومية على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين، وانجاز المعاملات على شبكة الأنترنت بسرعة وبدقة متناهيتين وبتكاليف وبمجهودات أقل ومن خلال موقع واحد على الشبكة[1].

ويقصد بالحكومة الإلكترونية (الإدارة العامة الإلكترونية) استخدام تكنولوجية المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقيّة، والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطيّة، ويطلق عليها أحيانا حكومة عصر المعلومات أو الإدارة بغير أوراق أو الإدارة الإلكترونية[2].

وينظر للحكومة الإلكترونية على أنها الإدارة العامة الإلكترونية للأعمال والوظائف الحكومية الموجهة للمواطنين أو لقطاع الأعمال أو بين مؤسسات الدولة ووكالاتها وأجهزتها عبر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[3].

[1] عبد القادر مطاي ،كريمة بن شنينة، واقع ومتطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، مجلة التكامل الاقتصادي ،جامعة شلف ، الجزائر، العدد 02، جوان 2019 ، ص 179.

[2] حمدي القبيلات ، المرجع السابق ، ص25.

[3] ياسين سعد غالب ، الإدارة الإلكترونية وافاق تطبيقاتها العربية ، مركز البحوث ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية ، 2005 ، ص 187.

وتعرف أيضا على أنها: "استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان ويطال هذا المعنى الأمور غير الإدارية"[1].

أما التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوربي فهو أن الإدارة الإلكترونية " حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات لتقدم للمواطنين وقطاع الأعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة باستخدام الوسائل المختلفة للاتصال مثل: الهواتف، الفاكس، البطاقات الذكية، الأكشاك، البريد الإلكتروني والأنترنت، وهي تتعلق بكيفية تنظيم الحكومة نفسها في الإدارة والقوانين والتنظيم ووضع إطار لتحسين وتنسيق طرق إيصال الخدمات و تحقيق التكامل بين الإجراءات "[2].

عرّفت الحكومة البريطانية الحكومة الإلكترونية بقولها: " الحكومة الإلكترونية هي قيام المؤسسات الحكومية المحلية بتقديم خدمات عبر أدوات ووسائل إلكترونية وتحتوي

[1] ياسين سعد غالب ، الإدارة الإلكترونية ، دار اليازوري ، عمان ، 2010 ، ص241 .

[2] مختار حماد ، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر "يوسف بن خدة" ، 2007 ص7 .

هذه الوسائل الإلكترونية على خطوط اتصال الهاتف أو فاكس, أو لبيانات الأنترنت سواء تم استخدامها من خلال حاسب شخصي أو تلفزيون رقمي أو هاتف أو أي أداة أخرى "[1].

-تعريف الحكومة حسب فقهاء القانون الإداري: يُستعمل مصطلح الحكومة الإلكترونية في القانون الإداري بما يقابل مع الإدارة، وذلك للدلالة على نوع معين من النشاط الحكومي، وهو الذي يتصل بالسياسة العليا للدولة وإدارة المصالح الكبرى والمرافق العامة ومن ثَمّ هناك أعمال حكومية وأعمال إدارية.

ولابد من تمييز تلك الأعمال الإدارية اليومية التي تقوم بها الإدارة. وتمارس السلطة الحكومية صلاحيات قانونية وسياسية، فالحكومة هي التي تحدد السياسة العامة للدولة وتنفذها من خلال اقتراح مشاريع القوانين الضرورية، ومن خلال اتخاذ القرارات والأنظمة اللازمة لتطبيق القوانين، كما أنها تدير شؤون العلاقات الدولية، والتفاوض وعقد الاتفاقيات والمعاهدات...إلخ [2].

[1] خولة رشيد حسن ، الأبعاد الاقتصادية للحكومة الإلكترونية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة الكوفة ، مجلة سنوية ، السنة العاشرة ، المجلد السابع ، العدد30 ،2014 ، ص56 .

[2] محاماة نت، http www.mohamah.net، تعريف ومفهوم الحكومة حسب القانون-استشارات قانونية مجانية-2017/11/01، تاريخ الزيارة 2020/03/28 على الساعة 18:15.

من خلال عرضنا لمختلف التعريفات نرى أن الحكومة الإلكترونية تعني توفير ونقل الخدمات الإدارية الحكومية من التقليدية الورقية إلى الإلكترونية الرقمية للمواطنين بشكل سريع وسهل وبأقل جهد وتكلفة، بعيدا عن البيروقراطية الإدارية.

ثانيا: نشأة الحكومة الإلكترونية

من الأمور الطريفة أن فكرة الحكومة الإلكترونية كانت موضوعا لإحدى روايات الخيال العلمي (The Shack Wave Rider) التي كتبها الروائي **جون برنر** في سنة **1975**. حيت دار موضوع الرواية حول حكومة شمولية تتحكم في شعبها وتركز كل السلطات في يدها من خلال شبكة حاسوب عملاقة تحوي كل بيانات أفراد الشعب مما أدى بأنصار الحريات إلى مكافحة هذه الشبكات[1]، وقد بدأت الحكومة الإلكترونية في أواسط الثمانينات في الدول الإسكندنافية، وتمثلت في ربط القرى البعيدة بالمراكز، فأطلق عليها اسم القرى الإلكترونية ويعد **لارس** من جامعة **أودونيس** في الدنمارك رائد هذه التجربة عام **1989**م[2].

[1] حمدي القبيلات ، قانون الإدارة العامة الإلكترونية ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن ،2014،ص20.

[2] علي بودلال ، تثمين دور الحكومة الإلكترونية في إرساء الخدمة العمومية –مشروع القرن الحادي عشر– تجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد الثالث ، ديسمبر 2013، ص161.

وبعد مضيّ عدة سنوات على ذلك أخذت فكرة الحكومة الإلكترونية تطرح نفسها في المجال الإداري وكانت إرهاصاتها الأولى عام **1992** في أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي **بيل كلينتون**. حيث أعلن عن عزمه على جعل طريق المعلوماتية السريع حجر زاوية جديد في البنية الأساسية القومية، يشابه في أهميته نظام الطرق السريعة بين الولايات الأمريكية[1].

وقد ظهرت محاولات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية عام **1999**م في ولاية فلوريدا. أما الدول العربية فقد بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة في ذلك وهذا في مشروع حكومة دبي**2000**م.

فمشروع الحكومة الإلكترونية يقوم بالبحث عن أفضل الوسائل التي يمكن عن طريقها أن تستفيد الحكومات من تقنيات المعلومات والاتصالات لغرض إدخال أسس القيادة الرشيدة وتحقيق السياسات العامة والنجاح في تنفيذها[2].

شهدت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية لدى بعض دول العالم في البداية تطورا من مجرّد فكرة أو خيال علمي إلى تجسيدها كنظام حكومي إلكتروني قائم ومتكامل، وقد تمّ

[1] حمدي القبيلات ، مرجع سابق ، ص 22 .

[2] **الحكومة الإلكترونية**، سلسلة "نحو مجتمع المعرفة "، معهد البحوث والاستشارات، الإصدار التاسع، جامعة الملك عبد العزيز،2006، ص 11.

ذلك بوتيرة زمنية متسارعة تركّزت على المعلوماتية الرقمية، وتزامن ذلك كله مع الانتشار الواسع والسريع لشبكة الأنترنت عبر العالم حيث أصبحت في متناول الجميع بعدما كانت حكرا على بعض الدول وبعض الفئات من الأفراد.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الحكومة الإلكترونية

أولا: خصائص الحكومة الإلكترونية

بناءً على ما تقدّم من تعريفات بالحكومة الإلكترونية تبين لنا أن لها عدة خصائص أساسية من بينها:

1-إدارة بلا ورق: حيث أنها تعتمد على الحساب الآلي بشكل أساسي ولا تعتمد على الأوراق إلا بشكل ثانوي وتكميلي، حيث تتوفر الإدارة على الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني...إلخ.

2- إدارة بلا مكان: تعتمد أساسا على وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنت والهاتف النقال والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد .

3- إدارة بلا زمان: حيث أن الإدارة الإلكترونية لا تلتزم بأوقات العمل الرسمية حيث تعمل 24 ساعة متواصلة، فبفضل الإدارة الإلكترونية أصبح بإمكان العالم أن يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم، مراعية في ذلك مصلحة المواطن[1].

4- إدارة بلا تنظيمات جامدة: فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة وامتلاك تنظيم متغير حسب الأهداف المسطرة.

5-انتقال الحكومة إلى المواطن بكل خدماتها بدلا من توجه هذا الأخير إلى المكاتب الحكومية.

6- الاستفادة الفوريّة من الخدمة الإداريـة: تعني الحصول على الخدمة مباشرة دون أي تأخير[2].

7- زيادة الإتقان: إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تُمثل منعرجا حاسما في شكل المهام، والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها الدّقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات.

[1] أمال عقبي ، محمد توفيق شعيب ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية محليا ، مجلة الفكر ،جامعة حاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ،المجلد 14 ، العدد 02 ، جوان 2019، ص 285 .

[2] أمينة بركان ، نورالدين جليد ، تقييم جودة خدمات الحكومة الالكترونية في الجزائر -دراسة ميدانية بلدية تيبازة- ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تيبازة ، الجزائر ، المجلد15 ، العدد20 ، 2019 ، ص160 .

8- تحقيق الشّفافية: فالشّفافيّة الكاملة داخل الإدارات الإلكترونية هي مُحصِّلة لوجود الرقابة الإلكترونية، التي تضمن المحاسبة الدوريّة على كل ما يُقدَّم من خدمات.

9- تخفيض التكاليف: إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج إلى ميزانية معتبرة بهدف دفع عملية التحوّل، فإن انتهاج نموذج الحكومة الإلكترونية بعد ذلك سيوفِّر ميزانيات مالية ضخمة، حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير[1] على سبيل المثال.

***الفوارق الجوهرية بين الحكومة التقليدية والحكومة الإلكترونية:**

تعرف الحكومة التقليدية على أنها " الكيان التنظيمي الذي تشكله الدول من أجل إدارة شؤون البلاد واتخاذ قرارات الاستراتيجية، علما أنّ هذه الإدارة تغطي مجالات التخطيط الاستراتيجي، الاقتصادي، العسكري والأمني"[2] .

ويمكن استخلاص الفرق بين الحكومة الإلكترونية والحكومة التقليدية من خلال المعايير التالية:

[1] عبد الكريم عشور ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو.م.أ والجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010 ، ص19 .

[2] خالد ممدوح إبراهيم ، الإدارة الإلكترونية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،2008، ص143.

-**حسب الهدف:** تعمل الحكومة التقليدية على هيمنة الدولة على كافة الأنشطة الخدمية والاقتصادية، بينما الحكومة الإلكترونية تعمل على مشاركة المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

-**حسب المبادئ الإدارية:** تقوم إدارة الحكومة التقليدية من خلال القواعد والتعليمات، في حين إدارة الحكومة الإلكترونية فهي مرنة تعتمد على فِرق عمل مع وجود تنسيق مركزي.

-**حسب نوع الهيكل التنظيمي:** هيكل الحكومة التقليدية هو الهيكل البيروقراطي الوظيفي الطويل الذي يعتمد على الوحدات الإدارية، أما هيكل الحكومة الإلكترونية هو هيكل مسطح شبكي يعتمد على فرق العمل ويقوم على مبدأ المشاركة.

-**حسب نوع الاتصال الداخلي والخارجي:** إن نمط الاتصال الداخلي في الحكومة التقليدية هرمي من الأعلى إلى الأسفل، بينما نوع الاتصال الخارجي هو اتصال مركزي، رسمي ومحدود، في حين أنّ نمط الاتصال الداخلي في الحكومة الإلكترونية شبكي متعدد الاتجاهات، أما الاتصال الخارجي فهو رسمي وغير رسمي.

-**حسب درجة السرية: هي** موجودة في الحكومة التقليدية، أما في الحكومة الإلكترونية فمتوفرة على مستويات طلب الخدمة ونقلها إلى الشبكة.

-**حسب نسبة الأخطاء عند تقديم الخدمة:** عالية في الحكومة التقليدية، بينما في الحكومة الإلكترونية فهي منخفضة.

-**حسب الخصوصية:** متوفرة في الحكومة التقليدية، أما في الحكومة الإلكترونية فهي تحتاج إلى تشريعات خاصة بها.

-**حسب أسلوب تقديم الخدمة:** تقدم الخدمة في الحكومة التقليدية عبر الوثائق الورقية وإلى الشخص نفسه، في حين يتم في الحكومة الإلكترونية توصيل الخدمة إلكترونيا.

-**حسب تكلفة الخدمة:** عالية في الحكومة التقليدية، أما الإلكترونية فهي منخفضة.

-**حسب كيفية اتخاذ القرار:** تكون القرارات في الحكومة التقليدية مركزية من خلال مراكز السلطة بناء على قواعد جامدة، أما القرارات في الحكومة الإلكترونية هي قرارات تشاورية بين الحكومة والمواطنين.

-**حسب نمط العمل:** تكون الأعمال في الحكومة التقليدية روتينية ومتكررة ، أما الأعمال في الحكومة الإلكترونية فهي أعمال ابتكارية متجددة[1].

[1] عبد القادر مطاي ، كريمة بن شنينة ، مرجع سابق ، ص185 .

ثانيا: أهداف الحكومة الإلكترونية

التحول بالإدارة العامة في أسلوب عملها وأدواتها من صيغتها الورقية إلى الصيغة التقنية، والاعتماد المتزايد على تقنيات نظام المعلومات وشبكات الاتصال البَعدية، له أهدافه التي تسعى الحكومات التي تعتمد ذلك إلى تحقيقها والتي تتمثل بما يلي[1]:

1- توفير كم هائل من المعلومات والبيانات الحكومية والتشريعية والقضائية ونحوها للمواطنين ولقطاعات الأعمال، وللجهات الحكومية الأخرى ذات الارتباط الإداري والعملي ولكل من يحتاجه [2].

2- سهولة إدارة ومتابعة الأجهزة الحكومية المختلفة، من خلال إدارة مركزية واحدة، قادرة على مراقبة حسن سير العمل والأداء الحكومي، دون حاجة للتنقل والتفتيش والرقابة المنفصلة، مما ينعكس على كفاءة العمل الإداري من جهة، ويحقق أهدافه القصوى من جهة أخرى.

3- فورية المعلومة والبيانات، حيث يتمكن المستفيدون وقطاعات الحكومة الأخرى والأجهزة ذات العلاقة من الحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجون إليها من الحكومة بصورة فورية باستخدام تقنيات المعلومات[1].

[1] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، مرجع سابق ، ص 50.

[2] علاء حسين التميمي ، مرجع سابق ، ص16 .

4- ربط القطاع الخاص بالقطاع العام تحت مظلة واحدة بفضل البنية الإلكترونية التي تربط بين القطاعين، فالقطاع العام بحاجة إلى القطاع الخاص ليحصل على حاجياته من الخدمات والسلع، وهذا التواصل بين القطاعين يتم بصورة إلكترونية[2].

5- سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال المحتاج إليها بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقدم إليها.

6- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي؛ إذ باستطاعة الحكومة الإلكترونية مساعدة مؤسسات الأعمال وخاصة النّاشئة منها للحصول على الخدمات والمتطلبات.

7- تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع لدى المجتمع لكي يُمَكّنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغيّر[3].

---

[1] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، نفس المرجع ، ص 51 .

[2] نصيرة شبوب ، الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر ، دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام و الإتصال ، جامعة الجزائر3 ، 2013 ، ص41-42 .

[3] عبد الله حاج سعيد ، تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، الإنسان والمجال ، مجلة دولية علمية محكمة ،تصدر عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي لنور البشير، البيض، العدد 02 ، أكتوبر 2015، ص13.

8- تحقيق الإفادة القصوى لعملاء الحكومة الإلكترونية بحيث أن الأشخاص الذين يتعاملون مع الحكومة الإلكترونية تتحقق لهم الإفادة القصوى من خلال خدمات هذه الحكومة وأولى هذه الخدمات أن هناك أسلوبا موحدا للتعامل مع كل من يرغب في الحصول على خدمات هذه الحكومة، وهذه هي الشفافية؛ ذلك أن الشخص الراغب في قضاء مصلحة إدارية ما من الحكومة الإلكترونية يتوجَّب عليه إتباع إجراءات محددة منصوص عليها في نظام هذه الحكومة وبالتالي يتساوى الجميع في هذه الإجراءات[1].

9- تقديم خدمات للمواطنين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكْلفة، كما تعمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية مما يترتب عليه توفير الوقت وخفض الزمن اللازم.

10- تحقيق الاتصال الفعّال، والتقليل من التعقيدات الإدارية " البيروقراطيّة".

11- إنشاء بيئة عمل أفضل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات وتأسيس بنية تحتية للحكومة الإلكترونية تساعد على العمل بكل يُسر وسهولة عبر تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهة التواصل بين الحكومة وجهات العمل الأخرى[2].

[1] محمد الأمين دنداني ، جودة وآفاق الخدمة العمومية بالجزائر في ظل الحكومة الإلكترونية والنقالة ،مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، –دراسات اقتصادية – ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، العدد رقم 22(1) ، ص 10.

[2] مريم خالص حسين ، الحكومة الإلكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد خاص بمؤتمر الكلية ، بغداد ، 2013 ، ص 444.

ونشير إلى أن من الأهداف أيضا تحقيق مبدأ الاستمرارية للإدارة، فقد حرص القانون على تطبيق ذلك، حيث نصّ على مجموعة من القواعد والأحكام تسري على الإدارة، والموظف بها، وأموالها، والمتعاقدين معها.

وعليه فمن جانب الإدارة إلكترونيًّا، يمكن للمواطنين أن يستفيدوا من الخدمات التي يرغبون بها حتى خارج الدّوام الرّسمي للإدارة، وذلك بالوُلوج إلى الإدارة إلكترونيا واستخراج الوثائق التي يريدون الحصول عليها، وهذه إحدى إيجابيّات الإدارة الإلكترونية، وهو ما من شأنه أيضا تخفيف الضغط على الإدارة وخفض العبء على الموظفين.

وبما أن الوزير الأول يعتبر القائد الفعلي للجهاز الحكومي والإداري، وهو يسهر على حسن سير الإدارة العمومية، فقد صرّحت المادة 99 من الدستور بذلك بعدما ذكرت صلاحيات الوزير الأول من بينها: " **يسهر على حسن سير الإدارة العمومية** "[1].

وإذا سلطنا الضوء على مبدأ الاستمرارية في البلدية فإنه حتى وإن تمّ حلّ المجلس الشعبي البلدي فإنّ المرفق يواصل نشاطه، كما نص قانون البلدية 11-10 على ذلك في المادة **48** : " **في حالة حل المجلس الشعبي البلدي، يعين الوالي ، خلال العشرة (10)**

[1] أنظر المادة 99 من دستور 2016.

أيام التي تلي حل المجلس، متصرفا ومساعدين عند الاقتضاء، توكل لهم مهمة تسيير شؤون البلدية ..."[1] .

وفي كل الحالات(ماعدا حالة القوة القاهرة) فإنه يترتب على الإخلال بمبدأ الاستمرارية من طرف الإدارة تحمل المسؤولية عما ينجُم عن ذلك من أضرار بالنسبة للمنتفعين خاصة[2].

وعلى ذلك يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية هو تحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة للمستفيدين، والاستعمال الأمثل للموارد الحكومية المحدودة[3]. إذن بعد عرضنا لخصائص الحكومة الإلكترونية وأهدافها نستنتج أن هنالك تناغما وترابطا فيما بينها، حيث أنّ تلك الخصائص تساهم بقوة في الوصول إلى تحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية.

[1] قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 01 شعبان عام 1432هـ الموافق ل 3 يوليو سنة 2011 م المتعلق البلدية، جر.ر.جم .جز، ع37 ، الجزائر ،الصادر في 22 يونيو 2011 ، ص 11.

[2] محمد صغير بعلي ، القانون الإداري *النظيم الإداري * النشاط الإداري ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر،2004 ، ص226.

[3] طلال بن عبد الله حسين الشريف ، الحكومة الإلكترونية ثورة القرن الحادي و العشرون في تطوير الإدارة العامة " تجربة المملكة العربية السعودية " ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2010 ، ص 82 .

ومن أجل تحقيق فكرة الحكومة الإلكترونية كان لزاما على الدول الراغبة في ذلك توفير متطلبات ضرورية من شأنها أن تساعدها في تجسيد الفكرة، وهو ما سنتطرق إليه خلال المطلب الثالث.

المطلب الثالث: متطلبات ومراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية

أولا: متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية

إن التحول إلى الحكومة الإلكترونية من حيث تأديتها لوظائفها الأساسية من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، يحتاج إلى متطلبات أساسية لابد منها من أجل الأخذ بهذا النظام وتطبيقه بشكل فعلي وفعال، وهذا يعني أن الإدارة ستجري تصرفات مادية وقانونية لتحقيقه وعليه سنعرض جملة من المتطلبات لإرسائها وهي:

أولا: الكوادر البشرية المؤهلة: يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية بنجاح تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها على العمل في هذا المجال، وهذا يقتضي من الإدارات المختلفة إدخال التغيير والتطوير على العنصر البشري العامل بها حتى يتمكن من أداء العمل بكفاءة وفعالية[1].

فمع تطبيق الحكومة الإلكترونية لن يعود الموظف العادي هو منفذ العمل ومقدم الخدمة، بل الحاسوب الآلي والبرامج التقنية هي التي تنفّذ الأعمال الإدارية، وعليه لابد

[1] حمدي القبيلات، مرجع سابق ، ص27.

من توفير موظفين ذوي دراية بهذه التقنيات، حيث أن عصر الحكومة الإلكترونية يحتاج إلى الموظف الإلكتروني والمدير الإلكتروني[1].

ولا شك في أهمية دور القيادة كعنصر أساسي يتولى المبادرة لتحويل الحكومة التقليدية إلى حكومة إلكترونية لتتمكن من تغيير نمط تقديم الخدمات المرفقية إلى المواطنين من الأسلوب التقليدي الورقي إلى الأسلوب الإلكتروني[2].

وفي كل الأحوال فإن العمل بالحكومة الإلكترونية يفرض على الموظف أن تتوفر فيه مهارات تمكّنه من إدارة العملية الإلكترونية، ومن بين هذه المهارات نذكر:

1- مهارات تتعلق بإدارة المعلومات التقنية، كون الموظف لم يعد يتعامل بمعطيات ورقية وملفات ورقية، بل أصبحت سائر المعاملات والبيانات التي يتعامل بها تقنية إلكترونية غير محسوسة.

2- المهارات التحليلية للمعلومات التقنية .

3- مهارات الاتصال، وتتمثل في تسويق مشروع الحكومة الإلكترونية .

[1] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، مرجع سابق ، ص59.

[2] حمدي القبيلات ، نفس المرجع ، ص28.

4- مهارات إدارة مشروع الحكومة الإلكترونية والقدرة على تقديم المعلومة والخدمة التقنية بأسلوب بسيط وكاف، حيث يجب الإلمام التام بآليات وطبيعة الأعمال الإدارية التي يتولونها بحكم عملهم.

5- مهارات التخطيط المتطورة لمشروع الحكومة الإلكترونية وإدامته بشكل مستمر، من خلال التعرف على الإشكاليات التقنية والفنية والمعلوماتية عند تطبيق الحكومة الإلكترونية واقعا وعملا، مع تطويرها في حالة رصد ملاحظات[1].

وعليه نشير إلى ضرورة إعداد وتطوير مهارات تقنية المعلومات، من الأفراد العاملين في الإدارات الحكومية ومن خلال برامج تدريبية وإقامة تربصات علمية و دورات متخصصة في مجال الحكومة الالكترونية، وبمعنى آخر تأهيل الموظف الحكومي.

ولإنجاح تطوير الحكومة الإلكترونية لابد من تقسيم الموظفين، حيث يكون اختصاص بعضهم في مجال البرمجيات وآخرون يتولّون ناحية التسيير وغير ذلك، ولا بأس أن نقوم بتقسيم هؤلاء الموظفين إلى فئات على النحو التالي:

الفئة الأولى: الذين يتولون العمل على الأنظمة والبرمجيات من حيث إدخال البيانات وتبويبها وأرشفتها، واستخراج البيانات وإظهار القوالب الإدارية بصورتها المعلوماتية.

[1] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، مرجع سابق ، ص60.

الفئة الثانية: الموظفون المبرمجون، وهم المعنيون بتصميم البرامج التشغيلية منها والتطبيقية المطلوبة في بيئة العمل، مع التطوير والتعديل فيها وفق التطورات التي تشهدها الإدارة، وبما يتوافق مع تطور وازدياد الاختصاصات الإدارية حسب متطلّبات المواطنين.

الفئة الثالثة: هم موظفوا الحماية والصيانة، ويجب في هؤلاء الموظفين توفر الخبرة العالية والكافية في توفير سبل الحماية التقنية اللازمة للأنظمة والمعلومات والبيانات الموجودة على الشبكة، وفي الحواسيب المتصلة فيما بينها، وعليهم واجبات إدامة وسائل الأمن والحماية ضد السرقة أو التعطيل أو التزوير وغيرها، بالإضافة إلى الصيانة التقنية أي التدخل في حالة حدوث عطب سواء في الأجهزة أو في الشبكات ولا يمكن الاستغناء عنهم، لما يعنيه تعطل النظام أو الشبكة أو الحاسب الآلي المعني من آثار سلبية على الأداء ورضا المستفيدين[1].

ثانيا: المتطلبات التقنية:

يحتاج تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية إلى أجهزة علمية متطورة، وعالية الجودة، وقد كثرت وتنوعت في السنوات الأخيرة ـالأدوات والمنتجات الخاصة بأنظمة تقنية المعلومات والاتصالات المسموعة والمرئية التي يُلزم أو يُستحسن توفيرها للتمكن من تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية بنجاح.

[1] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، مرجع سابق ، ص46 .

وتتمثل المتطلبات التقنية بشكل رئيسي فيما يلي[1]:

1-البنية التحتية وتشمل:

أ- توفر الأجهزة المتطورة لدى طرفي العلاقة أي الإدارة والمواطن متلقي الخدمة.

ب- شبكات الحاسوب الآلي المترابطة، وتعتمد على التواصل بين عدد من الحواسيب التي يتم تبادل المعلومات فيما بينها ومن أنواعها:

* **الشبكة الداخلية (Intranet):** وهي التي تربط بين عدد من أجهزة الحاسب الآلي داخل الإدارة الواحدة فيستخدمها موظفوا تلك المصلحة.

* **الشبكة الخارجية (Extranet):** وهي شبكة مكونة من مجموعة من شبكات انترنت ترتبط مع بعضها البعض عن طريق الانترنت، فهي تقوم بربط مجموعة من الإدارات التي تجمعها أعمال مشتركة وتُؤَمِّن لها تبادل المعلومات والمشاركة فيها والمحافظة على خصوصية الأنترنت المحلية لكل إدارة.

***الشبكة العالمية (Internet):** وهي وسيلة اتصال من الشبكات الحاسوبية يصل ما بين حواسيب حول العالم ببروتوكول موحد هو بروتوكول إنترنت. تربط الإنترنت ما بين ملايين الشبكات الخاصة والعامة في المؤسسات الأكاديمية والحكومية ومؤسسات

[1] أيمن عودة المعاني ، الإدارة العامة الحديثة ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012، ص233 .

الأعمال، وتختلف في نطاقها ما بين المحلي و العالمي، وتختلف في بنيتها الداخلية تقنيا وإداريا، إذ تُدار كل منها بمعزل عن الأخرى لا مركزيا، ولا تعتمد أيا منها في تشغيلها على الشبكات الأخرى.

2 – توفير خدمات الانترنت وتأمنيها لكافة أرجاء الدولة.

3 – إنشاء موقع حكومي واحد على شبكة الأنترنت يضم جميع الإدارات الحكومية يمكن للمستفيد من خلاله الوصول إلى أي إدارة حكومية يود الانتفاع بخدماتها[1].

ثالثا: المتطلبات التشريعية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية وتقديم خدمات مرفقية عبر شبكات الإنترنت يحتاج إلى تنظيم قانوني مناسب وإلى تشريعات خاصة تحكمها، وهذا من أجل تحقيق أهدافها على أفضل وجه ممكن، يضمن أمن وسرية المعلومات، وذلك من خلال استحداث التشريعات اللازمة في هذا المجال الجديد، ونظرا لحداثة نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر كان لابد من الأخذ من تشريعات الدول السباقة في هذا المجال، إلا ما يتنافى مع سيادة الدولة والدين الإسلامي وخصوصيات المجتمع، مع وضع ظروف كل بلد في

[1] حمدي القبيلات ، مرجع سابق ، ص 29–30

الحسبان، كما ينبغي أن يوضع في الحسبان دراسة القانون الذي أصدرته الأمم المتحدة بشأن الحكومة الإلكترونية واتخذته بعض الدول نموذجا لقانونها[1].

فقد كان لزاما إرساء ترسانة قانونية جزائرية بما يصبّ في صدد استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشييد مجتمع المعلوماتية، وضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلوماتية، وذلك بهدف تهيئة مناخ من الثقافة يشجع على تطبيق الحكومة الإلكترونية[2].

ونشير هنا إلى وجود بعض الدول التي أدركت أهمية الحكومة الإلكترونية فأصدرت تشريعات لتجسيدها وجعلت تحوُّل الحكومة التقليدية إليها أمرا إجباريا وليس اختياريا.

وعلى سبيل المثال فبريطانيا أقرّت إجراءات التحول إلى الإدارة الإلكترونية لمدة خمس سنوات وانتهت من ذلك في 2005، بينما في إمارة دبي فقد دامت سنة ونصف انتهت بالفعل عام 2002.

بينما اتخذت بعض الدول نهجا مغايرا وذلك بدون إجبار صريح أو مدى زمني محدد، وهذا عن طريق استخدام التشريع لتشجيع المعاملات الإلكترونية ومن أمثلة ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال:

[1] حمدي القبيلات ، مرجع سابق ، ص 30 .

[2] عبد القادر مطاي ، كريمة بن شنينة ، مرجع سابق ، ص 188 .

1- جعل تقديم العطاءات أو عروض التعاقد مع الإدارة عن طريق الشبكة الإلكترونية، وبذلك يدفع من يريد التعاقد مع الإدارة إلى التعامل معها عبر الإنترنت.

2- إقرار إجراءات من شأنها تسهيل الحصول على بعض الخدمات المرفقية عن طريق شبكة المعلومات مقارنة بالإجراءات التقليدية، مما يدفع طالبي الخدمة إلى التوجه نحو الخدمة إلكترونيًا[1].

رابعا: المتطلبات الأمنية

تعد مسألة أمن المعلومات من أهم معضلات العمل إلكترونيًا، بمعنى أن المعلومات والوثائق التي يجري حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة والنقل عليها إلكترونيا لتنفيذ متطلبات العمل يجب توفير أكبر قدر ممكن من المناخ الآمن لها، حيث يجب أن يُوفَّر الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عالٍ لحماية المعلومات الوطنية والشخصية و لصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث أو اختراق، والتركيز على أمن الدولة أو الأفراد إما بوضع الأمن في برمجيات البروتوكول للشبكة أو باستخدام التوقيع الإلكتروني أو بكلمة مرور[2].

[1] حمدي القبيلات ، المرجع السابق ، ص 30-31 .

[2] محمد جمال أكرم عمار ، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2009 ، ص71 .

ولتحقيق أمن المعلومات وتقليص التأثيرات السلبيّة على استخدام شبكة الأنترنت فإن الإدارة الإلكترونية تتطلب الإجراءات التالية:

1- إقرار سياسات أمنية تضمن الحماية الشاملة لجميع مستخدمي الشبكة الإلكترونية (الإدارة، المواطن،..) بجميع متطلباتها التقنية.

2- تبنّي استراتيجية لأمن المعلومات بحيث يضمن تعاون القطاعين العام والخاص.

3- وضع القوانين واللوائح التنظيمية التي تحدُّ من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية.

وتوجد هناك متطلبات أمنية أخرى لحماية المعلومات ومن بينها:

1- يجب على الإدارة العليا في المؤسسة دعم أمن نظم المعلومات لديها، وأن تُسند هذه المعلومات لأشخاص محددين تتوفر فيهم الكفاءات اللازمة.

2- تحديد الحماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة.

3- تحديد آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.

4- الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن.

5- تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.

وبهذا تكتسب الخدمة العمومية مصداقية من طرف المواطنين وبالتالي تقديم خدمات ذات جودة عالية[1].

خامسا: المتطلبات الإدارية

يتطلب تحقيق مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطبيقها على أرض الواقع إجراء مراجعة شاملة لآلية سير عمل الإدارة التقليدية، كي تنسجم مع أسلوب عمل الإدارة الإلكترونية، وعليه لعل أبرز الجوانب التي يجب مراجعتها هي كالتالي:

1-تصميم الهياكل التنظيمية لوحدات الإدارة العامة بشكل يتناسب مع متطلبات الحكومة الإلكترونية.

2- إعادة توزيع الاختصاصات بين الوحدات الإدارية المختلفة بكل مستوياتها.

3- إعادة ترتيب نظم الاتصال الإداري بين الأقسام داخل الإدارة الواحدة.

4- إعادة النظر في وصف المهام المطلوب تنفيذها في بعض الوظائف.

5- تطوير وتبسيط طرق سير الإجراءات الإدارية.

6- تصميم برامج تدريبية شاملة ومستمرة لتمكين جميع الموظفين من مسايرة المستجدات.

[1] دلال سويسي ، نظام المعلومات كأداة لتحسين جودة خدمة الصحية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية محمد بوضياف ورقلة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، ورقلة ، 2013 ، ص33.

7- التوجه نحو اللامركزية وبناء فرق العمل.

8- إضافة رؤى وقيم جديدة إلى الثقافة التنظيمية[1].

كل هذه الجوانب هي محاولة تصحيح الأخطاء والأعباء التي كانت تظهر في الإدارة التقليدية، والسهر على عدم تكرارها أثناء تطبيق الحكومة الإلكترونية.

فإذا لامسنا نفس المشاكل التي كانت تطفوا خلال سير الإدارة التقليدية، فإنّه يتوجب القول بأنّ مراجعات جادة يجب أن تُباشَر على جميع المستويات والأصعدة لتدارك الوضعية، حيث أن جميع الإجراءات المقررة لم تأت بالجديد كما سُطر له.

سادسا: المتطلبات المالية

تعتبر المتطلبات المالية والاقتصادية من العوامل الأساسية في بناء الحكومة الإلكترونية، كون المال من أهم عناصر البناء والتشييد، إذ أن الأجهزة والاشتراك في الشبكات يتطلب بذل أموال كثيرة، خاصة؛ والمداومة على مراجعة احتياجات الأجهزة وفقا لبرنامج زمني محدّد وكذا نوع التغيرات التي يجب إحداثها[2].

[1] حمدي القبيلات ، المرجع السابق ، ص 31

[2] أعمر يوسفي ، الحكومة الإلكترونية بين صعوبة التطبيق و حتمية التنفيذ ، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات ، جامعة الجزائر 3 ، العدد الثالث ، نوفمبر 2011 ، ص 148 .

وكذلك الأمر بالنسبة لتكوين الموظفين، فهم يحتاجون إلى دورات وتربصات مع أخصائيين وتقنيين لتحسين وتطوير إمكانياتهم، فكل هذا يحتاج إلى أموال وأغلفة مالية معتبرة لتغطية التكاليف المختلفة من تنقلات ومصاريف دورات ومستحقات المكونين وكلّ ما يلزم للتكفل بهم.

وهنا تظهر أهمية ربط استراتيجيات وبرامج الحكومة الإلكترونية بمعايير لتقييم الجدوى الاقتصادية لمشروعات الحكومة الإلكترونية تتضمن تحليلا للتكلفة والعائد، وتُركِّز على تحقيق عائد مادي ملموس وليس الخفض فقط في التكاليف[1].

سابعا : نشر الثقافة الإلكترونية :

بما أن تطبيق الحكومة الإلكترونية لا يزال حديثًا نسبيا فإن تقَبُّل هذه الفكرة واستيعابها أمر صعب سواء من قبل الموظفين العموميين الذين اعتادوا على تقديم الخدمات العامة بأسلوب معيّن، أو من طرف المواطنين الذين يتلقون الخدمات العامة والذين أَلِفُوا الأسلوب التقليدي في الحصول على تلك الخدمات، لِذا لابد من نشر الثقافة الإلكترونية سواء فيما يخص الموظّفين أو المواطنين، وذلك عن طريق حملات الترويج للحكومة الإلكترونية عبر وسائل الإعلام والمؤتمرات والنّدوات، وكذلك من خلال منح

[1] إيمان عبد المحسن زكي ، الحكومة الإلكترونية – مدخل إداري متكامل – منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص70 .

تحفيزات للأشخاص الذين يتلقون الخدمات العامة عبر الوسائل الإلكترونية، وقد تكون هذه الحوافز على شكل تخفيض للرسوم مثلا أو سرعة في الإنجاز وتقديم الخدمة[1].

ثانيا: مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية

لكل شيء بداية وللبدء فيه لابد من المرور بمراحل من أجل تجسيد البرنامج المخطط له فعليا على أرض الواقع، كذلك الأمر بالنسبة للحكومة الإلكترونية فمن أجل تطبيقيها على الواقع يجب أن تمر بمراحل لتتحقق بشكل أفضل ومتميز تقوم بها جميع الأطراف ذات الصّلة، وهي الحكومة والمواطنين وحتى مؤسسات الأعمال، وهو ما سننتقل للحديث حوله فنُبيِّن تلك المراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تقتصر المؤسسة الحكومية على حفظ البيانات وتحديثها وعرضها بوسيلة ملائمة على المواطن الذي يطلبها، ولكن دور الحكومة في هذه المرحلة يتوقف عند هذا الحد، فهي تعجز عن تقديم أية خدمات تتجاوز عرض المعلومات[2].

المرحلة الثانية: تسعى الوحدة الإدارية في هذه المرحلة إلى إحالة قسم من أعمالها إلى المواطن، عبر السماح له بالتعامل مع قواعد بيانات الدائرة وإدخال المعلومات

[1] حمدي القبيلات ، مرجع سابق ، ص 32.

[2] عبد القادر مطاي ،كريمة بن شنينة، المرجع السابق ، ص 182

المطلوبة عبر موقع(صفحات) الدائرة على الأنترنت، وبذلك يكون المواطن أحد المشاركين في إنجاز الخدمة، وهذا ما يساعد المؤسسة الحكومية على تقليص كُلَفِ الإنجاز.

ففي تسديد الضرائب السنوية للشركات المساهمة في بريطانيا على سبيل المثال إذا ما تم ملء الاستمارات إلكترونيا عبر موقع دائرة الضرائب، فإنها تكون مجانا دون دفع رسوم، في حين أنه إذا تم التعامل عن طريق الاستمارات المملوءة يدويا فيجب على المواطن حينئذ أن يسدد قيمة مالية تغطي جهد الموظف الذي تتحمله دائرة الضرائب لإدخال هذه المعلومات إلكترونيا[1].

المرحلة الثالثة: تتخذ الحكومة في هذه المرحلة خطوة أخرى متقدمة، حيث تفتح مجال التفاعل بين المؤسسة الحكومية والمُستَخدِم، إذ يتم السماح للمستخدم بإدخال بيانات محددة وتقوم المؤسسة العامة بتشغيل هذه البيانات إلكترونيا، ومن ثَم تُعطي نتيجة جديدة، ففي هذه المرحلة فاتصال المواطن يتبعه رد من الحكومة عبر الموقع الإلكتروني.

المرحلة الرابعة: وفيها تُقبِل الحكومة على المراحل السابقة بوجود ربط شبكي بين المؤسسات الحكومية المختلفة، بحيث يتمكن المواطن من الحصول على الخدمات العامة من مختلف الجهات الحكومية بشكل تفاعلي ومن موقع إلكتروني واحد، وهنا تتميز

[1] إلياس شاهد ، الحاج عرابة ، عبد المنعم دفرور، تقيم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة ورقلة و جامعة الوادي ، الجزائر ، العدد03 ، 2016 ص 125.

الحكومة الإلكترونية بإمكانية تقديم خدمات مفصلة طبقا لاحتياجات المواطن عبر منفذ إلكتروني واحد يستطيع من خلاله المستخدم مثلا أن يستخرج شهادات ميلاده، وهذا يعني أن هنالك ربطا شبكيا بين المؤسسات الحكومية المختلفة التي تقدم خدمات عامة متنوعة للمواطنين والمستخدمين، مع الجمع بينها في منفذ إلكتروني متكامل[1].

المرحلة الخامسة: تتجاوز الحكومة الإلكترونية في هذه المرحلة ما سبق في الربط بين قنوات الاتصال المختلفة بين المؤسسات الحكومية والمستخدم فهنا تبادر المؤسسات الحكومية بالاتصال بالمواطن عبر وسائل الاتصال التي تلائمهم دون أن تنتظر أن يبادروا هم بالاتصال فتقومُ مثلا بإرسال رسالة للمواطن عبر الهاتف الخلوي لتذكيره بمَوعد تجديده لرخصة السياقة أو دفع فاتورة الهاتف حتى يُدخل بعض البيانات التي تمكنه من الحصول على الخدمة العامة في الوقت المناسب ففي هذه المرحلة تكون الحكومة قد ربطت نفسها بالعملاء والشركات الداخلية والخارجية وبيد الجميع العمل في منظومة موحدة متكاملة بحيث يتلاشى دور الموظفين الحكوميين[2].

المرحلة السادسة: وتعتبر هي المرحلة النهائية، حيث يستقر مشروع الحكومة الإلكترونية في نهاية المطاف على الآليات والإمكانيات التقنية والفنية وكذلك البشرية

[1] أعمر يوسفي، المرجع السابق ، ص 145 .

[2] عبد القادر مطاي ، كريمة بن شنينة، مرجع سابق ، ص183 .

للعمل على المستوى الوطني والمستوى العالمي مع إلزامية توفير أنظمة الدفع التقني وأنظمة ضمانات أمن المعلومات من أجل حماية هذا المشروع، مع مراقبة الترويج المستمر للخدمات الحكومية التقنية والتي تُقدَّم إلكترونيًّا، مع بيان كيفية التعامل معها، وطرق الحصول على المعلومات أو طلب الخدمات الحكومية بقوالب تقنية حديثة[1].

من خلال تطرقنا بالحديث إلى متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية نجد أنه حين إرادة أية دولة الوصول إلى هذا الهدف فلابدّ لها من توفير متطلبات تتمثل في وسائل مادية كالحواسيب الإلكترونية ذات الجودة العالية ثم ربطها بشبكة الأنترنت ذات التدفق العالي إلى جانب التأهيل والتكوين المتواصل للموظف الإداري ثم لابد من وجود نظام قانوني ينظم نشاطها ويحمي الموظف وصاحب البيانات أي متلقِّي الخدمة، وكلما كانت هذه المتطلبات متوفرة بشكل عالي الجودة والضبط كانت نتائجها جدُّ إيجابية وفعّالة.

أما عن المراحل والخطوات التي يتعيّن إتّباعها بدقّة متناهيّة لا تَقبَلُ الخطأ والتي تكون كفيلة بأن تحقّق الهدف والغاية من تطبيق الحكومة الإلكترونيّة فتبدأ بتحرّي المواطن والموظّف على السواء مصداقيّة المعلومات والبيانات التي يتم تنزيلها على الأرضيات الرقمية ثم ضبط عملية الربط والاتصال بين الشبكات الداخلية والخارجيّة وكذا القطاعات

[1] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، مرجع سابق ، ص62 .

المعنية بتقديم الخدمة وصولا إلى تقديم الخدمة الإدارية للمواطن في شكلها المنشود وتلقى رضاه.

المبحث الثاني: مفهوم الأداء والأداء الإداري

بعد استعراضنا للإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية خلال المبحث الأول والمتضمّن تعريف ونشأة الحكومة الإلكترونية ثم الخصائص والأهداف وختاما المتطلبات ومراحل إرسائها، فإننا في المبحث الثاني بصدد تناول ماهية الأداء الإداري الذي اكتسب أهمية بالغة باعتباره السبيل الوحيد لتنفيذ خطط العمل لدى الإدارة مما يدل على رغبتها في تحسين خدماتها، ومن جهة أخرى الحرص على التكوين المتواصل لفائدة الموظفين العاملين لديها واعتماد طرق جديدة لتحفيزهم من أجل تقديم أفضل ما لديهم؛ إلى جانب مراجعة هيكلتها الإدارية، كل هذا يؤدي إلى تجسيد غايتها الأسمى وهي تحسين أدائها الإداري.

وبالتالي سنتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم الأداء أنواعه عناصره، أمّا في المطلب الثاني عناصر ومحددات الأداء الإداري، وفي المطلب الثالث العوامل المؤثرة في الأداء الإداري، وتجدر الإشارة إلى أنه سيُصادف خلال دراسة موضوع " الأداء الإداري" ضمن هذا المبحث مصطلحات مشابهة كـ:" الأداء الوظيفي " و " الخدمة العمومية " و "

العمل الإداري " والتي تَصُبُّ مُجملها في قالب الأداء الإداري إلاّ أن الالتزام بعنوان موضوع هذه المذكرة يفرض الابقاء على مصطلح " الأداء الإداري " في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأداء مفهومه، أنواعه وعناصره

إن أداء الموظف جزء لا يتجزأ من أداء الإدارة ككل، والأداء بصفة عامة يعتبر من المفاهيم التي نالت النصيب الأوفر من الاهتمام في البحوث والدراسات الإدارية بصفة عامة، والمواضيع المتعلقة بدراسة أداء الموظفين بصفة خاصة، وهذا نظرا لأهمية الموضوع على مستوى الفرد والمؤسسة من جهة، وتداخله مع العلوم والاتجاهات الفكرية المختلفة من جهة أخرى[1].

أولا: تعريف الأداء

من بين التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم الأداء بصفة عامة ما يلي والتي قالت بأنه:

" النتيجة للنشاط، ولا يعتمد على كمية الجهد المبذول فقط ولكنه يعتمد أيضا على قدرات الموظفين ومهاراتهم وإدراكهم للدور الذي ينبغي القيام به".

وبأنه:" درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة "[2].

[1] إسراء نبشي، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة محمد خيضر– بسكرة، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013، ص 64.

[2] إسراء نبشي، المرجع السابق ، ص64.

من خلال التعريفين يتضح بأن الأداء هو قيام الفرد بتنفيذ الأنشطة والأعمال المُسندة إليه وفق مهاراته ومتطلبات وظيفته لتحقيق أهداف ومخططات الجهة المستخدمة له.

ثانيا: تعريف الأداء الإداري:

لقد اجتهد فقهاء علم الإدارة في صياغة تعريف معيّن للأداء الإداري وقدّموا عدة تعريفات تستهدف تحديد مفهوم واضح عن الأداء الإداري، ولا بأس أن نستعرض أهم التعريفات ومنها:

1-الأداء الوظيفي:

" عرّفه الحوامد على أنه مجموعة السلوكيات الإدارية المعبرة عن قيام الموظف بعمله، و تتضمن مجموعة من العوامل كجودة الأداء، حسن التنفيذ، الخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة، فضلا عن الإتصال و التفاعل مع بقية أعضاء المنظمة، والالتزام باللوائح الادارية التي تنظم عمله، والسعي نحو الاستجابة لها بكل حرص"[1].

[1] حمزة جهرة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي-دراسة حالة على الولاية المنتدبة أولاد جلال، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص41.

كما " عرّفه كردي على أنه تنفيذ الموظف لأعماله و مسؤولياته التي تكلفه بها المنظمة أو الجهة التي ترتبط وظيفته بها، أي النتائج التي يحققها الموظف في المؤسسة"[1].

2- الخدمة العمومية:

عُرّفت الخدمة العمومية بأنّها: "مجموعة متنوعة من المنتجات تقدّمها الدولة للمواطنين لتسيير معاملاتهم ولتسهيل حياتهم والإجراءات التي يرغبون في إنجازها"[2].

وتعرّف الخدمة العمومية كذلك على أنّها: " الخدمة العموميّة أو الخدمة المدنيّة هي تلك الرّابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكوميّة والمواطنين، على مستوى تلبية الرغبات للأفراد من طرف الجهات الإداريّة الحكوميّة"[3].

[1] إسراء نبشي، المرجع السابق، ص76.

[2] بحوص بوفنيك، علي شواري، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية بقطاع التربية الوطنية بالجزائر- دراسة حالة بمديرية التربية لولاية غرداية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السيّاسيّة، قسم العلوم السيّاسيّة، جامعة غرداية، غرداية، 2019، ص27.

[3] محمد بودالي، موسى بوشنب، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر- الإدارة الجبائيّة نموذجا – مجلة دراسات جبائية – دورية علميّة دوليّة محكّمة متخصّصة، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، البليدة، العدد 08، جوان 2016، ص 259.

3- **العمل الإداري:**

فقد عرِّف العمل الإداري على أنّه: " يقوم على إحداث التوازن بين الأفراد أو الناس الذين يعملون مع المدير، وبين النتائج المطلوب تحقيقها، أو العمل المطلوب إنجازه. بينما العمل التخصصي أو الفني لا يتطلب إحداث هذا التوازن، فالقائم فيه يبحث فقط عن الإنجاز "[1].

كما تمّ تعريفه بأنّه: " يتكوّن من الوظائف والنشاطات المحدَّدة؛ يؤدّي تنفيذها إلى ضمان السّير الحسن لكافة أعمال المؤسسة، وبالتّالي فإنّ هذا الأمر بدوره سوف يحقّق الأهداف المنشودة للمؤسّسة "[2].

4- الأداء الإداري: يمكننا أن نعرّف الأداء الإداري على أنه ذلك النشاط والجهد الذي يتعيّن على الموظّف تنفيذه وفق ضوابطه الوظيفيّة والمهام المكلّف بها من طرف الجهة المُستخدمة لصالح المواطن صاحب المصلحة.

[1] ثروت شلبي، طبيعة وسمات العمل الإداري، أيادينا للمشروعات والأعمال، http://ayadina.kenanaonline.com،2020-06-28،11:30.

[2] موسى عبدالنّاصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونيّة في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كليّة العلوم والتكنولوجيا بجامعة – بسكرة – الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ورقلة، العدد 09 ، 2011، ص92.

إذن مما سبق من التعريفات حول مفهوم الأداء الإداري فإنها –وإن اختلفت في ظاهرها– إلا أن جوهرها يتفق على أن هناك علاقة تكاملية تجمع بين الإدارة والتي تتمثل في الجهة المُستخدمة والتي يتعيّن على عاتقها ضمان حقوق ومصالح المواطن وبين الموظف الذي يلتزم بتقديم خدمة للمواطن وفق متطلبات مهامه الوظيفية والطرف الثالث هو ذلك المواطن صاحب المصلحة.

المطلب الثاني: عناصر الأداء الإداري ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه

أولا: عناصر الأداء الإداري

هناك عناصر ومكونات أساسية للأداء، وبدونها لا يمكن الحديث عن وجود أداء فعال وتتمثل تلك المكوّنات في:

1–**المعرفة بمتطلبات الوظيفة:** وتشمل المعارف العامة، والمهارات الفنية والمهنية، والخلفية العامة عن الوظيفة والمجالات المرتبطة بها.

2– **نوعية العمل:** و هو ما يدركه الفرد عن عمله الذي يقوم به، وما يمتلكه من رغبة ومهارات وبراعة وقدرة على التنظيم، وتنفيذ العمل دون الوقوع في الأخطاء.

3– **كمية العمل المنجز:** أي مقدار العمل الذي يستطيع الموظف إنجازه في الظروف العادية للعمل، ومقدار سرعة هذا الإنجاز.

4- **المثابرة والوثوق:** وتشمل الجدية والتفاني في العمل، وقدرة الموظف على تحمل مسؤولية العمل وإنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة، ومدى حاجة هذا الموظف للإرشاد والتوجيه من قبل المشرفين[1].

ثانيا: محدّدات الأداء الإداري

الأداء الوظيفي هو الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات، وإدراك الدور أو المهام، ويعني هذا أن الأداء في موقف معين يمكن أن يُنظر إليه على أنه نتاج للعلاقة المتداخلة بين كل من:

1_ الجهد. / 2_ القدرات./ 3_ إدراك الدور (المهام).

ويشير الجهد الناتج من حصول الفرد على التدعيم (الحوافز) إلى الطاقة الجسمانية والعقلية، والتي يبذلها الفرد لأداء مهمته، أما القدرات فهي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة، وهذه القدرات لا تتغير وتتقلب عبر فترة زمنية قصيرة، ويشير إدراك الدور أو المهمة إلى الاتجاه الذي يعتقد الفرد أنه من الضروري توجيه جهوده في العمل خلاله، وتقوم الأنشطة والسلوك الذي يعتقد الفرد بأهميتها في أداء مهامه[2].

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء الإداري

إن العوامل المؤثّرة في الأداء الإداري يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] إسراء نبشي، المرجع السابق، ص77.

[2] إسراء نبشي، المرجع السابق، ص77.

1- تباين مستويات الأداء يؤثّر في العوامل التي تنعكس على أداء الموظّفين.

2- غياب الأهداف المحدَّدة: وذلك إذا كانت الإدارة لا تملك خططا تفصيلية لعملها على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وكذا الأهداف ومعدّلات الإنتاج لإدارتها.

3- غياب أسلوب منهجي للقيادة أو غياب الثقافة التنظيميّة يؤدّي إلى ضياع ساعات العمل في أمور غير منتجة، بل قد تكون مؤثّرة بشكل سلبي على أداء الموظّفين الآخرين.

4- عدم مشاركة الموظفين في الإدارة يؤدّي إلى ضعف الشعور بالمسؤولية، مما يؤدّي إلى تدنّي مستوى الأداء لدى هؤلاء الموظّفين.

5- مشكلات الرضا الوظيفي: فالرضا الوظيفي من العوامل الأساسيّة التي تؤثِّر على الأداء الوظيفي، كلما زاد الرضا زاد الأداء بالنسبة للعاملين[1].

من خلال استعراضنا لعناصر الأداء الإداري يتبيّن أنها متكاملة لا يمكن الاستغناء عنها فينبغي على الموظّف أن يكون مطّلعا على متطلبات وظيفته ويُنتظر منه تقديم أجود ما يمتلكه من مهارات وقدرات عقليّة وجسديّة ثم أنه مطالب كذلك بتقديم مردود أفضل في نطاق وظيفته كمًّا ونوعًا، ويجب عليه أن يُثبت ويُبرهن على مدى أحقيّته بذلك المنصب من خلال انضباطه ومثابرته وتقبله للانتقادات، أما ما يتعلق بالمحدّدات

[1] إسراء نبشي، المرجع السابق، ص77.

والمتمثلة في الجهد والقدرات وإدراك الدور فتعتبر معايير دقيقة للتمكن من تقييم وقياس أداء الموظّف كما نشير إلى وجود عوامل مؤثرة تأثيرا مباشرا في الأداء الإداري للموظّف والتي تتعلق بالكفاءة وغياب التخطيط والتنظيم القيادي وغياب العمل التشاركي مما يُفقد روح المبادرة والمسؤولية، وكذا الرضا الوظيفي.

المطلب الثالث: مزايا ومساوئ الأداء الإداري

بعد ممارسة الموظّف لمهامه الوظيفيّة وهو ما يعبّر به بالأداء الإداري وبعد تمحيصه وتقييمه نجد أن للأداء الإداري مزايا ومساوئ نستعرضها فيما يلي:

أولا: مزايا الأداء الإداري

1- استحداث وسط من التفاهم والانسجام بين الموظفين.

2- رفع الروح المعنويّة.

3- غرس روح المسؤولية لدى الموظّفين.

4- وسيلة لتطوير الأداء الفردي للموظّف ممّا ينعكس على الأداء الجماعي للموظّفين.

5- وسيلة لضمان العدالة في التعامل مع الموظّفين.

ثانيا: مساوئ الأداء الإداري

أسبابها تلك المساوئ تنقسم إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية والتي تؤدي أغلبها إلى تدنّي مستوى الأداء الإداري للموظّف.

1-الأسباب الداخلية: وتتعلق بشخصية الموظّف نذكر منها: مدى الذكاء، القدرات والسِّمات الشخصيّة، الخبرات الوظيفيّة المكتسبة..

2- الأسباب الخارجيّة: وتتعلق بالمحيط المهني (مقر الوظيفة) ومدى ملاءمة شروط الأداء فيه، فهو المحيط الذي يمارس فيه الموظّف نشاطه الوظيفي. نذكر من تلك الشروط: مدى ملاءمة الإضاءة، الحرارة، التهوية، الضوضاء، مدى توفّر التجهيزات والوسائل النوعيّة، نمط الإشراف الوظيفي المتعلّق بطريقة تعامل المسؤول المباشر تجاه الموظّف إضافة إلى ظروفه الاجتماعية [1].

يتأثّر الموظّف خلال أداء وظيفته بعوامل – ذكرناها في المطلب السابق- تنعكس إما إيجابا أو سلبا عند تقييم وقياس أدائه، فمن بين المزايا إحداث الترابط الوظيفي ضمن فريق العمل وكذا التحفيز وتنمية الشعور بالمسؤولية لدى الموظفين، أضف إلى ذلك تطوير الموظف لأدائه، وأيضا تحقيق المساواة بين جميع الموظفين.

أما فيما يتعلق بالمساوئ التي قد تنعكس سلبا على أداءه الإداري فإنه يمكن تصنيفها إلى أسباب داخلية وخارجية أمّا الداخلية فنجد القدرات الشخصية فإما أن تكون مؤهلة أو غير مؤهلة، وكذا الخبرات الوظيفية فإمّا أن تكون مكتسبة أو غير مكتسبة

[1] حبيبة سليماني، نظام التحفيز وأثره على الأداء الوظيفي – دراسة ميدانيّة بمؤسسة نفطال GPL بسعيدة-، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، شعبة علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، سعيدة، 2018، ص 50-51.

وغير ذلك من العوامل. أما الخارجية فنذكر منها المتعلقة بمحيطه كالظروف الاجتماعية وفي مقر أداء وظيفته من تهوية وحرارة؛ يُضاف إليها الوسائل التي يشتغل بها ويُفترض أن تكون ذات نوعية وجودة بما تتطلبه طبيعة المنصب.

خلاصة الفصل الأول:

ما يمكن استخلاصه في هذا الفصل هو أن ظهور الحكومة الإلكترونية لم يكن عشوائيًّا بل كان نتيجة حتمية للتغيّرات الحاصلة في عصر الثورة المعلوماتية الرقمية عبر مختلف شبكات الأنترنت في العالم، فهي عبارة عن تحوُّل جذري إلى نظام معلوماتي رقمي يرتكز أساسا على استعمال وسائل وتجهيزات حديثة، نوعيّة ومتطورة تتيح لصاحب المصلحة أن يتعامل مع الأنترنيت بدلا من الإدارة التقليديّة الورقيّة عموما والموظّف العام التقليدي على وجه الخصوص، فهي تعمل على تحسين جودة الأداء الإداري، وتتسم بالكفاءة والفعالية والسرعة بالإضافة إلى قدرتها على تجاوز كل مشاكل الإدارة، ونشير إلى أن هذا التحوّل لابدّ له من أن يمرّ عبر مراحل تبدأ بتحرّي وضبط الأطراف (الموظّف والمواطن) لمصداقيّة قاعدة البيانات وصولا إلى تقديم الخدمة الإدارية رقميًّا، كما أنه لا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة إلا بتوفير مجموعة من المتطلبات المختلفة: التقنيّة والإدارية والبشرية والمالية والقانونيّة والأمنية والثقافة، والمعلوماتيّة.

وقد يختلف تقييم وقياس هذا التحول نحو الإدارة الرقمية بكل ما تحمله كتجربة جديدة من إيجابيات وسلبيات، نتيجة العوامل المختلفة التي تؤثر على أداء الموظف الإداري، ذلك الأداء الذي ينصب عليه التقييم بصفة رئيسية في حين أنه يخضع لعوامل مختلفة كما أشرنا سابقا.

الفصل الثاني: تجسيد الحكومة الإلكترونية في رقمنة قطاع التربية الوطنية بالجزائر.

أرادت الدولة الجزائرية الانتقال من الحكومة التقليدية الورقيّة إلى الحكومة الإلكترونية الرقميّة على غرار جلّ دول العالم وذلك مطلع سنة 2003 من خلال إنشاء أرضية رقمية لعدة قطاعات حكوميّة تدريجيًّا، ومن بينها: رقمنة قطاع العدالة في نوفمبر 2003 ثم قطاع الضمان الاجتماعي باستحداث بطاقة الشفاء سنة 2008 وبعدها رقمنة قطاع البريد والاتصال بإنشاء البطاقة المغناطسية ثمّ الذهبية سنة 2009، وبعد ذلك تمّ الانتقال إلى قطاع وزارة الداخلية باستحداث جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيو مترين سنة 2012، ثم إنشاء السّجل الوطني الآلي للحالة المدنيّة سنة 2014، وواصلت الدولة جهودها نحو تعميم النظام الرقمي على باقي القطاعات ففي مارس 2015 كان الدور على قطاع التربية الوطنيّة حيث أفرزت الندوة الوطنية حول رقمنة القطاع توصية بإنشاء الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية، وتمّ في أفريل 2017 الإعلان الرسمي عن وضع النظام المعلوماتي للقطاع، وكانت الغاية من سعي الدولة الجزائريّة إلى تعميم رقمنة القطاع العمومي هي القضاء على المشاكل والعراقيل الإدارية وغيرها من الظروف التي من شأنها أن تُصعِّب تقديم الخدمة العموميّة والحصول عليها، إضافة إلى الضرورة الحتميّة لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي؛ وسنتطرق ضمن الفصل الثاني إلى دراسة موضوع رقمنة قطاع التربية الوطنية ومدى مساهمتها في تحسين الأداء الإداري داخل القطاع كنموذج.

وعلى ضوء ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، و كل مبحث يتضمن ثلاث مطالب، وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: تحت عنوان الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية وسنتناول من خلاله في المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية ، بينما في **المطلب الثاني:** نتحدث عن الإطار التشريعي للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية ، أما **المطلب الثالث: و**الأخير فإننا سنتطرق من خلاله إلى الإطار **الإداري** للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية.

أما بخصوص المبحث الثاني، سنقوم فيه بدراسة تقييمية لرقمنة قطاع التربية الوطنية من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، والتي ستكون على النحو التالي: في **المطلب الأول:** سلبيات وإيجابيات تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية ، بينما في **المطلب الثاني:** نتطرق إلى معيقات تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية.

المبحث الأول: تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية

لقد تمت رقمنة قطاع التربية الوطنية وهذا سعيا لعصرنة الإدارة وتحسين أدائها الإداري من خلال التحول من الطرق التقليدية والتي تكون بطريقة يدوية إلى استخدام طرق التكنولوجيا الرقمية، وهذا على غرار القطاعات الأخرى، ومن أجل هذا سنتحدث بالتفصيل عن ماهية وتعريف الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية، وعليه قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول نقدِّم الإطار المفاهيمي للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية، بينما في المطلب الثاني نتناول الإطار التشريعي للأرضية الرقمية لوزارة التربية؛ أما المطلب الثالث والأخير فنخصّصه للتطرق إلى الإطار الإداري للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية

قبل أن نقوم بتعريف الأرضية الرقمية لوزارة التربية سنوضح أولا معنى مصطلح الرقمنة.

أولا: تعريف الرقمنة:

هي" تنظيم وتحويل البيانات والمعلومات إلى وحدات منفصلة من البيانات التي يمكن معالجة كل منها بشكل منفصل كمجموعات من الرقمين الصفر والواحد أي النظام الثنائي

الذي تستطيع الأجهزة والأدوات ذات التكنولوجيا الرقمية من حواسيب وآلات تصوير ومسجلات الصوت والصورة فهمها ومعالجتها والتعامل معها للحصول على المعلومات"[1].

ثانيا: **تعريف الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية:**

"في عملية تحمل رمزية عميقة، لتزامنها مع الاحتفالات المخلّدة ليوم العلم، أطلقت وزارة التربية الوطنية، يوم الاثنين 17 أفريل 2017، نظامها المعلوماتي، بحضور كل من الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية ورئيس لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني ونائب الرئيس لذات اللجنة بمجلس الأمة... ،وإطارات التربية على المستوى المركزي والمحلي والشركاء الاجتماعيين للقطاع.

ويتمثل الرهان في إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع التربية، في الذهاب نحو حوكمة ذات جودة وتيسير مرافقة تكوين الأساتذة من أجل تحسين الممارسات البيداغوجية وتعزيز الدعم المدرسي للمتعلمين وتقريب المدرسة من الأولياء ليتسنى لهم متابعة تمدرس أطفالهم بشكل أحسن[2]".

وكتعريف لها يمكن القول:

---

[1] بحث في الرقمنة، عالم الرقمنة، https://www.rakmanna.com/، 2020/06/11، 19:53.

[2] إطلاق النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية، الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، http://www.education.gov.dz/ ، 2020/06/11، 21:20.

رقمنة قطاع التربية الوطنية يعني إعطاء رقم تعريفي لكل موظف وأستاذ وتلميذ، لتمكين الأولياء من الاطلاع على نتائج أبنائهم وكذا سلوكياتهم عن بعد دون التنقل إلى المؤسسات التي يزاولون فيها دراستهم[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة الوصيّة أنشأت صفحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال المديريّات الولائية من أجل التكفّل بالجانب الإعلامي للأرضية يتمكن عبرها الأولياء والمعنيّون من الاطلاع على جديد الأرضية أو أي مُستجد قد يطرأ عليها، وكذا طرح انشغالاتهم واستفساراتهم ومن بينها مديرية التربية لولاية غرداية في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك[2].

ثالثا: أهمية الرقمنة:

تكمن أهمية الرقمنة في أنها تُعدّ مبادرة أصبحت لها قيمتها الثمينة لدى المؤسسات على اختلاف أنواعها ومن بينها قطاع التربية الوطنية، كما أن لها أهمية كبيرة في أوساط المختصين في المعلوماتية والنظم التقنية، حيت يتطلب إنشاء أرضية رقمية أن تكون محتوياتها من مصادر المعلومات في قالب إلكتروني، حيث شجعت وأعطت دافعا قويا

[1] جمال متاتيج ، خليفة بومهاني ، تقييم موقع الرقمنة لقطاع التربية الجزائرية دراسة حالة بمديرية التربية لولاية شلف ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2019، ص69.

[2] أنظر الملحق رقم 01.

في تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي الورقي إلى بيانات متاحة على وسائط رقمية إلكترونيّة حديثة[1].

رابعا: أهداف الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية

1- **بالنسبة للإدارة:**

أ. تدخل عملية الرقمنة ضمن إطار تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية لإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال بهدف "تحسين الأداء الإداري".

ب. تنظيم وتسيير منحة 5000دج، والاطلاع على ما إن كان التلميذ مستفيدا منها من قبل أم لا، دون الذهاب إلى المؤسسات التربوية.

ت. تسهيل المعاملة مع ذوي الاحتياجات الخاصة ومع تلاميذ ذوي الأمراض المزمنة[2].

ث. تحسين سهولة استعمال الإعلام الآلي لمتابعة التلاميذ والمراقبة المستمرة والتقييم الإشهادي.

ج. تواصل المؤسسات مع مستخدمي مواقع الويب والبريد الالكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي بأيسر جهد وأقل تكلفة.

[1] بحث في الرقمنة، عالم الرقمنة ، المرجع السابق.
[2] جمال متاتيج ، خليفة بومهاني ، المرجع السابق ، ص71.

ح. تعزيز استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التربية لفائدة التعلم على جميع المستويات.[1]

2-بالنسبة للتلاميذ وأوليائهم:

أ. إنشاء دفتر مراسلة إلكتروني خاص بكل تلميذ.

ب. بإمكان الأولياء الاطلاع على نتائج أبنائهم، وسلوكياتهم، إضافة إلى ملاحظات أساتذتهم عبر الموقع دون الذهاب إلى المؤسسات التي يدرس فيها أبنائهم[2].

ت. استخراج الدروس والتمارين والامتحانات النموذجية بالنسبة للتلاميذ المقبلين على الشهادة من موقع التربية الوطنية.

ث. معرفة الولي لقائمة الأدوات المدرسية والتوقيت الزمني من موقع مؤسسة تمدرس ابنه.

[1] بحث في الرقمنة، عالم الرقمنة، المرجع السابق.
[2] جمال متاتيج ، خليفة بومهاني ، المرجع السابق ، ص71.

3- بالنسبة للموظفين والأساتذة:

أ. التحكم في مسار الموظف من خلال: الترقيات، التأهيل، التوظيف والامتحانات المهنيّة.

ب. ضبط الاحتياجات الحقيقية من الموارد البشريّة للقطاع من خلال حصر عدد المناصب الشاغرة.

ت. السرعة في تقديم الوثائق التي تهم الموظف: شهادة العمل مثلا.

ث. تسمح عملية الرقمنة بتعامل الوصاية مع أرقام تعريفية وليس مع أشخاص، كما ستضمن هذه الأخيرة الشفافية والسرعة في العمل، (رقم الحساب البريدي) وبالتالي الاستغناء على الملفات الورقية.

ج. الحرص على التقليل من الأخطاء التي قد تقع مع الموظفين في عمليات الترقية الخاصة بهم.[1]

ح. تعريف كلّ موظف في مديرية التربية برقم خاص به، حيث تتعامل الإدارة من خلاله مع الموظفين ويكون الاعتبار للمنصب دون الشخص.

[1] بحث في الرقمنة، عالم الرقمنة، المرجع السابق.

خامسا: خصائص الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية

1- تكامل النظام المعلوماتي وشموليته:

إن النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية نظام موحد ومتكامل وذو امتداد وطني شامل لكل مكونات قطاع التربية الوطنية، كما أن قواعد بياناته مترابطة ومنسجمة

2- دقة المعلومات والمعطيات وتحيينها :

إنّ النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية يستمد وظيفته وفعاليته من تجدد المعلومات التي يتضمنها، وتحيينها بصفة دورية ومنتظمة، وهو ما يجعل قاعدة البيانات حيوية باستمرار.

3- مجال تطبيق النظم المعلوماتية:

يطبق النظام المعلوماتي عل مستوى هياكل الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية والمؤسسات الوطنية تحت الوصاية والمصالح غير الممركزة (مديريات التربية) والمؤسسات التعليمية بما في ذلك مؤسسات التربية والتعليم الخاصة المعتمدة لدى وزارة التربية الوطنية، وسيوسع هذا النظام المعلوماتي في وقت لاحق ليشمل مجالات وخدمات أخرى[1].

[1] بحث في الرقمنة، عالم الرقمنة، المرجع السابق.

ونشير إلى أنّه مع الدخول المدرسي 2020/2019 انضمت أغلب المعاهد والمدارس الحرة[1] المنتشرة ببعض بلديات ولاية غرداية على غرار مدرسة أبي سالم[2] ببلديّة العطف ولاية غرداية إلى مشروع النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنيّة وذلك لعدة أسباب نذكر من أهمها:

1) تسهيل مشاركة المتمدرسين المنتمين للمعاهد والمدارس الحرة في المسابقات والامتحانات الوطنيّة.

[1] المعاهد والمدارس الحرة: هي مؤسّسات تربويّة أغلبها أنشئت في السبعينات من القرن الماضي تابعة إلى الجمعيات الخيريّة الدينيّة والثقافيّة بقرى وبلدات ولاية غرداية وتحصلت في البداية على اعتمادها من وزارة الشؤون الدينيّة والأوقاف، ثم التحقت بوزارة التربيّة الوطنيّة.

[2] تأسست خلال القرن التاسع الهجري (9هـ –15م) من قبل الإمام أبو سالم حمو بن علي مع غُلامه سالم، حيث بدأت بمحضرة لتحفيظ القرآن الكريم أُنشئت بجانب المسجد، وبعد ثلاثة قرون تم إنشاء دار التلاميذ { دار إروان} تضم مكتبة للتخصص في علوم الشريعة الإسلامية، وخلال القرن (14هـ –20م) شهدت المحضرة عدة توسعات وعُرفت بمدرسة {المنهج القويم} التي تركز برامجها على الدين والأخلاق والتاريخ الإسلامي واللغة العربية. وفي سنة (1390هـ – 1970م) جُدِّد بناء المحضرة كلها مع تجديد بناء المسجد فأصبحت مدرسة عصرية، وفُتحت فيها أقسام لتعليم البنت. وفي سنة (1407هـ –1987م) أضيفت المرحلة الاكمالية " المتوسط" ولاحقا الثّانوي لتعليم البنت مع اعتماد المناهج الرسميّة ومقرّرات وزارة التربية الوطنيّة، ومن أهداف المدرسة: تبليغ الرسالة المحمدية للنشء وتحفيظهم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من أجل تحصينهم بالأخلاق الحميدة، وغرس حب الوطن في نفوسهم وترسيخ القيم والمبادئ الإسلامية، المصدر: إدارة مدرسة أبي سالم.

2) تسهيل حركة التنقل والتحويلات للمتمدرسين بين المعاهد والمدارس الحرة وبين المؤسّسات التربويّة الوطنيّة.

3) حصول المتمدرسين بالمعاهد والمدارس الحرة على رقم تعريف مدرسي وطني عن طريق فتح حساب لمؤسّساتهم التربويّة على الأرضيّة الرّقميّة لوزارة التربيّة الوطنيّة

سادسا: مكونات الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة:

تدخل عملية رقمنة قطاع التربية الوطنيّة في إطار تنفيذ برنامج الحكومة لإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاعاتها ومصالحها بالتدريج، بهدف تحسين الأداء الإداري داخل القطاع، بحيث تتكوّن الأرضيّة الرقمية لوزارة التربية الوطنية في بداية عهدها بالنشأة من أربعة برامج أساسيَّة مترابطة ومتكاملة فيما بينها، وعليه، يتعين على المستخدم المكلف بالتحيين تحديث البيانات والمعلومات بشكل مستمر ومنتظم وفي مُنتهى الدقّة، بعد استلام الوثائق المطلوبة للتحيين ووفق الآجال المحددة[1]:

[1] أنظر الملحق رقم02.

1- **تسيير تمدرس التلاميذ (نقاط التلاميذ–المواظبة–التوجيه المدرسي):**

تعد متابعة التلاميذ من الأولويات التي تخص التسيير اليومي لمؤسسات التربية والتعليم وعليه فان وزارة التربية الوطنية تولي لذلك أهمية بالغة من خلال وضع الأرضيّة الرقمية لوزارة التربية الوطنية حيز الخدمة، لذلك فانه من الضروري تحيين المعلومات في وقتها دوريا، وتحديث البيانات والحرص على دقتها لتقديم خدمات ذات جودة لفائدة جميع أفراد الجماعة التربوية، لاسيما التلاميذ وأوليائهم، وتقريب الإدارة المدرسية منهم, مما يسمح بإبراز مختلف الأنشطة المتعلقة بالحياة المدرسية خاصة الجانب التربوي المتمثل في المتابعة ومواظبة التلاميذ وانضباطهم وكذا الجانب البيداغوجي المتعلق بالنتائج المدرسية وأثرها على المسار الدراسي للتلاميذ؛ أما بخصوص صور التلاميذ، فانه يطلب من مديري المؤسسات التربية والتعليم أخذ هذه الصور حسب المواصفات البيومترية على مستوى المتوسطات والثانويات بالنسبة للتلاميذ المتمدرسين بها. أما بخصوص التلاميذ المتمدرسين بالمدارس الابتدائية فإن هذه العملية توكل لمديري المتوسطات الذين يكلفون من طرف مدير التربية بذلك مع ضرورة تجديد هذه الصور مع بداية كل سنة دراسية وهذا تحسبا لاستصدار بطاقات مدرسية للتلاميذ، في نفس السياق يمكن ويسمح للتلاميذ إيداع الصور في نسخة رقمية وذلك لتسهيل عملية تحميلها على أرضية الرقمنة مباشرة, وفي حال عدم إمكانية حصول التلاميذ على صور رقمية, فإنه يبقى ملزما بتسليم الصور

الورقية التي تقوم إدارة المؤسسة بنسخها في ملف رقمي باستعمال الماسح الضوئي (سكانير)، وإذا تعذر ذلك بالنسبة للمؤسسات التي لا تتوفر على هذا الجهاز فانه يتوجب على مصالح مديريات التربية القيام بهذه العملية[1].

ولا بأس أن نستعرض محتوى الصفحة الرئيسيّة لبرنامج تمدرس التلاميذ حسب ما توضّحه الصورة[2]: ملفات التلاميذ/تحويلات التلاميذ/مواظبة التلاميذ/تسيير النقاط/تسيير الاستدراك/الامتحانات الرسميّة/ نتائج شهادة – التعليم الابتدائي –المتوسط– البكلوريا / الانتقال والتوجيه / الدخول المدرسي / التقرير العام للتسيير المدرسي / جدول استعمال الزمن / التمدرس بالأرقام.

2- **برنامج تسيير شؤون المستخدمين (الترقيّات–التّأهيل–التوظيف):**

إن العمليات التي تخص تسيير الموارد البشرية، تعد هي الأخرى هامة وحساسة، وعلى درجة كبيرة من التعقيد، نظرا لتقاطع عدة عوامل قانونية وتنظيمية ورقابية وتقنية، وتأثيرها البالغ على الحياة المهنية للمستخدمين وارتباطها بصفة مباشرة بكل مناحي التسيير في قطاع التربية الوطنية لاسيما التسيير البيداغوجي والإداري، وبخصوص الصور الرقمية للمستخدمين، فأنه يطلب من مديري مؤسسات التربية والتعليم

[1] بحث في الرقمنة ، عالم الرقمنة ، المرجع السابق.
[2] أنظر الملحق رقم 03.

جمع هذه الصور حسب المواصفات البيومترية، لإدراجها في نظام المعلومات، وهذا تحسبا لاستصدار البطاقات المهنية والملفات الالكترونية والسير الذاتية للمستخدمين[1].

ولا بأس أن نستعرض محتوى الصفحة الرئيسيّة لبرنامج تسيير شؤون المستخدمين حسب ما توضّحه الصورة[2]: ملفات المستخدمين / محضر التنصيب والدخول والخروج / غيابات المستخدمين / منحة المردودية وتحسين الأداء / الانتماء النقابي / التسجيل على قوائم التأهيل / الامتحانات المهنيّة / طلبات الخروج من الولاية / مسابقات الأساتذة / المستخدمين بالأرقام.

***البيانات اللازمة لتسجيل المستخدمين " الموظف الإداري – الأستاذ "**

- شهادة ميلاد رقم 12.
- صورتان شمسيتان جديدتان بخلفية بيضاء.
- شهادة الحالة العائلية / حسب الحالة.
- شهادة الحالة المدنية.
- نسخة من شهادة الضمان الاجتماعي.
- نسخة من بطاقة فصيلة الدم.
- صك بريدي مشطوب.

[1] بحث في الرقمنة ، عالم الرقمنة ، المرجع السابق.
[2] نظر الملحق رقم04.

- نسخة من بطاقة الانخراط في التعاضدية الوطنية لعمال التربية.
- نسخة من بطاقة الانخراط في النقابة.
- نسخة من بطاقة الإعفاء من الخدمة الوطنية أو التأجيل.

3- **برنامج تسيير الهياكل**

(متابعة الهياكل – السكنات الوظيفيّة – الاستقصاء الشّامل):

يُعد تسيير الهياكل هو الآخر عملية ذات أهمية كبيرة نظرا لارتباطه بمناحي التسيير المختلفة. لاسيما تلك المتعلقة بالتسيير البيداغوجي والإداري. وفي هذا الصدد يتوجب تحيين كل المعلومات المتغيرة في هذا الشق لاسيما ما تتمخض عنه اللجنة الوزارية لإنشاء المؤسسات وما يتبع ذلك من العمليات التي تجدد معلومات الهياكل.

كما تعتبر السكنات الوظيفية مرفقا من مرافق المؤسسة التعليمية تمنح لضرورة الخدمة ولمنفعة الخدمة حسب الحالة بغرض توفير الاستقرار، ولهذا يجب التحيين المستمر لوضعية السكنات وشاغليها لترشيد استعمالها والتطبيق الدقيق للمناشير المنظمة لعملية الاستفادة من السكنات الوظيفية وحيازة وضعية السكنات حسب المؤسسة والولاية[1].

ولا بأس أن نستعرض محتوى الصفحة الرئيسيّة لبرنامج تسيير شؤون المستخدمين حسب ما توضّحه الصورة[2]:

[1] بحث في الرقمنة ، عالم الرقمنة ، المرجع السابق.
[2] أنظر الملحق رقم 2.

4-برنامج فضاء الأولياء (أولياء التّلاميذ – التسجيل عن بعد– التّكوين عن بعد):

يعتبر فضاء الأولياء عنصراً محوريًّا في الأرضية الرقمية لقطاع التربية حيث " **تعدّ متابعة تمدرس التلاميذ من الأولويات التي تخص التسيير اليومي لمؤسّسات التربية والتعليم وعليه فإن وزارة التربية الوطنيّة تولي أهمية بالغة لذلك من خلال وضع النظام المعلوماتي حيّز الخدمة. لذلك فإنه من الضروري تحيين المعلومات في وقتها، وتحديث البيانات والحرص على دقّتها لتقديم خدمات ذات جودة لفائدة جميع أفراد الجماعة التربويّة، لاسيّما التلاميذ وأوليائهم، وتقريب الإدارة المدرسيّة منهم، ممّا يسمح بإبراز مختلف الأنشطة المتعلّقة بالحياة المدرسيّة خاصة الجانب التربوي المتمثّل في متابعة مواظبة التلاميذ، وانضباطهم وكذا الجانب البيداغوجي المتعلّق بالنتائج المدرسيّة وأثرها على المسار الدراسي للتلميذ**" [1]، إلا أنه وبحكم حداثة موقع الأرضية الرقمية فإن استغلال فضاء الأولياء لم يكتمل حيث يقتصر حاليا على تسجيل دخول الأولياء للاطلاع على سيرورة تمدرس أبنائهم وكذا التسجيلات المتعلقة بمختلف الشهادات الوطنيّة.

[1] الإطار المرجعي، المتعلّق بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنيّة، المؤرخ في 2018/01/31 ، رقم 230، الجزائر، الصادر في 2018/01/31، ص5.

4.1 التسجيل في الأرضية واستخدام الموقع:

أ/ شروط الاستخدام:

1- ملاحظة هامة: إذا لم يقم المستخدم بتفعيل حسابه في مدة أقصاها 8 أيام سيتم حذفه.

2- يتم اختيار رمز المستخدم وكلمة السر من قبل المستخدم ويجب استخدامهما من قِبله فقط، ويشكلان أداة حماية للوصول إلى الفضاء الرقمي الإلكتروني.

3- يتحمل المستخدم مسؤولية الحفاظ على رمز المستخدم و سرية كلمة المرور، كما يتحمل المسؤولية الكاملة عن أي عملية أو طلب خدمة يتلقاها النظام المعلوماتي بموجب رمز المستخدم و كلمة السر الخاصة به حتى لو لم تكن مقصودة أو لم يكن هو من قام بذلك.

4- إن رمز المستخدم وكلمة السر وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمستخدم مهمّين جدا ويجب الحفاظ عليهم، وعند نسيانهم أو تعدي الآخرين عليهم يتحتم عليه إتباع إجراءات النظام المعلوماتي الخاصة بمثل تلك المواقف حتى لا تتعرض المعلومات والخدمات الخاصة به للتغيير أو الاستخدام من قبل الآخرين.

5- إن إمكانية دخول المستخدمين المسجلين لدى النظام المعلوماتي يمكن إنهاؤها من قبلهم في أي وقت، و يجوز أيضاً للنظام المعلوماتي القيام في أي وقت بإنهاء أو

تعليق أو تقييد حق الدخول إلى الأرضية الرقمية في حال انتهاك البنود أو شروط الاستخدام.

ب/ **التزامات المستخدم (الولي):**

1-يقر المستخدم بأن أية معلومات يقدمها عبر الموقع هي معلومات كاملة ودقيقة ومحدثة. كما يتحمل المسؤولية عن محتوى أي معلومة أو وثيقة يتم تقديمها من خلال الموقع.

2-لن يقوم المستخدم بالتسجيل في النظام المعلوماتي أو الدخول إليه منتحلا اسم مستخدم آخر.

3-يقر المستخدم بأن الدخول في النظام المعلوماتي واستخدامه يكون لأغراض مشروعة فقط، ويلتزم بعدم استخدام النظام المعلوماتي أو ما يتوفر عليه من معلومات أو خدمات أو أدوات للقيام بأي عمل تنتج عنه مخالفة أو جريمة بموجب أي نظام ساري المفعول في الجزائر، وذلك بغض النظر عن من وجهت إليه تلك المخالفة أو ذلك الجرم..

ج/ تنازل المستخدم (الولي) عن الاستخدام:

1-تسعى وزارة التربية الوطنية إلى توفير إمكانية دخول آمن إلى الأرضية الرقمية وإلى الخدمات المقدمة من خلالها، لكن ونتيجة لعوامل خارجة عن السيطرة، فإن وزارة التربية الوطنية لا تضمن إمكانية الدخول المستمرة بحرية ودون انقطاع وبشكل آمن إلى الأرضية الرقمية أو أي من خدماتها، كما لا تتحمل وزارة التربية الوطنية المسؤولية عن أي انقطاع أو تأخير أو خلل في الخدمات المقدمة عبر الأرضية الرقمية.

2-يُقر المستخدم أن استخدامه للأرضية الرقمية أو أية خدمة متاحة من خلالها خاضع لمسؤولياته الخاصة، ولا توفر وزارة التربية الوطنية ضمانة بأن الأرضية الرقمية لن تتعرض للتوقف أو أنها ستكون خالية من المشاكل أو الحذف أو الأخطاء.

3- لقد قامت وزارة التربية الوطنية باتخاذ كافة التدابير المناسبة لوضع المعلومات على الأرضية الرقمية والعمل على تحديث هذه المعلومات أولاً بأول حسب الظرف الزمني.

د/ حدود المسؤولية (الولي):

1-لا تتحمل وزارة التربية الوطنية المسؤولية عن أي ضرر في بيانات المستخدمين المخزنة على مستوى الأرضية الرقمية، وذلك حين حصول شخص غير مفوض على إمكانية الدخول إلى بيانات المستخدم المخزنة لدى الأرضية الرقمية.

2-مهما كان الحال أو الظرف، فإن وزارة التربية الوطنية غير مسؤولة تجاه أي من الأمور التالية على سبيل المثال: الإهمال الذي يتسبب في أية أضرار سواء كانت مباشرة أو لاحقة، أو وقوع بعض الأخطاء أو السهو أو تأخر استجابة النظام لأي سبب كان.

هـ/ التعديل من طرف الوزارة الوصيّة:

يحق لوزارة التربية الوطنية تعديل هذه الشروط والأحكام أو استبدالها كليا بشروط وأحكام أخرى جديدة دون إشعار بذلك، وتصبح التعديلات نافذة فور نشرها على النظام المعلوماتي قيد الاستغلال، ويعتبر استمرارية دخول المستخدم للنظام المعلوماتي أو استخدامه للخدمات التي يوفرها بمثابة موافقة منه على هذه التغييرات.

1- لوزارة التربية الوطنية الحق في إدخال تعديلات على الأرضية الرقمية أو إيقافها أو تعليقها مؤقتا دون إشعار مسبق وفي أي وقت تراه مناسبا. ولا تعد وزارة التربية الوطنية مسؤولة تجاه المستخدم أو تجاه أي أطراف أخرى عن أي تعديل للنظام المعلوماتي أو إيقافه أو تعليقه.

في الأخير إن استخدام اللأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة يعني الموافقة على شروط الاستخدام الخاصة بها، وتخضع هذه الشروط للتغيير والتعديل بين الحين والآخر، وإن استخدام الأرضية يعني ضمنيا الموافقة على أية تعديلات تجرى على شروط الاستخدام، ولن تتحمل وزارة التربية الوطنية مسؤولية أية أضرار أو خسائر مهما

كان نوعها كالتي قد تحدث بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة استخدام الأرضية ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر أية أضرار أو خسائر يتكبدها المستخدم نتيجة اعتماده على المحتويات أو المعلومات التي توفرها له الأرضية الرقمية.[1]

4-2 كيفية التسجيل في فضاء أولياء التلاميذ:

بعد الدخول إلى فضاء الأولياء عبر

الرابط:**https://tharwa.education.gov.dz**

ستظهر واجهة الموقع، ليقوم المستخدم (الولي) باتباع الخطوات كالتالي:[2]

أ. تضغط على تسجيل جديد.

ب. تقوم بإدخال بياناتك كما في الصورة.

ت. بعد الدخول باسم المستخدم وكلمة المرور المدخلة سيفتح لك الموقع من جديد.

ث. قُم بقراءة شروط الاستخدام والموافقة عليها.

ج. في هذه الخطوة تقوم بإدخال معلومات الأبناء المتمدرسين كما في الصورة التالية.

ملاحظة: رمز التلميذ تجده بالشهادة المدرسية المستخرجة من المؤسسة أو في كشف نقاطه لأحد الفصول.

[1] النظام المعلوماتي لأولياء التلاميذ، موقع الدراسة الجزائري، https://eddirasa.com، 2020/07/03، 18:35.
[2] أنظر الملاحق من رقم05 إلى رقم 16.

ح. بعد طبع الاستمارة المستخرجة من الموقع، يتوجه ولي الأمر الى مؤسسة التمدرس للابن ويقوم بدفع الاستمارة بعد امضائها، وبعد الموافقة من طرف مدير المؤسسة سيتحصل الولي على وصل استلام وسيصبح بذلك حسابه مفعلا ويمكنه الدخول إليه فقط باستخدام بريده الالكتروني وكلمة المرور التي اختارها.

ملاحظة: بسبب توقيف الدراسة مؤقتا بسبب فيروس كورونا تم تفعيل كل الحسابات المسجلة تلقائيا دون ارسال الاستمارة للمؤسسة للمصادقة عليها، بحيث يكفي تسجيل الخروج من الموقع ثم إعادة تسجيل الدخول لمشاهدة نتائج الفصل الثاني.

ج. لمشاهدة نتائج الفصل الثاني عبر فضاء أولياء التلاميذ اتبع الخطوات التالية: وتعتبر هذه النافذة آخر خطوة من خطوات تسجيل المستخدم (الولي) في الأرضية[1] وكذا تمكنه من الاطلاع على نتائج ابنه (التلميذ).

يمكن القول في نهاية المطلب الأول الذي يتضمن الإطار المفاهيمي للأرضية الرقميّة لوزارة التربية الوطنية بأن عملية الرقمنة هي عبارة عن تحويل البيانات والمعلومات من طبيعتها الورقية إلى طبيعة رقمية إلكترونية بلغة ريّاضيّة تتمكن أجهزة الحواسيب من معالجتها.

[1] النظام المعلوماتي لأولياء التلاميذ ، المرجع السابق.

وكما سبق وأن أشرنا فإن الدولة الجزائرية بادرت بإرساء الحكومة الإلكترونية الرقمية على غرار باقي دول العالم وذلك بالشروع في رقمنة عدة قطاعات ومن بينها قطاع التربية الوطنية، وذلك بوضع استراتيجية تتمكن خلالها من إنشاء أرضية رقميّة لقطاع التربية، وكانت البداية بانعقاد ندوة وطنيّة في مارس 2015 حيث بدأ التفكير الفعلي الجاد بتنفيذ المشروع، وقد تمّ ذلك بالفعل عبر مرحلتين؛ فالمرحلة الأولى تتمثل في التصميم وإنجاز تطبيق الويب من طرف تقنيين أما المرحلة الثانية فهي عبارة عن إجراء اختبارات على التطبيق وكانت ناجحة وذلك بجمع بيانات الطور الثانوي وتنزيلها في التطبيق كخطوة أولى تلتها بيانات طوري المتوسط والابتدائي كخطوات لاحقة.

وعموما فرقمنة القطاع تعني إعطاء رقم تعريفي وطني لكل تلميذ وموظّف إداري وأستاذ يُصاحبه طيلة تدرّجه الدراسي بالنسبة التلميذ وطيلة مساره المهني بالنسبة للموظف الإداري والأستاذ.

ونشير إلى أهمية رقمنة القطاع كونها تعتبر قيمة مضافة تساهم بكل فعاليّة في تحقيق أهداف المشروع والتي تتمثل في تيسير وتحسين ظروف النشاط الإداري والبيداغوجي لجميع أطراف العملية التربويّة (التلميذ – الموظف "إدارة وأساتذة"–الأولياء).

وأما عن مكونات الأرضية فكونها تجربة فتيّة في بداية عهدها فقد اقتصرت على أربعة برامج أساسيّة تتمثّل في تسيير تمدرس التلاميذ وتسيير شؤون مستخدمي القطاع وتسيير

الهياكل وفضاء الأولياء، وللإشارة فإن محتويات هذه البرامج ليست مفعلة بالكامل بحكم حداثة عهدها من جهة، و قابليّتها للتعديل من حين لآخر من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالتسجيلات داخل الأرضيّة فتتم وفق ضوابط تضبط العملية بمنتهى الدقّة ولعل أبرزها: التأكّد من صحة البيانات بصفة دقيقة دون خطأ كما أن العملية تنشأ على إثرها حقوق والتزامات ونعني بها المسؤولية القانونية عن أي خطإٍ أو تزوير.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية:

يعتبر مشروع الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة جهازا إداريا افتراضيّا يعمل بالموازات مع الإدارة الفعليّة لقطاع التربيّة، وعليه فإنّ هذا المشروع الإداري الرقمي يتطلب وضع نظام قانوني ينظّم نشاطه يبدأ بسنِّ تشريع لإنشائه ثم قوانين لتحديد المسؤوليات بين المستخدمين (الإدارة والموظّف) من جهة، و مسؤولية المستفيدين من الخدمة الرقمية (التلاميذ وأوليائهم) من جهة أخرى، ثم قوانين تضمن حقوق جميع الأطراف المذكورة في حالة وقوع خطإٍ أو تزوير فيما بينهم، وسنستعرض فيما يلي أهم النصوص المرجعيّة التأسيسيّة والتنظيمية للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة:

النص التنظيمي الأول: قرار مؤرخ في 23 محرم من عام 1433 الموافق 28 ديسمبر 2010 يتضمن إنشاء لجنة وطنيّة ولجان ولائية لرقمنة التسيير الإداري والتربوي في قطاع التربية الوطنيّ[1].

وفيما يلي أهم البنود التي تضمنها القرار المتعلق بموضوع الدراسة ونستعرضها على شكل نقاط حسب المواد:

المادة 01: إنشاء اللجنة الوطنيّة لرقمنة قطاع التربية الوطنيّة، مقرها ب الأمانة العامة لوزارة التربية الوطنية بالمرادية.

المادة 02: إعطاء إشارة انطلاق عمل اللجنة الوطنيّة، وتنتهي فور انتهاء تنفيذ المهام المنوطة إليها والمحدّدة في المادتين **03** و **04** من هذا القرار.

المادة 03: تحديد مهام اللجنة الوطنية وهي:

1- وضع خطة عملية تقنية وإدارية لرقمنة التسيير في قطاع التربية الوطنية.

2- وضع دفتر شروط مفصّل يحتوي على العمليّات المقترحة للرقمنة.

3- متابعة عمليّات الرقمنة على مستوى كلّ ولايات القطر.

[1] أنظر القرار الوزاري المؤرخ في 23 محرم من عام 1433 الموافق 28 ديسمبر 2010 ، المتضمن إنشاء لجنة وطنية ولجان ولائية لرقمنة التسيير الإداري والتربوي في قطاع التربية الوطنية ، النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، العدد536 ، الصادر في فيفري 2011 ، ص6-8.

4- تنظيم لقاءات مع التقنيين والإداريين لتأطير العملية ومتابعتها ومراقبتها.

5- رفع تقرير حوصلي كل شهر إلى السيد الأمين العام حول سير عملية الرقمنة

6- فحص وانتقاء الحلول الرقمية المقدمة من طرف اللجان الولائية المذكورة في المادة الرابعة أدناه.

7- بناء قواعد المعطيات الوطنية انطلاقا من القواعد الولائية.

المادة 04: انشاء اللجنة الولائية لرقمنة قطاع التربية الوطنية على مستوى مديريّات التربية الولائية " اللامركزيّة " وهي امتداد للجنة الوطنية المركزيّة، ويتم ذلك بموجب مقرر يصدر من الأمين للوزارة يتضمن التركيبة البشريّة للجنة الولائية، ومهامها، وتنظيمها.

المادة 05: توفير الدعم التقني للجنة الوطنية من طرف مصالح الأمانة العامة لوزارة التربيّة الوطنيّة.

المادة 06: تحديد تشكيلة اللجنة الوطنية والمتكونة من23عضوا والتي يترأسها السيد **عبدالحكيم بلعابد** والذي يشغل منصب مدير الدراسات بالأمانة العامة لوزارة التربية.

المادة 07: فتح المجال للجنة الوطنيّة بإمكانيّة الاستعانة بكفاءات وطنيّة من قطاع التربيّة أو خارجها.

المادة 08: يتعيّن على اللجنة الوطنية وضع نظامها الداخلي ويُصادق عليه الأعضاء.

المادة 09: يتم نشر وإعلان هذا القرار ضمن النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية.

بعد اطلاعنا على مضمون هذا القرار يتبيّن لنا أنّ فكرة مشروع رقمنة قطاع التربية الوطنيّة بدأت تتبلور منذ 2010 وكانت الرغبة جادّة وحقيقيّة وتتمثل في إنشاء اللجنة الوطنيّة لرقمنة قطاع التربية الوطنيّة والتي تتكوّن من إطارات سامية لدى وزارة التربيّة الوطنيّة تتنوع بين المركزيّة واللامركزيّة وقد سُخِّرت لها إمكانيات هائلة متمثّلة في الدعم المادّي والتقني وأوكلت للجنة الوطنية مهام تأسيسيّة لإرساء أرضيّة رقميّة لقطاع التربيّة.

النص التنظيمي الثاني: الإطار المرجعي المتعلق بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية الصادر عن الأمين العام لوزارة التربية الوطنيّة تحت رقم230المؤرخ في31 جانفي 2018[1].

سنتناول فيما يلي توضيح مضمون هذا الإطار المرجعي:

إن الهدف من إصدار الإطار المرجعي هو وضع الآليات والأسس التي تساعد على تجسيد فكرة رقمنة قطاع التربية والوصول إلى الغاية المنشودة من وراء فكرة هذا المشروع من خلال ما يلي:

[1] أنظر الإطار المرجعي المؤرخ في 31 جانفي 2018 ، المتعلق بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية ، النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، العدد 595 ، الصادر في جانفي 2018 ، ص4-10.

أولا: المبادئ العامة لعملية الرقمنة:

1- **مرجعية منشور الإطار:** الذي يحدّد النظام الإداري والتشريعي لمشروع رقمنة القطاع مع إمكانية التعديل أو الإضافة متى دعت الضرورة لذلك.

2- **تكامل النظام المعلوماتي وشموليته:** تحديد طبيعة النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنيّة، وكذا قاعدة بياناته المترابطة والمنسجمة مع المصالح الإداريّة المختلفة.

3- **دقة المعلومات والمعطيات وتحيينها:** التحرّي في حجز البيانات والتحديث المتواصل لها يُعطي المصداقية والفعالية الدائمة للنظام المعلوماتي.

4- **مجال تطبيق النظام المعلوماتي:**

أ. الهياكل الإداريّة المركزيّة لوزارة التربية الوطنيّة.

ب. المؤسّسات الوطنية التابعة لوزارة التّربية الوطنيّة.

ت. المصالح اللامركزية (مديريّات التربية الوطنية والمؤسّسات التعليمية بما فيها الخاصّة المعتمدة من طرف وزارة التربية الوطنيّة).

كما أن تطبيق النظام المعلوماتي سيشمل مجالات وخدمات أخرى مستقبلا[1]

[1] الإطار المرجعي المؤرخ في 31 جانفي 2018، المرجع السابق.

ثانيا: المسؤوليات المتعلقة بتطبيق النظام المعلوماتي وخصوصياته:

يعتبر تطبيق النظام المعلوماتي أمرا بالغ الأهمية على جميع المستخدمين مما تنشأُ على إثره مسؤوليات تقع على عاتقهم والتي يجب تحديدها وتقسيمها بين الأطراف المستخدمة، كما أن للبيانات القاعديّة خصوصيّات يتعيّن عليهم احترامها وفي الأخير لابُدَّ من اتخاذ إجراءات وتدابير أثناء حركة المستخدمين المعنيين بعملية الرقمنة.

1- **مسؤولية مدير التربية:**

أ. يقع على عاتقه المسؤولية الكاملة والشاملة ومُباشرة عملية رقمنة القطاع على مستوى مديرية التربيّة وكل المؤسّسات التعليمية العموميّة والخاصّة بالولاية.

ب. السّهر على تنفيذ كل محتويات هذا المنشور.

ت. توفير كافة المتطلّبات الماديّة والتقنيّة لمستخدمي النظام المعلوماتي.

ث. تكليف الأمين العام لدى مديريّة التربية بالتنسيق بين مختلف مصالح مديريّة التربية ومؤسّسات التربية والتعليم ومتابعة مدى تنفيذ الإجراءات الواردة في هذا المنشور.

ج. تفادي التغيير العشوائي لمستخدمي الرقمنة إلاّ للضرورة القصوى نظرا لطبيعة عمل مستخدم الرقمنة والتي تتطلّب استقرار المستخدم.

2- **مسؤولي الرقمنة:**

أ. ضرورة توفُّر شروط معيّنة لدى المستخدمين تتمثل في الكفاءة والنّزاهة والأمانة.

ب. ضمان المتابعة والمرافقة التقنية وضبط إعدادات النظام المعلوماتي محليًّا.

ت. الإشراف على متابعة تطوير البرامج وتنفيذها.

ث. إن المسؤولية القانونية لـ: رؤساء المصالح ورؤساء المكاتب ومدراء المؤسسات التعليميّة تبقى قائمة في حدود المهام والصلاحيات والأعمال الموكلة لهم في تنظيم ومتابعة تطبيق ما ورد في هذا المنشور.

3- **بخصوص سرية الحسابات الإلكترونية:**

أ. ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على سرّيّة البيانات الشخصيّة وحمايتها.

ب. ضرورة اختيار كلمة المرور المعقّدة وتحيينها بانتظام مع الحفاظ على سرّيّتها.

ت. يمنع استعمالها خارج إطارها الرّسمي (ميثاق أمن المعلومات)

ث. وجوب عدم استعمال البرامج المساعدة في حاسوب المستخدم والمنتشرة في الأنترنت.

ج. يُعدّ الحائز على كلمة المرور مسؤولا مباشراً عنها شخصيًّا وإداريًّا وأخلاقيًّا وجزائيًّا.

4- **حماية البيانات والمعلومات:**

أ. على المستخدم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سرّيّة البيانات.

ب. يتعيّن على المستخدم عدم نشر وتداول البيانات في فضاء خارج الفضاء الإداري ولأيٍّ غرض كان إلا في حدود ما يسمح به القانون.

5- **تغيير المستخدم المكلف بتحيين المعلومات:**

يخضع تغيير المستخدم إلى إجراءات خاصة تتمثّل فيما يلي:

أ. تسليم المعلومات الخاصة بالحساب الإلكتروني إلى المستخدم الجديد(اسم المستخدم/كلمة المرور).

ب. يجب تغيير المعلومات الخاصة بالدخول للحساب فور استلامها وبعد التأكّد من صحّتها من طرف المستخدم الجديد أو مسؤول الرقمنة في حالة عدم وجود مستخدم مستخلَف.

ت. تبقى على عاتق المستخدم المنتهيّة مُهمّته المسؤوليّة قائِمَة شخصيًّا وأخلاقيًّا وجزائيًّا[1].

[1] الإطار المرجعي المؤرخ في 31 جانفي 2018، المرجع السابق.

ثالثا: التكوين والرقابة والتفتيش:

1) **التكوين:** برمجة دورات تكوينيّة تأهيليّة متخصِّصة في مجال التكنولوجيا الرّقميّة لفائدة مستخدمي ومسيّري النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنيّة وفق رزنامة تحدّدها الوزارة

2) الرقابة والتفتيش: يقع على عاتق المفتّشيّة العامّة لدى وزارة التربيّة الوطنيّة مُهمّة التّفتيش والرقابة على مستوى المصالح اللامركزيّة للرقمنة والمؤسّسات الوطنيّة تحت الوصاية ومؤسّسات التربية والتعليم في مجال تطبيق التعليمات والإجراءات الواردة في هذا المنشور خاصة والمتعلّقة بعمليّة التحيين.

رابعا: المكونات الأساسية للنظام المعلوماتي:

المحور الأول: تسيير تمدرس التلاميذ.

المحور الثاني: تسيير الموارد البشرية.

المحور الثالث: تسيير الهياكل.

المحور الرابع: تسيير السكنات الوظيفية.

سبق وأن تطرّقنا إلى هذه المحاور عند تعريف الأرضيّة الرقميّة لوزارة التربية الوطنية خلال المطلب الأول من هذا المبحث.

خامسا: إجراءات وترتيبات إلزامية:

1) ضبط جميع الوضعيات العالقة بخصوص تحيين (قوائم التلاميذ/المستخدمين/المؤسّسات).

2) استخراج الوثائق المتعلقة بالنظام المعلوماتي وفق المحاور التي يتضمنها بعد عمليّة تحيين البيانات الشخصيّة وأية وثيقة تستخرج خارج هذا النظام المعلوماتي لا يُعتدُّ بها، وتنشأُ مسؤوليّة قانونيّة لمُصدرها.

3) إلزامية الاحتفاظ بالملفات والوثائق الإداريّة الرسميّة إلى جانب الملفّات الإلكترونيّة.

4) الإبلاغ الفوري عن أيِّ خلل أو صعُوبات تقنيّة والتي قد يواجهُها مستخدموا النظام مباشرة عبر البريد الإلكتروني الخاص بالخليّة المركزيّة:numerisation@education.gov.dz.

إن تجسيد فكرة رقمنة قطاع التربيّة الوطنيّة ونقلها من مجرد فكرة مشروع إلى مشروع فعلي يتطلب وضع المبادئ العامة التي تنشأ عليها إضافة إلى تحديد المسؤوليات التي تقع على عاتق المستخدمين والخصوصيات المتعلقة بحماية بيانات المستفيدين من خدمات الأرضية الرقمية، إلى ضرورة التكوين المستمر للمستخدمين باعتبار طبيعة العمل في مجال تكنولوجيات المعلوماتية التي تشهد تطوّرا جد متسارع، ونشير إلى حتميّة الرقابة

والتفتيش المتزامنة مع استخدام الأرضية التي تترتّب عنها مسؤوليات على عاتق المستخدمين.

كما أشار الإطار المرجعي إلى المكونات الأساسيّة الأربعة للأرضيّة الرقمية، وهي: 1-تسيير تمدرس التلاميذ.2/تسيير الموارد البشرية.3/تسيير الهياكل 4/تسيير السكنات الوظيفية. واختتم الإطار بالتذكير بالإجراءات والتدابير الإلزامية المتعلقة بتسيير الأرضية الرقمية والتي من شانها أن تساهم في ضمان السير الحسن والناجح لها[1].

النص التنظيمي الثالث: المنشور رقم 1053 المؤرخ في 24 جوان 2018 المتضمن المنشور الإطار للدخول المدرسي 2019/2018[2]

يتطرق هذا المنشور في موادّه من **117** إلى **136** إلى محور رقمنة قطاع التربيّة الوطنية، ونشير إلى أن الدولة سخّرت إمكانيات مادّيّة وتقنية وبشريّة ضخمة حسب ما يتطلّبه مشروع رقمنة القطاع في سعي منها للتجسيد الفعلي لهذا المشروع الذي من شأنه أن يُساهم في ترقيّة وتحسين الأداء الإداري للقطاع، وسنأتي إلى محاولة تلخيص أهم ما ورد في بنود هذا المنشور:

[1] الإطار المرجعي المؤرخ في 31 جانفي 2018، المرجع السابق.

[2] أنظر المواد من 117 إلى 136، المنشور الإطار2018-2019، رقم 1053، المؤرخ 24 جوان 2018، المتضمن التحضير للسنة الدراسيّة وسيرها، ص 10،11.

المادة 117: مواصلة تطوير التراسل الإلكتروني مع التلاميذ وأوليائهم خصوصا ما يتعلق بالانضباط والاطلاع على نتائجهم.

المادة 118: تحسين التسيير باستعمال تكنولوجيا الإعلام الآلي لمتابعة التلاميذ: المراقبة المستمرة والتقييم الإشهادي.

المادة 119: رقمنة الوثائق والأعمال الإدارية المتعلقة بالمسار المهني لعمال التربية.

المادة 120: رقمنة جميع إجراءات تسيير حركة تنقل التلاميذ وعمال التربية.

يتم فصل تنفيذ ونشر الخدمات عبر الأنترنت من خلال أرضية رقمية حول أربعة محاور أ/تسيير التمدرس، ب/تسيير المسارات المهنية، ج/تسيير الهياكل، د/ تسيير فضاء الأولياء.

المادة 121: تعزيز استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع التربية.

المادة 122: إطلاق أرضية الدعم المدرسي وذلك بالسماح للتلاميذ بامتلاك دعائم متعددة الوسائط للتعلّم والتمرّن والمراجعة في القسم والمنزل.

المادة 123: تزويد الأرضيّة بموارد بيداغوجيّة وتسهيل استخدامها للأساتذة والتلاميذ.

المادة 124: مواصلة تعميم تعلّم المعلوماتيّة على جميع المستويات التعليميّة وتجهيز المؤسّسات التربويّة بمعدّات الإعلام الآلي.

المادة 125: دعم استخدام الأرضية الرقميّة للتكوين من خلال موارد بيداغوجية رقميّة.

المادة 126: غرس الثّقافة الرقميّة والتربيّة على الوسائط وعلى الإعلام لتزويد الأساتذة بالقواعد المتعلقة باستعمال مسؤول ومضمون للأنترنت.

المادة 127: تكملة وإثراء الأرضيّة الرقميّة للتكوين ببرامج تكوينيّة موجّهة للأساتذة ومديري المؤسّسات التربويّة والمفتّشين.

المادة 128:تكوين أولي لفائدة الأساتذة والمِخبريين على استعمال وصيانة التجهيزات التقنيّة البيداغوجيّة وأجهزة المعلوماتيّة.

المادة 129:ضمان المساعدة التقنيّة المتعلّقة بتعميم الولوج إلى الأرضيّة الرقميّة للتكوين لفائدة كل أعضاء الجماعة التربويّة.

المادة 130: وضع تكنولوجيا الإعلام والاتّصال في خدمة رقمنة الإدارة لتنمية التّسيير وتحسين الأداء الإداري للتّربية.

المادة 131: تحيين البيانات المتعلقة بنظام المعلومات الخاصة بالتمدرس والموظّفين والهياكل بصفة دائمة.

المادة132:مرافقة البرنامج الجاري تنفيذه والقيام بمتابعة حظيرة هياكل المؤسّسات التربويّة.

المادة 133: تقديم بعض الخدمات المتعلّقة بطبيعة تقريب أولياء التّلاميذ من المؤسّسات التربويّة في إطار الاطلاع على النتائج المدرسيّة ومتابعة مسار تمدرس التلميذ.

المادة 134: تفضيل التواصل المؤسّساتي عبر استخدام مواقع الواب والبريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي.

المادة 135: يقع على عاتق مديري التّربيّة تزويد المؤسّسات التربوية بأجهزة الإعلام الآلي، من أجل تسهيل تعميم تعلّم المعلوماتيّة واستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في مجال التربيّة والتعليم.

المادة 136: يوصى بإعادة تفعيل اتّفاقيّة الإطار المبرمة بين وزارة التربيّة الوطنيّة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والرّقمنة لتسريع عمليّة رقمنة قطاع التربيّة والتعليم في جوانبها الإداريّة والبيداغوجيّة.

بعد اطلاعنا على هذا المنشور الإطار نجد أنه جاء ليؤكّد مواصلة الدولة الجزائريّة سعيها الحثيث من أجل إرساء مشروع رقمنة قطاع التربيّة والتعليم وذلك بتقديم تسهيلات هائلة وتسخير الإمكانيات اللازمة للمؤسّسات التربوية ثم إن هذا المنشور وردت فيه توصيات هامة تدعوا إلى توسيع مجال استخدام الأرضية وذلك بإضافة تطبيقات جديدة خاصة ما تعلّق بجانب التواصل بين الجماعة التربويّة (المدرسة–التّلميذ– الولي) وقد أبقى

هذا المنشور المجال مفتوحا لمزيد من تطوير وتحسين الأرضية لما له من آثار إيجابيّة على المنظومة التربويّة ولعل أبرزها التحسين في الأداء الإداري في قطاع التربيّة الوطنيّة.

النص التنظيمي الرابع: المنشور رقم 1737 المؤرخ في 08-12-2018 والمتعلق باستغلال النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية[1] – استخراج كشوف العلامات–

شهد مشروع رقمنة قطاع التربيّة الوطنيّة مع الدخول المدرسي 2018-2019 وتيرة جد متسارعة في مسار هذا المشروع حيث شهدت سنة 2018 صدور أهم المناشير المتعلقة بتنظيم وتطوير هذا المشروع ووضعه في مرحلة الخدمة بعد إصدار تشريعات تنظيميّة له ليأتي هذا المنشور من أجل ضبط التدابير الإجرائية المتعلقة بإحدى خدمات هذا المشروع ألا وهي خدمة تنظيم وتسليم نتائج التلاميذ في جميع مراحلها، وقبل الحديث بالتفصيل عن هذه الخدمة لابدّ أن نشير إلى بعض الإجراءات الأخرى، ويمكن أن نلخص ما ورد في هذا المنشور في محورين أساسيّين وهما:

المحور الأول: ضبط قوائم التلاميذ لجميع الأطوار الدراسيّة مع معالجة جميع حالات الإعادة والانتقال والتحويلات والوافدون والمدمجون وفق التنظيمات والتشريعات المدرسيّة السّاريّة المفعول، وإسناد الأفواج الدراسيّة إلى الأساتذة.

[1] أنظر المنشور، رقم 1737، الصادر من وزارة التربية الوطنية - الأمانة العامة، المؤرّخ في 08 ديسمبر 2018، المتعلق باستغلال النظام المعلوماتي لقطاع التربيّة الوطنيّة، ص 1،2.

المحور الثاني: تنظيم وتسليم نتائج التلاميذ في جميع مراحلها والمتمثلة في:

1- رصد وحجز نقاط التلاميذ والملاحظات على الأرضيّة الرقميّة مباشرة بعد الانتهاء من إجراء وتصحيح الفروض والاختبارات الفصليّة وعلى طريقتين:

أ. إمّا مباشرة في حساب مدير المؤسّسة من خلال الواجهة لحجز العلامات.

ب. أو من خلال ملف الإكسل الخاص بكل أستاذ يتم استخراجه من حساب مدير المؤسّسة وتسليمه لكل أستاذ، ثم يقوم هذا الأخير بإعادته إلى مدير المؤسّسة الذي يقوم بدوره بإدخال الملف في النظام المعلوماتي عبر حسابه الخاص.

2- يقوم مدير المؤسّسة التربويّة باستخراج وثيقة مراقبة حجز العلامات من النظام المعلوماتي، وتسليمها لكل أستاذ قصد التحقق من صحة العلامات المحجوزة ومراقبتها وإمضائها ثم إعادتها إلى المدير الذي يقوم بختمها والتوقيع عليها.

3- تستخرج كشوف المعلومات –**حصريا**–من الأرضية الرقمية لاستغلالها عند انعقاد مجالس الأقسام.

4- يقوم مدير مؤسسة التربية والتعليم بتأكيد العلامات المستخرجة من الأرضية ويحضّرها لتوزيعها على أولياء التلاميذ في يوم مخصص لاستقبالهم قصد تسليمها.

5- يتولى مفتشو الإدارة للمراحل التعليمة الثلاث مرافقة مديري المؤسسة التربوية في تنفيذ العملية، وإخطار مدير التربية فورا عن كل تأخر أو خلل.

6- يتولى رئيس المصلحة المكلف بالدراسة، تحت المسؤولية المباشرة لمدير التربية، متابعة عملية الحجز والسهر على إتمامها في آجالها.

بعد تناولنا لمحتوى هذا المنشور يتضح جليًّا أن العمليات الإداريّة مترابطة ومتكاملة وتحتاج إلى الضبط الدقيق عند التنزيل على الأرضيّة الرقميّة سواء تعلّق الأمر بتنزيل البيانات الشخصيّة للتلاميذ أو بنتائجهم الفصليّة، وبالمقابل فإنّه من المؤكّد أنه تنشأ مسؤوليّة قانونية بالنسبة لمدير المؤسّسة التربويّة في حالة الخطأ أو التزوير، وتبدأ العمليّات الإداريّة في هذا الصّدد بإعداد وإتمام التنظيم التربوي الذي يتعلق بضبط القوائم للأفواج الدراسيّة وإسنادها للأساتذة إلى جانب معالجة الحالات البيداغوجية المتعلقة بالإعادة والانتقال والتحويل والإدماج والاستقبال وبعد هذه المرحلة المهمة والتي لها ارتباط وثيق بمرحلة معالجة نتائج التلاميذ من حجز النقاط إلى تسليم الكشوف للأولياء.

ونشير إلى صدور المنشور الإطار المتعلق بالدخول المدرسي 2021/2020 الذي يتضمن بنود متعلقة بالترتيبات الروتينية للدخول المدرسي داخل النظام الرقمي لقطاع التربيةّ الوطنية حيث تم التأكيد على تحيين قوائم وبيانات التلاميذ والموظفين وكذا ضرورة استخراج الوثائق حصريّا وفقط من الأرضية الرقميّة وبصفة خاصة تم

التأكيد ضمن هذا المنشور على التفعيل الفوري لفضاء الأولياء داخل الأرضيّة الرقميّة لما له من أهميّة بالغة في سير العملية التربوية[1].

في ختام هذا المطلب الذي يتناول الإطار التشريعي لعملية رقمنة قطاع التربيّة الوطنيّة يتبيّن لنا أن نجاح تحقيق هذا المشروع يتطلّب غطاء ومرجعيّة قانونيّة تَضبط وتُحدّد من خلاله تنظيمات محكمة تضمن تنفيذا سلِسًا يساهم في تحقيق أهداف المشروع وتمنعه من الانحراف عن المسار الذي حُدّد له منذ أن كان مجرّد فكرة إلى أن جسّدَ فعليًّا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإطار التشريعي لرقمنة قطاع التربيّة يُحدّد ويضبط الواجبات والالتزامات والمسؤوليّات التي تقع على عاتق المستخدمين من أعلى رتبة إلى آخر موظّف في الرقمنة كما أنّه –أي الإطار التشريعي– يضمن حقوق المستفيدين من خدمات الرقمنة ويتعلق الأمر بالخصوص بـ: التلاميذ وأولياء أمورهم و حتى المستخدمين أنفسهم في حالة تعرضهم لعمليّة غير قانونيّة كالتزوير والخطأ حيث يُسمح لهم بالتعديل والتصويب وفق تدابير وإجراءات معيّنة من أهمها التحقيق والتفتيش.

[1] أنظر المنشور رقم 699، الصادر من وزارة التربية الوطنية - الأمانة العامة، المؤرّخ في 08 جويلية 2020، المتعلق بالدخول المدرسي 2021/2020، ص 12،11.

المطلب الثالث: الإطار الإداري للأرضية الرقمية لوزارة التربيّة الوطنيّة

عند استقلال الجزائر سنة 1962 كانت نسبة الأمية بالجزائر تفوق 85% وفئة المتمدرسين تكاد تكون منعدمة مقارنة مع حاجة المجتمع وتطلعاته، وفي الفترة من 1962 إلى 1976 قامت الدولة الجزائريّة بإدخال تحويلات تدريجيّة تمثلت في تأسيس نظام تربوي يُساير متطلبات التنمية وتعميم التعليم عن طريق إنجاز منشآت تعليمية وتوسيعها لتشمل المناطق النائية، وفي الفترة من 1976 إلى 2002 تميزت بصدور الأمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين مكرسة بذلك الطابع الإلزامي للتعليم ومجانيته كما تميزت أيضا بإدخال إصلاحات عميقة على نظام التعليم في الاتجاه الذي يصبح فيه متماشيا مع التحولات الجذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ 2003 وبفضل الجهود المبذولة باستمرار من طرف الدولة حقق قطاع التربية نتائج معتبرة على المستوى التنظيمي والكمي تتمثل في تنصيب منظومة تربويّة عصريّة وفعّالة تسعى إلى تحسين النوعيّة والمردود البيداغوجي وتكوين مواطن الغد المشبع بالقيم الحضارية الأصيلة[1].

[1] أنظر المراسلة رقم 2012/357 المؤرخة في 29 أوت 2012 ، المتعلقة بالإنجازات الكبرى المحققة منذ الاستقلال سنة 1962 في قطاع التربية الوطنية ، النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، العدد 554 ، الصادر في نوفمبر 2012 ، ص12.

أولا: الهيكلة الإدارية للإدارة المركزيّة لوزارة التربيّة الوطنيّة

يعتبر منصب وزير التربيّة الوطنيّة على رأس الهرم في هيكلة الوزارة، ويعمل تحت سلطته:

1- **الأمين العام:** يكلّف بالإشراف على 03 من مديري الدراسات، ومكتب الأمن الداخلي، ومكتب البريد والاتصال إلى جانب إشرافه على جميع المديريّات والمصالح المركزيّة للوزارة الآتية:

أ. مديرية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

ب. مديرية التعليم الأساسي.

ت. مديرية الأنشطة الثقافية والرياضية والنشاط الاجتماعي.

ث. مديرية التقويم والاستشراف.

ج. مديرية الدراسات القانونية والتعاون.

ح. مديرية تسيير الموارد البشرية.

خ. مديرية تسير الموارد المالية والمادية.

د. مديرية تطوير الموارد البيداغوجية والتعليمية.

ذ. مديرية التكوين.

ر. مديرية الهياكل والتجهيزات.

2- **رئيس الدّيوان:** يشرف على 08 من المكلّفين بالدراسات والتلخيص وكذلك 06 من الملحقين بالديوان.

3- **المفتّش العام للبيداغوجيا:** يشرف على 15 مفتّشا للبيداغوجيا[1].

4- **المفتّش العام:** يشرف على 10 مفتّشين[2].

ثانيا: المهام والتنظيم

1- مهام وزير التربية الوطنية:

يقترح وزير التربية الوطنية في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها المصادق عليها وفقا لأحكام الدستور، عناصر السياسة الوطنية في ميدان التربية الوطنية ويتولى تنفيذها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل، ويقدم حصيلة نشاطه لرئيس الحكومة ومجلس الحكومة ومجلس الوزراء حسب الأشكال والكيفيات والآجال المقررة.

[1] أنظر المادة: 2، المرسوم التنفيذي رقم 10-229 المؤرخ في 23 شوّال من عام 1431 الموافق 02 أكتوبر 2010 ، المتضمن تحديد تنظيم المفتّشيّة العامّة للبيداغوجيا بوزارة التربية الوطنية ، النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، العدد534 ، الصادر في ديسمبر 2010 ، ص8.

[2] أنظر المادة: 2، المرسوم التنفيذي رقم 10-229 ، نفس المرجع، ص4.

يختص وزير التربية بجميع الأنشطة المتعلقة بتربية الأطفال الذين يبلغون سن الدراسة الإلزامية حتى تخرجهم من أطوار التعليم التي تنظم من أجلهم

وبهذه الصفة، يدخل في صلاحياته ما يأتي:

أ. التعليم الأساسي والتعليم الثانوي وكذا جميع الأنشطة المرتبطة بمؤسسات التعليم المخصصة لهذين الطورين.

ب.التكوين الأولي وتحسين المستوي المخصصين للمدرسين في طور التعليم الأساسي والتكوين التربوي وتحسين مستوى أساتذة التعليم الثانوي.

ت.تكوين المستخدمين في التأطير التربوي والإداري وتحسين مستواهم.

ث.الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية، بصفة عامة، و كل الأنشطة المكملة للمدرسة التي تنظم لفائدة التلاميذ وكذا الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي المخصصة لصالح التلاميذ والمستخدمين.

ج. جميع الأنشطة المترابطة بضبط مقاييس الكتب المدرسية والوسائل التعليمة الأخرى والمعدات والتجهيزات المستعملة في مؤسسات التربية والتكوين وتقنينها واعتمادها.

ح. إعداد المقاييس المتعلقة بالهياكل الأساسية المدرسية وقواعد استعمالها وصيانتها.

خ. الوصاية والمراقبة التربويتان على التعليم التحضيري، والاتصال مع القطاعات المعنية وكذا تصور البرامج المرتبطة بذلك.

د. يتولى وزير التربية الوطنية، قصد القيام بالمهام المحددة في المادة 2 أعلاه، دفع تطوير أنشطة التربية والتكوين ويبادر بكل تدبير من شأنه أن يضمن ترقية التربية لتحسين نوعية التعليم ومستواه

وبهذه الصفة، يقترح التدابير المتعلقة بما يأتي:

- تحديد الأهداف العامة للتعليم.
- التجديد والتكييف الدائمان لبرامج التعليم ومحتوياته.
- تنفيذ المناهج والمواقيت التعليمة الملائمة.
- تجديد كيفيات تقويم المعارف ومراقبتها باستمرار.
- تحديد شروط تدرج التلاميذ وتوجيههم.
- تحديد كيفيات تتويج المدرسة وشروط معادلة الشهادات واعتماد المؤهلات[1].

[1] مهام وزير التربية الوطنية، الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، المرجع السابق، 2020/07/09، 18:58.

2- مهام الأمين العام لوزارة التربيّة الوطنيّة:

ويساعده ثلاثة (3) مديري دراسات، و يلحق به مكتب البريد والاتصال و المكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة[1].

3- رئيس ديوان وزير التربيّة الوطنيّة:

أ. يساعده ثمانية (8) مكلفين بالدراسات والتلخيص، يكلفون على التوالي بما يأتي:

ب. تحضير مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية و تنظيمها.

ت. الاتصال و العلاقات مع أجهزة الإعلام.

ث. تحضير نشاطات الوزير في مجال العلاقات الخارجية و تنظيمها.

ج. تحضير نشاطات الوزير في مجال العلاقات العمومية و تنظيمها.

ح. التنسيق مع المؤسسات العمومية تحت الوصاية و الهيئات العمومية.

خ. متابعة تنفيذ الإصلاحات.

د. متابعة مخططات نشاط القطاع وإعداد حصائل النشاطات.

[1] الإدارة المركزية ⬅المهام و التنظيم⬅ الأمين العام،نفس المرجع، 2020/07/11، 13:19.

ذ. متابعة المسائل الاجتماعية، والعلاقات مع الجمعيات الوطنية والتنظيمات الاجتماعية والمهنية[1].

4- مهام هيئات التفتيش:

أ/ المفتّش العام: وتتمثل مهامه في:

– تفتيش المؤسسات العمومية والخاصة للتربية والتعليم.

– تفتيش ومراقبة الهياكل والمؤسسات العمومية التابعة لوزارة التربية والتعليم.

– تقييم الأنشطة الإدارية والمالية.

ب/ المفتّش العام للبيداغوجية:

وتقتصر مهامه على:

مراقبة وتقويم الأنشطة البيداغوجية والتربوية في المؤسسات العمومية والخاصة للتربية والتعليم التابعة لوزارة التربية الوطنية[2].

[1] الإدارة المركزية ⬅المهام و التنظيم⬅ رئيس الديوان، المرجع السابق ، 2020/07/11، 13:40.

[2] أنظر المادة: 2، المرسوم التنفيذي رقم 10–229 ، المرجع السابق، ص.4.

5- مهام المديريّات المحليّة لوزارة التربيّة الوطنيّة:

تم تحديد مهام المديريّات الولائيّة للتربية في مرسومين تنفيذيين:

أ/ مرسوم تنفيذي رقم 90-174 مؤرخ في 16 ذي القعدة عام 1410 الموافق 9 يونيو سنة 1990 يحدد كيفيات تنظيم مصالح التربية على مستوى الولاية، وسيرها.

ب/ مرسوم تنفيذي رقم 05-404 مؤرخ في 14 رمضان عام 1426 الموافق 17 أكتوبر سنة 2005 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-174 المؤرخ في 16 ذي القعدة عام 1410 الموافق 9 يونيو سنة 1990 الذي يحدد كيفيات تنظيم مصالح التربية على مستوى الولاية وسيرها، المعدّل[1].

ثالثا: الهيئات التابعة لوزارة التربيّة الوطنيّة

1- **المعاهد:** وعددها **03**:

أ. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي قطاع التربيّة **(INFPE)** أولاد سيدي شيخ الحرّاش الجزائر

ب. المعهد الوطني للبحث في التّربيّة **(INRE) ومقره** واد الرّمان العاشور الجزائر.

[1] مديريات التربية ⬅المهام، الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنيّة، المرجع السابق، 2020/07/11، 13:35.

ت. معهد تكوين المعلّمين وتحسين مستواهم **(INPM)**

- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم بسطيف.
- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم بوهران.
- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم بقسنطينة.
- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم ببشار.
- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم بتيارت.
- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم بسعيدة.
- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم بمستغانم.
- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم بمعسكر.
- معهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم بالبليدة[1].

[1] هيئات تحت الوصاية ⬅المعاهد، الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنيّة، المرجع السابق، 2020/07/13، 20:15.

2- **المراكز:** وعددها **05:**

أ. المجلس الوطني للمناهج.

ب. مركز التموين بالتجهيزات والوسائل التعليمية وصيانتها(CAMEMD) مقره حي الحياة القبة الجزائر.

ت. المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجيّة وتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال(CNIIPDTICE) مقره واد الرمّان العاشور الجزائر.

ث. المركز الوطني للوثائق البيداغوجية(CNDP)شارع محمد خليفي حسين داي الجزائر.

ج. المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتدريس الأمازيغيّة (CNPLET) بالجزائر[1].

3- **الدواوين: وعددها 04:**

أ. الديوان الوطني للمسابقات والامتحانات(ONEC)بـ3شارع البروفسور فانسون تلملي الجزائر.

ب. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (ONEFD) بـ 43 شارع بن شنب الجزائر.

ت. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسيّة (ONPS) يقع بـ واد الرمّان العاشور الجزائر.

[1] هيئات تحت الوصاية ⬅المراكز، المرجع السابق: 2020/07/13، 20:30.

ث. الديوان الوطني لمحو الأميّة وتعليم الكبار (ONAEA) يقع بـ 37 طريق البشير الإبراهيمي الأبيار الجزائر[1].

وفي ختام المطلب الثالث الذي تناولنا فيه الإطار الإداري لمشروع الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة الذي حاولنا من خلاله التعرّف على الهيئة العليا المشرفة على هذا المشروع والتي تتمثل في الإدارة المركزيّة لوزارة التربية الوطنيّة التي يُشرف عليها مباشرة وزير التربيّة الوطنيّة وهو منصب يأتي على رأس هرم الهيكلة الإداريّة المركزيّة ويعمل تحت سلطته المباشرة كل من الأمين العام للوزارة ورئيس الديوان والمفتّش العام للبيداغوجيا والمفتّش العام للوزارة كُلٌّ حسب لائحة المهام المحدّدة والمنوطة به وتمّت الإشارة إلى المديريّات الولائية المتمثلة في الإدارة اللامركزيّة لوزارة التربية وفي الختام تم ذِكر الهيئات التي تنضوي تحت وصاية وزارة التربية وهي الدواوين والمراكز والمعاهد.

ولابُدّ من الإشارة إلى طبيعة العلاقة الإدارية بين وزارة التربيّة الوطنيّة والنظام المعلوماتي الرقمي الخاص بها حيث أن هذا الأخير يعتبر **قيمة مضافة** للتسيير العادي التقليدي للوزارة بحيث جاء ليُساهم في تحسين الأداء الإداري لها؛ ثم إن هذا النظام الرقمي **يتكامل** مع الإدارة الفعلية حيث أنّه يقوم بالكثير من الأعمال والأنشطة الإدارية التي كانت تُنجز بطريقة تقليديّة ورقيّة وبِوتيرة بطيئةٍ يَنتُج عنها البيروقراطيّة في كثير من

[1] هيئات تحت الوصاية ⬅الدواوين، المرجع السابق: 2020/07/13، 20:45.

الأحيان إضافة إلى بعض ما يعاب عنها من مساوئ أخرى، وانتقلت من هذه الوضعية إلى وضعيّة أحسن وأجود ممّا كانت عليه بفضل هذا النظام المعلوماتي الرقمي.

ونؤكد على أن الإطار الإداري يُكسب النظام المعلوماتي الرقمي لقطاع التربيّة الوطنيّة مصداقيّة وشرعيّة بعد الإطار التشريعي؛ فلا يمكن أن يُستغنى عن الإطار الإداري في الوصول إلى التجسيد الفعلي للمشروع.

المبحث الثاني: تقييم تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية

يعتبر مشروع رقمنة قطاع التربية الوطنيّة حديث النشأة إذ لم تتجاوز فترة تجسيده ثلاث سنوات (من أفريل 2017 إلى غاية إنجاز هذه المذكرة) وبالتالي فهو في مراحله الأولى من التطبيق؛ ممّا يتطلّب تقييما ومتابعة دقيقة في هاته الفترة التأسيسيّة حتى يُتمكن من بنائه على قواعد وأسس سليمة باعتبار طبيعته وخصوصيته التي تتميّز بالديمومة والحساسيّة المتعلّقة بالأفراد "إداريًّا".

من هذا المنطلق فإننا بصدد التطرق في هذا المبحث إلى تقييم هذا المشروع، وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين اثنين، فَفِي المطلب الأول سنتطرق إلى سلبيات وإيجابيات تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة، وفي المطلب الثاني سنتناول معيقات تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية.

المطلب الأول: سلبيات وإيجابيات تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية

في إطار سعينا لتقييم مشروع الأرضيّة الرقميّة لوزارة التربيّة الوطنيّة قمنا بإجراء مقابلة[1] مع السيد **خير محمد عبد الله** موظف بمصلحة الرقمنة (مصلحة الإعلام الآلي) لدى مديرية التربية الوطنية لولاية غرداية وكان ذلك يوم الأحد **01 مارس 2020** على الساعة **09:30**[2]، وهذا من أجل تقديم بعض الاستفسارات والتساؤلات المتعلقة بموضوع النظام المعلوماتي لقطاع التربيّة الوطنيّة؛ وقد قمنا في نهاية المقابلة بتدوين أهم ما تطرقنا إليه خلال المقابلة على شكل نقاط قسّمناها إلى إيجابيّات وسلبيّات.

أولا: الإيجابيات

1) ضمان الدقة العاليّة في حجز بيانات التلميذ على الأرضيّة كـ: الاسم، اللقب، تاريخ الميلاد، ورقم شهادة ميلاد، ورقم التعريف المدرسي (16 رقما)، والاسم باللغة الأجنبية، وفي حالة الخطأ يتم التصحيح من طرف وزارة التربية وفق إجراءات إداريّة معيّنة.

[1] ونعني **بالمقابلة** أنها " محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو شخص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه، وتحقق المقابلة نفس الهدف الذي يحققه الاستبيان وهو الإجابة عن بعض الأسئلة، وهي تمتاز بالمرونة، بحيث يستطيع الباحث تغيير صياغة السؤال والتحاور مع المبحوث إلى غاية الوصول إلى إجابة، وتزداد أهمية المقابلة كطريقة فنية لجمع المعلومات في المجتمعات الأمية حيث لا يمكن الاستبيان فيها" رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية، طبعة2006، القبة–الجزائر، 2006، ص53.

[2] أنظر الملاحق من 16 إلى 19.

2) متابعة تسجيل ملف التلميذ في النظام المعلوماتي طيلة مساره الدراسي، حيث يتحصل التلميذ بمجرّد تسجيله على رقم تعريفي وطني مدرسي، و يتم تخزين المعلومات بالأرضيّة.

3) متابعة تسجيل ملف جميع الموظفين بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم في النظام المعلوماتي طيلة مسارهم الوظيفي.

4) سرعة نقل المعلومات والتواصل بين مختلف المصالح ومؤسّسات التربيّة الوطنيّة.

5) سهولة التعرّف على المسار المهني للموظّف، وكذا المسار الدراسي للتلميذ من التحضيري إلى الثالثة ثانوي.

6) تمكين الأولياء من الاطلاع على نتائج أبنائهم التفصيلية من خلال بوابة إلكترونيّة خاصة بهم على مستوى الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة.

7) تسهيل عملية ضبط غيابات الموظفين؛ فمثلا عند غيابه من أسبوع إلى عشرة أو خمسة عشر يوما يتم شطبه آليًّا من الأرضيّة الرقميّة، ولإعادته إلى منصبه يتم إخضاعه إلى مجموعة من الإجراءات والتدابير النظاميّة.

8) إتاحة الفرصة للتلميذ الغائب عن الاختبار لتبرير غيابه في أجل أقصاه 72سا بغرض تمكينه من إجراء الاختبار في المواد الدراسيّة التي غاب عنها في الاختبار.

9) فيما يخص تحويلات التلاميذ فتتم إلكترونيّا وذلك بتقديم الولي طلبا مباشرا للتحويل إلى المؤسسة المُستقبلة، وهذه الأخيرة تقوم بدورها بتقديم طلب التحويل عبر الأرضية الرقميّة إلى مدير المؤسّسة الأصلية حيث يقوم هو الآخر بالموافقة لتتم آليًّا عمليّة تحويل الملف الإلكتروني من المؤسّسة الأصليّة إلى المؤسّسة المستقبلة.

10) سرعة وصول وضبط محضر الإضراب (في حدود الساعة الأولى من الإضراب) لمستخدم قطاع التربية الوطنيّة ممّا يسهّل اتخاذ الإجراء اللاّزم تجاهه[1].

ثانيا: السلبيات

1)عدم توفر الأنترنت في بعض المؤسسات مما يؤدي إلى تعطيل نشاط النظام الرقمي لوزارة التربيّة الوطنيّة.

2) في حالة عدم توفّر شبكة الأنترنت في المؤسسات التربويّة يتم الرجوع اضطراريّا إلى الطريقة التقليدية الورقية، أو عن طريق الهاتف والفاكس.

3) إن التطوّر الجِدُّ متسارع للتكنلوجيا المعلوماتيّة تتطلب إجراء تعديلات في بعض أو كلّ البرامج المستعملة على مستوى الأرضيّة الرقميّة؛ ممّا يؤدّي إلى عدم الاستقرار على برنامج إلكتروني معيّن لتسيير الأرضية، وهذا ما من شأنه إعاقة الموظف المكلف من أن

[1] مقابلة مع السيد خير محمد عبد الله، موظف في مصلحة الرقمنة (مصلحة الإعلام الآلي) لمديرية التربية لولاية غرداية ، مقابلة أجريت بتاريخ 01-03-2020 .

يتحكم في التعامل مع البرنامج الإلكتروني المستحدث الذي تنشط على أساسه الأرضيّة الرقمية لوزارة التربيّة الوطنيّة.

4) الضبط الفوري لغياب الأستاذ والاكتفاء بالساعة الأولى فقط، في مقابل وجود إمكانيّة التحاقه في الساعات المواليّة[1].

كما يمكن إضافة سلبيات أخرى قد تسبب إشكاليات تهدد مشروع الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة، ومنها:

5) احتمال تعرض الأرضيّة الرقميّة لعملية قرصنة البيانات الشخصيّة الخاصة بالأفراد " التلاميذ والموظفين " في الوقت الذي تشهد فيه الأرضية تطورا واتساعا في مضمونها وهو ما قد يجعلها أمام وضعية ضياع وتلف جميع بياناتها.

6) ممّا لا شك فيه أن الدولة الجزائريّة خصّصت ميزانية معتبرة لتمويل تجسيد مشروع رقمنة قطاع التربيّة الوطنيّة، إلا أن الإشكاليّة التي يمكن أن نطرحها تتعلق بمدى قدرتها على توفير المتطلبّات المختلفة لإنجاح هذا المشروع.

وبعد إبراز أهم السّلبيات والتحديات المتعلقة بعملية الرقمنة، يمكن التحقق بأن هذه الإشكاليات تمثل تحديًا حقيقيًا يجب تخطيه أثناء مرحلة تطبيق رقمنة قطاع التربيّة.

[1] مقابلة مع السيد خير محمد عبد الله، المرجع السابق.

المطلب الثاني: معيقات تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية

أولا: المعوقات الإدارية:

تظهر المعيقات الإدارية التي تقف عقبة أمام إرساء وتطوير الأرضيّة الرقميّة فيما يلي:

1- اختلاف النظم الإدارية داخل المؤسّسة الإداريّة.

2- عدم توافر الحافز القوي لدى الموظفين العموميين لإنجاح عملية التحول وإحساسهم بأنهم جزء من هذا التحول.

3- معارضة الموظفين العموميين والأفراد للتحول نحو الحكومة الإلكترونية[1].

ثانيا: المعيقات القانونية:

تتمثل المعيقات القانونية للأرضية الرقميّة في غياب البيئة القانونية اللازمة والمشجعة لتطبيق وتجسيد النظام الرقمي الذي يحتاج إلى انقلاب واسع في التشريعات التقليدية سواء في القانون الجزائي من جهة أو القانون المدني من جهة أخرى وكذا قانون المعاملات الإلكترونية وجه الخصوص، فيكون من الضروري أن تعمل الحكومة على إيجاد حلول قانونية لكل الاحتمالات ولتنفيذ مشروع الأرضيّة الرقميّة، ومن تلك المعيقات نذكر:

1- تحديد مدى حجية حجز البيانات الشخصية ومدى قبوله.

[1] حمدي القبيلات ، مرجع سابق ، ص47-48 .

1- انتهاك الخصوصية الشخصية وتحديد المسؤوليات الجزائية والمدنية الناشئة عنه.

2- وسائل الإثبات الإلكترونية، ومدى قبول وحجية المستندات عندما تعتمد على أدلة مستمدة من وسائل إلكترونية أو مستخرجة بطرق إلكترونية[1].

3- عدم اعتماد الوثائق الإلكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية في جميع الأنشطة الإداريّة المختلفة.

4- ازدياد حجم الأخطاء التي تقع أثناء عمليّة حجز البيانات الشخصية للتلاميذ والموظفين[2].

5- مشكلة الفراغ التشريعي الذي ينظم نشاط الأرضيّة الرّقميّة لأنها تحتاج إلى استعداد تشريعي متكامل.

6- هناك بعض الأحكام القانونية المبعثرة، والتي تنمو ببطء أغلبها في مرحلة التشريع، بينما تحتاج السندات المستخرجة من الحكومة الإلكترونية إلى توافر تقنية عالية من الحماية، لغرض الإقرار بحجيتها[3].

ومن بين المعيقات القانونية نذكر أيضا ما يلي:

---

[1] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، مرجع سابق ، ص86 .

[2] علي بودلال ، مرجع سابق ، ص 180-181.

[3] عباس زبون عبيد العبودي ، الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، العدد 01 ، 2012، ص90.

7- صعوبات تطبيق المسؤولية الجزائية على سلوكيات مرتبطة بالبيئة التقنية ومن بينها إساءة استعمال السلطة والتعسف بها عندما ترتبط بنشاط تقني إلكتروني[1].

ثالثا: المعيقات الفنية:

يمكن إيجاد العديد من المعيقات التي تحول دون تطبيق الأرضية الرقمية على أرض الواقع أو تجعل من هذا التطبيق أمرا صعبا ومعقدا على القائمين عليها ومن بين هذه المعيقات الفنية نذكر ما يلي:

1 إشكاليات الأمن الخاص بالمعلومات.

1 انعدام البنية التحتية اللازمة أو وجودها بنسبة ضعيفة، واحتياج بنائها إلى مجهودات ولمدة زمنية طويلة.

2 ضعف في القدرة الفنية والتقنية لدى المستخدمين في القطاع الحكومي والإداري[2].

ومن بين المعيقات الفنية أيضا نجد ما يلي:

3 الأمية المعلوماتية (الجهل بأساليب التعامل مع أجهزة الحاسوب الآلي والبرمجيات).

[1] أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي ، المرجع السابق ، ص 88 .

[2] أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، نفس المرجع، ص 86 .

4 عائق اللغة كون التعامل مع الأنترنت بشكل عام يتطلب الإلمام باللغات الأجنبية.

5 عدم الانتشار النسبي لوسائل الاتصالات عن بعد وعدم توفرها لدى جميع المواطنين.

6 نقص الوعي، إذ أن معظم المواطنين والموظفين العموميين ليست لديهم فكرة محددة حول الأرضية الرقمية وكيفية الاستفادة منها.

7 تمتاز الأرضية الرقمية بأنها ذات طابع لا مادي غير ملموس وهذا ما لا يشجع الكثيرين على التعامل افتراضيا مع أشخاص لا يعرفونهم[1].

رابعا : المعيقات الأمنية :

مع التقدم التكنولوجي والتطور العلمي ومع حداثة الأجهزة والبرامج، أصبح من السهل اختراق أي جهاز أو أمن إلكتروني من طرف العصابات الإلكترونية، فهم محترفون في الهكر والقرصنة، دون تحديد هويتهم أو انتمائهم، ولكون الأرضية الرقمية مما يمسه هذا الهاجس والعائق، فإنه رغم الاجتهادات الجبارة لإيجاد أساليب مضادة لهذه الاختراقات والإجراءات الأمنية المشددة في هذا المجال إلا أن عائق الأمن المعلوماتي الإلكتروني لا يزال يشكل هاجسا أمام الجهات الحكومية من جهة والمواطنين من جهة أخرى.

[1] حمدي القبيلات ، مرجع سابق ، ص 49-50.

خامسا : المعيقات المالية :

من أجل تطبيق وتنفيذ الحكومة الإلكترونية يجب توفر أموال باهظة وضخمة من أجل إنجاح هذا المشروع الجبار، لكن إمكانيات الدول مختلفة وقد لا تتوصل بعضها إلى تبني هذا النظام الرقمي الذي يتطلب تكاليف مالية عالية.

ولعل من بين أبرز المعيقات المالية نجد ما يلي :

1- الحاجة الكبيرة إلى إيجاد الإمكانيات المادية لتوفير تكنولوجيا المعلومات خاصة على مستوى الدولة ككل، كما أن هذه التكنولوجيات في تطور مستمر ودائم، الأمر الذي يجعل تبنيها ومواكبتها أمرا صعبا.

2- عدم وجود مخصصات مالية كافية لتدريب العمال في مجال نظام المعلومات.

3- ارتفاع تكاليف الخدمة والصيانة لأجهزة الحواسيب الآلية، ونقص عدد المتخصصين أو المهندسين في إجراء هذه الخدمات والصيانة[1].

بعد استعراضنا لمعيقات تجسيد الأرضية الرقمية، نجد أنها تتوزع بين ما هو فني وما هو تقني ومالي وقانوني أيضا، ممّا يعيق تحقيق مشروع النظام المعلوماتي لقطاع التربيّة الوطنيّة، ومن أجل بلوغ الهدف المنشود من ورائه يتعيّن على الوزارة

[1] علي بودلال ، مرجع سابق ، ص181.

الوصيّة إيجاد حلول فعّالة للمعيقات المذكورة آنفا مع الحرص على مسايرة التطوّرات المتعلّقة بالمعلوماتية بما في ذلك توفير الأجهزة الإلكترونية النوعيّة والتدفّق العالي الجودة للأنترنت والتكوين المتواصل للعنصر البشري وكذا إصلاح النظام القانوني المعلوماتي.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد تناولنا لهذا الفصل يمكن أن نستخلص منه أن فكرة مشروع النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية جاء بعد توصيات طرحت في ختام المؤتمر الذي انعقد في مارس2015، وتم تجسيدها فعليا بالتزامن مع احتفالات عيد العلم 16 أفريل 2017، ويقصد بها إعطاء كل تلميذ أو موظف رقم تعريفي مدرسي وطني يُرافقه طيلة مساره الدراسي أو المهني على الترتيب ، وهذا بعد حجز بياناته الشخصية في الأرضية الرقمية إضافة إلى تمكين الأولياء من معرفة نتائج أبنائهم دون عناء التنقل إلى المؤسسات التي يزاولون فيها دراستهم، ونشير إلى أن محتوى الأرضية يتمثل في فضاءات مختلفة كما يلي: تسيير تمدرس التلاميذ، وبرنامج تسيير شؤون المستخدمين، وبرنامج تسيير الهياكل، وبرنامج فضاء الأولياء.

أما فيما يتعلق بالجانب القانوني والتشريعي فقد تمّ إصدار مناشير تُحدّد الإطار التنظيمي والإجرائي المرتبط بالنظام المعلوماتي لقطاع التربيّة الوطنيّة إضافة إلى تحديد المسؤوليات وضمان الحقوق المتعلّقة بالمسجّلين " تلاميذ وموظفين" وكذا مستخدمي مصلحة الرقمنة بداية من المؤسسات التربويّة إلى أعلى منصب على مستوى الإدارة المركزيّة بوزارة التربيّة الوطنيّة.

وبعدها تعرفنا على مشروع الأرضية الرقميّة لوزارة التربية الوطنية من الفكرة إلى التجسيد، وكذلك استعراضنا للنظام القانوني الخاص بها، وتبييننا من خلاله للحقوق والمسؤوليات التي تنشأ بمجرد تفعيل الأرضيّة الرقميّة، وبعد ذلك تطرقنا إلى الإطار الإداري للأرضية الرقميّة أو الإدارة المشرفة على تسييرها وتنظيمها من الإدارة المركزيّة للوزارة الوصيّة إلى المديريّات الولائيّة إلى المؤسّسات التربويّة وبصفة أدق بيّنا الهيكلة الإدارية لتسييرها مع تحديد الصلاحيّات على كل مستوى إداري وفق السلّم الإداري.

إن أي فكرة يتم تحويلها إلى مشروع حقيقي لابُدَّ وأن يتمّ تقييمه في مراحله الأولى من التجسيد وبالفعل تم التعرّف على أهم الإيجابيات والسّلبيات الناجمة عن تفعيل المشروع إلى جانب المعيقات التي ظهرت في عدة جوانب مرتبطة بالأرضيّة.

خاتمة

وختاما لدراستنا تبين لنا أن التطور الكبير الذي شهده العالم في جانب التكنولوجي حتما على دولتنا الجزائر مواكبة هذا التقدم المتسارع وهذا من أجل النهوض بإداراتها وعليه سعت الحكومة الجزائرية في رقمنة قطاعاتها المختلفة للتحسين من أدائها الإداري

إذن وبعد مُعالجتنا لموضوع دراستنا توصّلنا إلى النتائج التالية:

1- تُساهم الحكومة الإلكترونية في تخفيف الأعباء الماديّة والزّمنيّة على المواطنين.

2- تسعى الحكومة الإلكترونية إلى إنشاء قاعدة بيانات عامّة.

3- تتميز الإدارة الإلكترونية بالأمان والسرية وسُرعة الوصول.

4- تساهم الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين.

5- تستلزم الإدارة الإلكترونية توفير موظفين مؤهلين ومتخصصين ومدرّبين.

6- تسعى الحكومة الالكترونية القضاء على البيروقراطية وتحسين اداء الموظفين.

7- تمثل الحكومة الالكترونية مشروعا حديثا يقوم على تكنولوجيات المعلومات والاتصال حيت يتميز هذا المشروع الحديث بمميزات وخصائص تميزها عن غيرها.

8- من فوائد الإدارة الإلكترونية تبسيط الإجراءات واختصار الوقت والدقة والوضوح في انجاز المعاملات الإدارية المختلفة.

9- تواجه الحكومة الإلكترونية في الجزائر عدة عقبات ومن بينها الامية الإلكترونية، وضعف الوعي بأهميتها، وضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصال.

10- نظّم المشرّع الجزائري نشاط النظام المعلوماتي لقطاع وزارة التربية الوطنيّة عبر مناشير وزاريّة فقط.

11- تساهم الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء الإداري بوزارة التربية الوطنية عن طريق إنشاء نظام معلوماتي خاص بها يتمثل في الأرضيّة الرقميّة.

12- بالرغم من أن التلاميذ هم الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى من إنشاء الأرضية الرقميّة لوزارة التربيّة الوطنيّة ثم الموظفين بالدرجة الثانيّة إلا أن التعامل معها بنسبة كبيرة هم الموظفون ثم الأولياء عبر الفضاء المخصّص لهم.

13- تبسيط الإجراءات لأولياء التلاميذ للتسجيل في مختلف الامتحانات المدرسية من خلال التسجيل الإلكتروني وكذلك الاطلاع على النتائج من خلال الأرضية الرقمية.

14- ساهم النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية في القضاء على العديد من الصعوبات التي كانت تواجه مستخدميها " الموظفين والأولياء".

15- تتميّز الأرضية الرقميّة لوزارة التربيّة بالسرعة في إدارة نشاط الإدارة التربوية.

16- يساعد النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية في ضبط المسار الدراسي للتلاميذ من التحضيري إلى مستوى الثالثة ثانوي بالنسبة للتلاميذ وبالنسبة للموظف فتضبط مساره المهني من تاريخ ترسيمه إلى آخر يوم في منصبه.

وفي الأخير بعد استعراضنا للنتائج اتضح لنا أن مشروع الانتقال من الحكومة التقليدية الورقيّة إلى الحكومة الإلكترونية يتطلّب مواجهة العقبات التي تعترض تجسيد المشروع وإيجاد حلول للمعيقات المختلفة المذكورة سابقا وبهذا تكون الدولة قد قطعت شوطا كبيرا نحو تفعيل وإنجاح مشروع الجزائر الإلكترونيّة ولابأس أن نقترح بعض التوصيات لعلّها تكون منطلقا فعليّا ومساهمة منّا نحو الوصول إلى الهدف المنشود:

1- ضرورة سن التشريعات والقوانين أكثر تنظيما وإحكاما للأنظمة المعلوماتية بمختلف القطاعات الحكومية في إطار مشروع الحكومة الإلكترونية.

2- إقامة دورات وتربصات تكوينية مستمرة للموظفين من أجل تأهيلهم لمسايرة المستجدات والتطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات.

3- توفير أجهزة نوعية ذات جودة عالية.

4- ضرورة توفير شبكات ذات التدفق العالي في المكاتب والمصالح الإدارية.

5- استحداث آليات خاصة للرقابة على النشاط الإداري لمستخدمي الأنظمة المعلوماتية بمختلف القطاعات الحكومية.

6- توفير الحماية **النوعيّة** لمركز قاعدة البيانات للدولة:

أ/ الداخلية: تتمثل في برامج الحماية الإلكترونية لقاعدة البيانات من أي اختراق أو قرصنة أو تخريب إلكتروني أو غيرها.

ب/ الخارجيّة: تتمثل في الأخطار البشريّة كالاعتداءات والكوارث الطبيعية.

إن التوجّه العام للدولة الجزائرية نحو رقمنة مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية العمومية – قطاع التربية الوطنية نموذجا- وذلك بتوفير متطلّبات إداريّة وتشريعيّة وبشريّة مؤهلة ومادّيّة وثقافيّة وأمنية وتقنيّة، فبذلك تكون الحكومة الإلكترونية تُساهم في التحسين من الأداء الإداري لمختلف قطاعات الدولة الجزائريّة وعليه كانت الإجابة المباشرة للإشكالية التي طرحناها في المقدمة.

7- في نهاية دراستنا للموضوع لابدّ أن نشير إلى النتائج التي توصّلنا إليها وبعد التوصيّات التي أوردناها في الخاتمة وننشُدُ من المسؤولين القائمين على مشروع الجزائر الإلكترونيّة أن يأخذوها بعين الاعتبار فالآثار الإيجابيّة للمشروع باديّة بقوّة على الواقع وآخرها قطاع التربيّة الوطنيّة الذي حقّق قفزة نوعيّة في أدائه الإداري تجاه المواطنين.

كما نطمح أن تكون هذه النتائج مُنطلقًا لزملائنا الباحثين ليفتحوا آفاقاً جديدة للبحث في هذا الموضوع من خلال ما يلي:

أ/ دراسة نماذج من تطبيقات الحكومة الإلكترونيّة في القطاعات الحكوميّة المتبقيّة والتي تسعى الدولة الجزائريّة لضمِّها إلى مشروع الرّقمنة.

ب/ ضبط النظام القانوني العام للحكومة الإلكترونيّة وعلاقته بالمواطن.

وهذه الدراسة تبقى محاولة منا لمعالجة موضوع الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها على المواطنين بأبعادها المختلفة.

ونرجو أنّنا قد وفّقنا في هذا المسعى، فإن كان ذلك فمن الله، وإن كان غير ذلك فما نحن بِبَرِيئِين عن التقصير.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01:

صورة رقم (1) موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك لمديرية التربية لولاية غرداية

الملحق رقم 02:

صورة توضّح واجهة المدخل إلى الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة

الملحق رقم03:

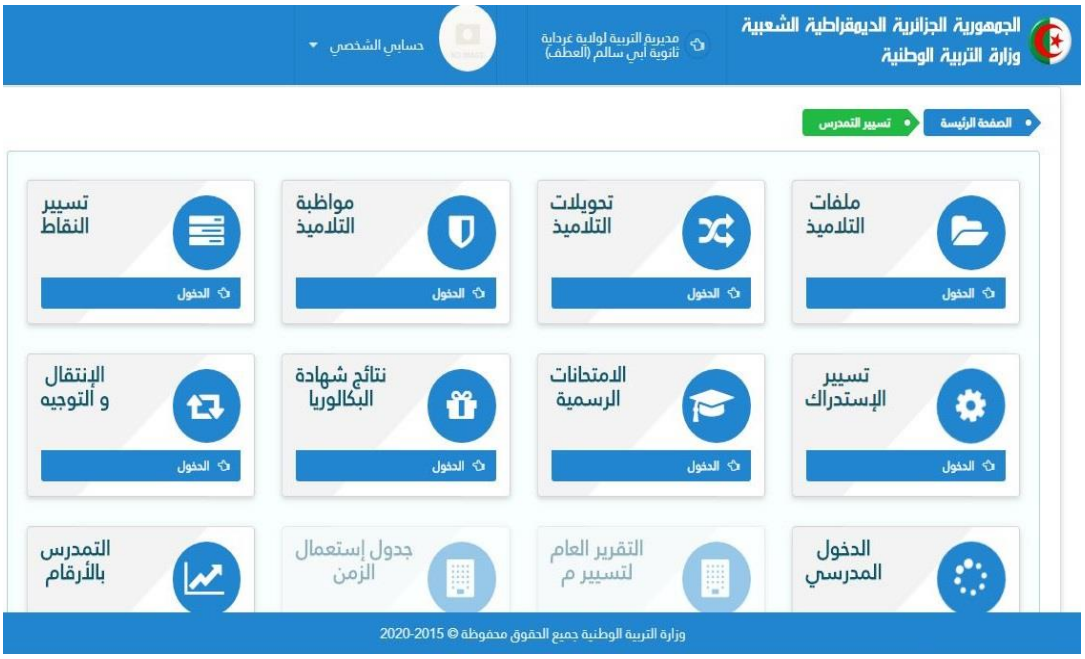

صورة توضّح واجهة الصفحة الرئيسيّة لبرنامج تمدرس التلاميذ

الملحق رقم04:

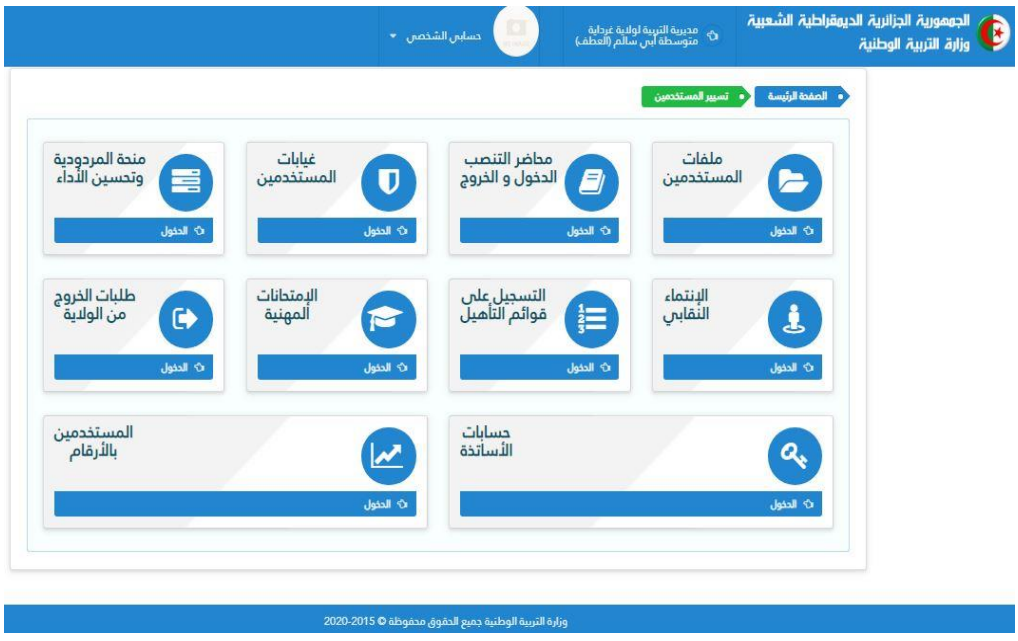

صورة توضّح واجهة الصفحة الرئيسيّة لبرنامج المستخدمين

الملحق رقم 05:

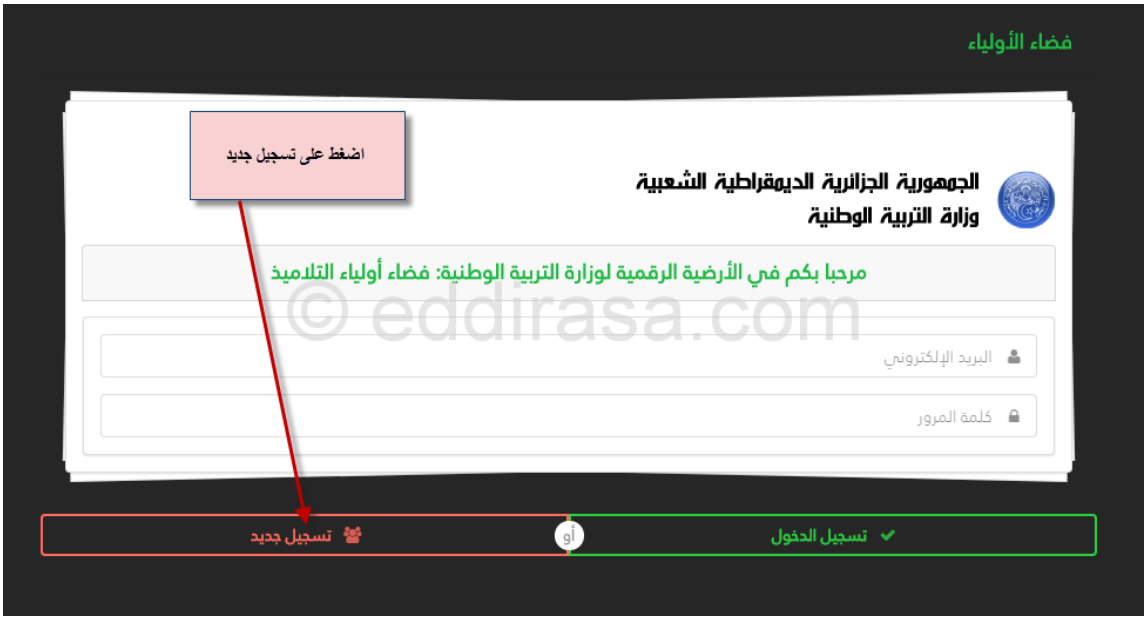

الصورة توضّح كيفية التسجيل في فضاء الأولياء

الملحق رقم06:

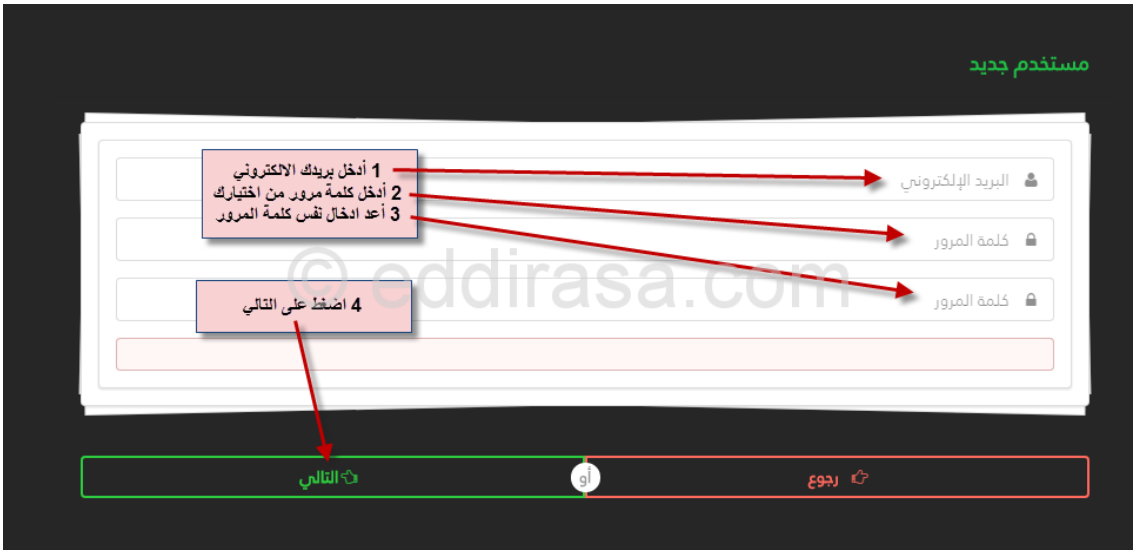

الصورة توضّح كيفية التسجيل في فضاء الأولياء (1)

الملحق رقم07:

الصورة توضّح كيفية التسجيل في فضاء الأولياء (2)

الملحق رقم08:

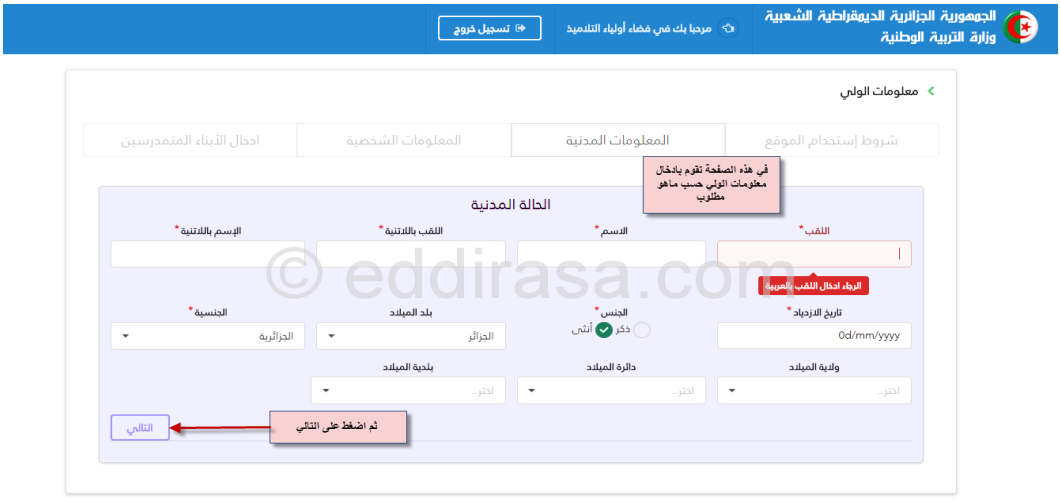

الصورة توضّح كيفية التسجيل في فضاء الأولياء (3)

الملحق رقم09:

الصورة توضّح كيفية التسجيل في فضاء الأولياء (4)

الملحق رقم10:

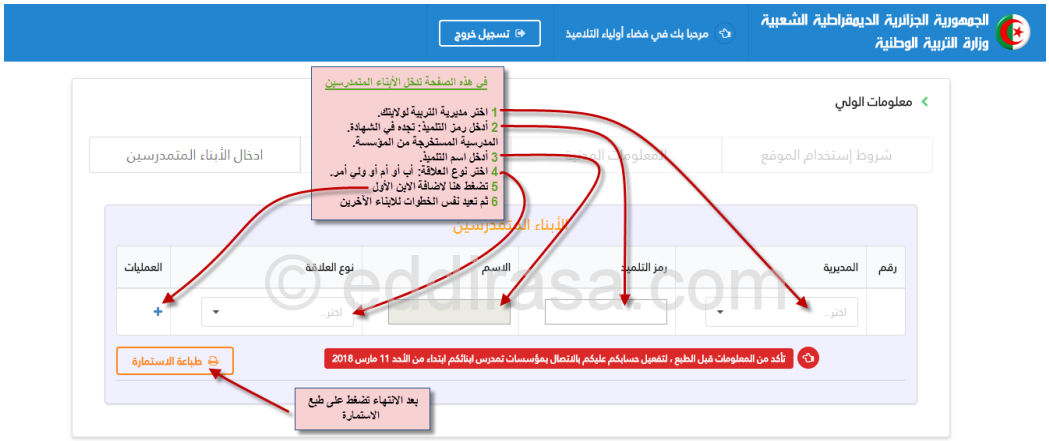

الصورة توضّح كيفية التسجيل في فضاء الأولياء (5)

الملحق رقم11:

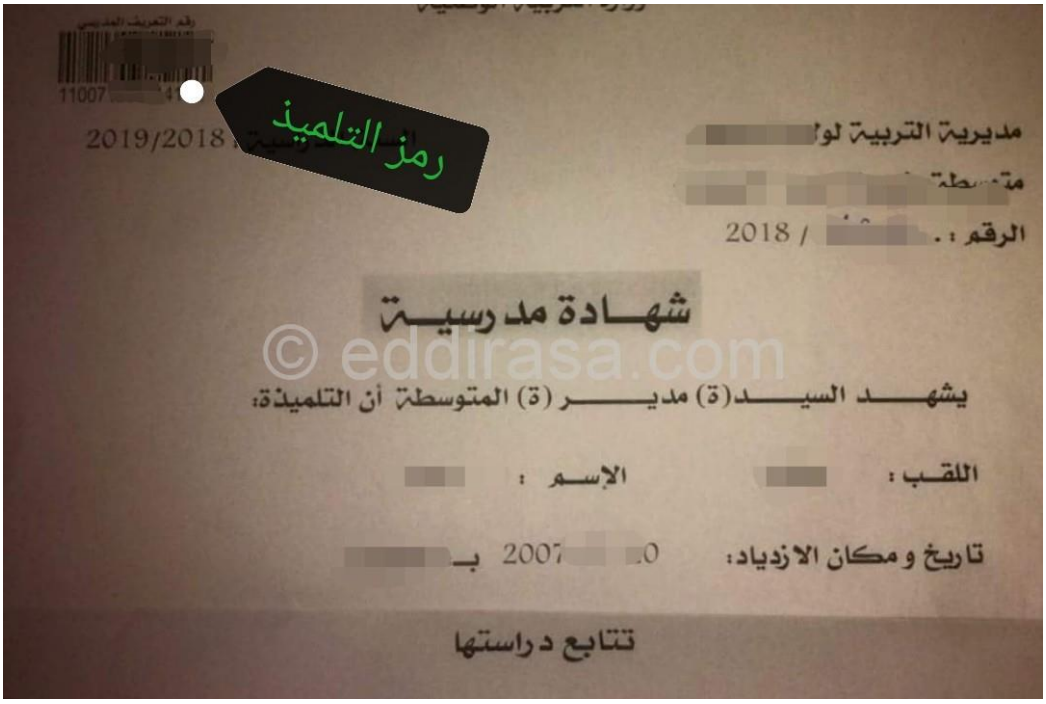

الصورة توضّح نموذج لإحدى الوثائق المستخرجة من الأرضية الرقميّة

الملحق رقم12:

بعد طبع الاستمارة المستخرجة من الموقع، يتوجه ولي الأمر الى مؤسسة

الملحق رقم13:

الصورة توضّح كيفية اطلاع الأولياء على نتائج أبنائهم التلاميذ(1)

الملحق رقم14:

الصورة توضّح كيفية اطلاع الأولياء على نتائج أبنائهم التلاميذ(2)

الملحق رقم15:

نتائج الفصل الثاني

المواد	معدل تقويم النشاطات/20	الفرض/20	معدل المراقبة المستمرة /40	الإختبار /60	المعدل الفصلي /20	معامل المادة	المجموع	الملاحظات التربوية
اللغة العربية	15.00	8.00	23.00	25.50	9.70	3	29.10	ط.الاكتساب
اللغة الأمازيغية	معفى	معفى	معفى	معفى	معفى	معفى	معفى	معفى
اللغة الفرنسية	12.00	9.00	21.00	13.50	6.90	2	13.80	غ.مكتسب
اللغة الإنجليزية	17.00	12.00	29.00	42.00	14.20	1	14.20	مكتسب
التربية الإسلامية	13.00	20.00	33.00	27.00	12.00	1	12.00	ط.الاكتساب
التربية المدنية								

© eddirasa.com

الصورة توضّح كيفية اطلاع الأولياء على نتائج أبنائهم التلاميذ(3)

الملحق رقم 16:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l' Enseignement Supérieur Et de la Recherche Scientifique

جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
نيابة العميد المكلف بالبحث العلمي
والعلاقات الخارجية
رقم: 127 /ك.ح.ع.س/ج.غ/2020

غرداية في: 28/11/2020
إلى السيـــد: مصلحة الرقمنة
مديرية التربية لولاية غرداية

الموضوع: طلب تسهيل مهمة خارجية

تحية طيبة وبعد،

قصد مساعدة طلبة المستويات النهائية في إنجاز مذكرات التخرج يطيـــب لي أن أطلـب من سيادتكم المحترمة المـــوافقة على تسهيـــل مهمة الطالب (ة): باباعمر جبير
الحامل (ة) لبطاقة الطالب برقم : M20153909340 1
السنة والتخصص: ثانية ماستر قانون إداري
وذلك لأجل الاستفادة من المعلومات التي تحتويها مؤسستكم من أجل إنجاز مذكرة التخرج الموسومة بـــ: " دور الحكومة الالكترونية في تحسين الأداء الإداري - دراسة وزارة التربية نموذجا "

تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام

نائب العميد للبحث العلمي

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
كلية الحقوق و العلوم السياسية
الأخضري إيمان

الملحق رقم 17:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l' Enseignement Supérieur Et de la Recherche Scientifique

جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
نيابة العميد المكلف بالبحث العلمي
والعلاقات الخارجية
رقم: ..126/ك.ح.ع.س/ج.غ/2020

غرداية في: 2020-02-11
إلى السيـــد: مصلحة الرقمنة
مديرية التربية لولاية غرداية

الموضوع: طلب تسهيل مهمة خارجية

تحية طيبة وبعد،

قصد مساعدة طلبة المستويات النهائية في إنجاز مذكرات التخرج يطيـــب لي أن أطلـب من سيادتكم المحترمة المـــوافقة على تسهيـــل مهمة الطالب (ة): بعمو علي نور الدين
الحامل (ة) لبطاقة الطالب برقم : M2005907212 3
السنة والتخصص: ثالثة ماستر قانون اداري

وذلك لأجل الاستفادة من المعلومات التي تحتويها مؤسستكم من أجل إنجاز مذكرة التخرج الموسومة بـ: " دور الحكومة الالكترونية في تحسين الاداء الاداري الرقمنة لوزارة التربية "

تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام

نائب العميد للبحث العلمي

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
كلية الحقوق و العلوم السياسية
الأخضري إيمان

جامعة غرداية
نيابة العميد
المكلفة بما بعد التدرج
و البحث العلمي و
العلاقات الخارجية

الملحق رقم 18:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية غرداية
مصلحة الموظفين و التفتيش
مكتب التكوين و التفتيش
رقم : 407 /2020

مدير التربية
إلى السيد :
رئيس مكتب الاعلام الآلي و الاتصال

الموضوع: رخصة إجراء تربص تدريبي ميداني.

يرخص للسيد(ة): **بهون علي نور الدين** طالب بكلية الحقوق و العلوم السياسية **بإجراء تربص ميداني بمكتبكم.**

و في هذا الصدد يطلب منكم السهر على توفير الظروف الملائمة في هذا الشأن.

غرداية في: 2020/02/25

مدير التربية

ولاية غرداية
مديرية التربية
مدير التربية
حمد طيبي

الملحق رقم 19:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية غرداية
مصلحة الموظفين و التفتيش
مكتب التكوين و التفتيش
رقم: 408 /2020

مدير التربية
إلى السيد :
رئيس مكتب الاعلام الآلي و الاتصال

الموضوع: رخصة إجراء تربص تدريبي ميداني.

يرخص للسيد(ة): **بابا عمر جبير** طالب بكلية الحقوق و العلوم السياسية **بإجراء تربص ميداني** بمكتبكم.

و في هذا الصدد يطلب منكم السهر على توفير الظروف الملائمة في هذا الشأن.

غرداية في: 2020/02/25

مدير التربية

قائمة المراجع

المصادر القانونية:

أ. **الدساتير:**

الدستور الجزائري 2016

ب. **النصوص القانونية والتنظيمية:**

1- قانون البلدية 11-10.

2- المرسوم التنفيذي رقم 10-229 المؤرخ في 23 شوّال من عام 1431 الموافق 02 أكتوبر 2010 ، المتضمن تحديد تنظيم المفتّشيّة العامّة للبيداغوجيا بوزارة التربية الوطنية ، النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، العدد534 ، الصادر في ديسمبر 2010.

3- القرار الوزاري المؤرخ في 23 محرم من عام 1433 الموافق 28 ديسمبر 2010 ، المتضمن إنشاء لجنة وطنية ولجان ولائية لرقمنة التسيير الإداري والتربوي في قطاع التربية الوطنية ، النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، العدد536 ، الصادر في فيفري 2011.

4- المراسلة رقم 2012/357 المؤرخة في 29 أوت 2012 ، المتعلقة بالإنجازات الكبرى المحققة منذ الاستقلال سنة 1962 في قطاع التربية الوطنية ، النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، العدد 554 ، الصادر في نوفمبر 2012.

5- الإطار المرجعي، المتعلّق بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنيّة، المؤرخ في 2018/01/31 ، رقم 230، الجزائر، الصادر في 2018/01/31.

6- الإطار المرجعي المؤرخ في 31 جانفي 2018 ، المتعلق بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية ، النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، العدد 595 ، الصادر في جانفي 2018.

7- المنشور الإطار2018–2019، رقم 1053، المؤرخ 24 جوان 2018، المتضمن التحضير للسنة الدراسيّة وسيرها.

8- المنشور، رقم 1737، الصادر من وزارة التربية الوطنية – الأمانة العامة، المؤرّخ في 08 ديسمبر 2018، المتعلق باستغلال النظام المعلوماتي لقطاع التربيّة الوطنيّة.

9- المنشور رقم 699، الصادر من وزارة التربية الوطنية – الأمانة العامة، المؤرّخ في 08 جويلية 2020، المتعلق بالدخول المدرسي 2021/2020.

المراجع:

أ. الكتب:

1- التميمي علاء حسين ، إدارة المرفق العام في ظل الحكومة الإلكترونية ، المعهد العربي للدراسات القانونية ، القاهرة ،2010.

2- المناعسة أسامة أحمد ، جلال محمد العبي ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق ،طبعة الأولى 2013،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمّان،الأردن ،2013.

3- القبيلات حمدي ، قانون الإدارة العامة الإلكترونية ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن ،2014.

4- بعلي محمد صغير ، القانون الإداري *النظيم الإداري * النشاط الإداري ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر،2004.

5- بيومي حجازي عبد الفتاح ، الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

6- ممدوح إبراهيم خالد ، الإدارة الإلكترونية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ،2008.

7- سعد غالب ياسين ، الإدارة الإلكترونية ، دار اليازوري ، عمان ، 2010.

8- شميشم رشيد ، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية، طبعة2006، القبة– الجزائر، 2006.

9- طلال بن عبد الله حسين الشريف ، الحكومة الإلكترونية ثورة القرن الحادي و العشرون في تطوير الإدارة العامة " تجربة المملكة العربية السعودية " ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2010 .

10- عبد المحسن زكي إيمان ، الحكومة الإلكترونية – مدخل إداري متكامل – منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2009.

11- عودة المعاني أيمن ، الإدارة العامة الحديثة ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012.

12- ليله محمد كامل،النظم السياسية الدولة والحكومة،دار الفكر العربي،القاهرة ،1971.

13- متولي عبد الحميد ، القانون الدستوري و الأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1974 .

ب. المذاكرات:

1- حماد مختار ، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر "يوسف بن خدة"،2007.

2- أكرم عمار محمد جمال ، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2009.

3- عشور عبد الكريم ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في و.م.أ والجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة المتنوري ، قسنطينة ، 2010.

4- شبوب نصيرة ، الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر ، دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر3 ، 2013.

5- سويسي دلال ، نظام المعلومات كأداة لتحسين جودة خدمة الصحية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية محمد بوضياف ورقلة ، مذكرة ماجستير، ورقلة ، 2013.

6- نبشي إسراء ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة محمد خيضر– بسكرة، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013.

7- سليماني حبيبة ، نظام التحفيز وأثره على الأداء الوظيفي – دراسة ميدانيّة بمؤسسة نفطال GPL بسعيدة–، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، شعبة علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، سعيدة، 2018.

8- جهرة حمزة ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي–دراسة حالة على الولاية المنتدبة أولاد جلال، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2019.

9- بوفنيك بحوص ، علي شواري، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية بقطاع التربية الوطنية بالجزائر–دراسة حالة بمديرية التربية لولاية غرداية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السيّاسيّة، قسم العلوم السيّاسيّة، جامعة غرداية، غرداية، 2019.

10- متاتيج جمال ، بومهاني خليفة ، تقييم موقع الرقمنة لقطاع التربية الجزائرية دراسة حالة بمديرية التربية لولاية شلف ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة،2019.

ج. المقالات:

1- التميمي علاء حسين ، إدارة المرفق العام في ظل الحكومة الإلكترونية ، المعهد العربي للدراسات القانونية ، القاهرة ،2010 .

2- الشيكر أيوب ، الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،جامعة علي لونيسي البليدة ، الجزائر، المجلد8، العدد01 ،2019.

3- بركان أمينة ، جليد نورالدين ، تقييم جودة خدمات الحكومة الالكترونية في الجزائر –دراسة ميدانية بلدية تيبازة– ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تيبازة ، الجزائر ، المجلد15 ، العدد20 ، 2019.

4- بودالي محمد ، بوشنب موسى ، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر– الإدارة الجبائيّة نموذجا – مجلة دراسات جبائية – دورية

علميّة دوليّة محكّمة متخصّصة، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، البليدة، العدد 08، جوان 2016.

5- بودلال علي ، تثمين دور الحكومة الإلكترونية في إرساء الخدمة العمومية – مشروع القرن الحادي عشر– تجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد الثالث ، ديسمبر 2013.

6- حاج سعيد عبد الله ، تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، الإنسان والمجال ، مجلة دولية علمية محكمة ،تصدر عن العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المركز الجامعي لنور البشير ، البيض ، العدد 02 ، أكتوبر 2015.

7- خالص حسين مريم ، الحكومة الإلكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد خاص بمؤتمر الكلية ، بغداد ، 2013.

8- دنداني محمد الأمين ، جودة وآفاق الخدمة العمومية بالجزائر في ظل الحكومة الإلكترونية والنقالة ،مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، –دراسات إقتصادية – ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، العدد رقم 22(1).

9- رشيد حسن خولة ، الأبعاد الاقتصادية للحكومة الإلكترونية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة الكوفة ، مجلة سنوية ، السنة العاشرة ، المجلد السابع ، العدد30 ،2014.

10- سعد غالب ياسين ، الإدارة الإلكترونية وافاق تطبيقاتها العربية ، مركز البحوث ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية ، 2005.

11- شاهد إلياس ، عرابة الحاج ، دفرور عبد المنعم ، تقيم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة ورقلة و جامعة الوادي ، الجزائر ، العدد03 ، 2016.

12- عبدالنّاصر موسى ، قريشي محمد ، مساهمة الإدارة الإلكترونيّة في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كليّة العلوم والتكنولوجيا بجامعة – بسكرة – الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، ورقلة، العدد 09 ، 2011.

13- عقبي أمال ، شعيب محمد توفيق ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية محليا ، مجلة الفكر ،جامعة حاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ،المجلد 14 ، العدد 02 ، جوان 2019.

14- عبيد العبودي عباس زبون ، الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، العدد 01 ، 2012.

15- مطاي عبد القادر ، بن شنينة كريمة ، واقع ومتطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، مجلة التكامل الاقتصادي ،جامعة شلف ، الجزائر، العدد 02، جوان 2019.

16- يوسفي أعمر، الحكومة الإلكترونية بين صعوبة التطبيق و حتمية التنفيذ ، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات ، جامعة الجزائر 3 ، العدد الثالث ، نوفمبر 2011.

1- **الحكومة الإلكترونية** ،سلسلة "نحو مجتمع المعرفة "، معهد البحوث والاستشارات ،الإصدار التاسع ، جامعة الملك عيد العزيز،2006.

د. المقابلات:

- مقابلة مع السيد خير محمد عبد الله، موظف في مصلحة الرقمنة (مصلحة الإعلام الآلي) لمديرية التربية لولاية غرداية.

هـ. المواقع الإلكترونية:

1- موقع المعاني، https://www.almaany.com . .

2- د شلبي ثروت، طبيعة وسمات العمل الإداري، أيادينا للمشروعات والأعمال، http://ayadina.kenanaonline.com.

3- بحث في الرقمنة، عالم الرقمنة، https://www.rakmanna.com./

4- إطلاق النظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية، الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، http://www.education.gov.dz./

5- النظام المعلوماتي لأولياء التلاميذ، موقع الدراسة الجزائري، https://eddirasa.com.

فهرس المحتويات

إهداء 4

شكر وعرفان 6

قائمة المختصرات 7

ملخّص الدراسة 8

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية 17

المبحث الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية 19

المطلب الأول: تعريف ونشأة الحكومة الإلكترونية..... 20

أولا: تعريف الحكومة الإلكترونية..... 20

ثانيا: نشأة الحكومة الإلكترونية 26

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الحكومة الإلكترونية..... 28

أولا: خصائص الحكومة الإلكترونية..... 28

ثانيا: أهداف الحكومة الإلكترونية..... 33

المطلب الثالث: متطلبات ومراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية 38

أولا: متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية..... 38

ثانيا: مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية..... 51

المبحث الثاني: مفهوم الأداء والأداء الإداري..... 55

المطلب الأول: الأداء مفهومه، أنواعه وعناصره..... 56

أولا: تعريف الأداء..... 56

ثانيا: تعريف الأداء الإداري:..... 57

المطلب الثاني: عناصر الأداء الإداري ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه..... 61

أولا: عناصر الأداء الإداري 61

ثانيا: محدّدات الأداء الإداري..... 62

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء الإداري 62

المطلب الثالث: مزايا ومساوئ الأداء الإداري..... 64

أولا: مزايا الأداء الإداري 64

ثانيا: مساوئ الأداء الإداري..... 64

خلاصة الفصل الأول. **66**

الفصل الثاني. تجسيد الحكومة الإلكترونية في رقمنة قطاع التربية الوطنية بالجزائر. **67**

المبحث الأول: تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية..... 70

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية .. 70

أولا: تعريف الرقمنة:..... 70

ثانيا: تعريف الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية:..... 71

ثالثا: أهمية الرقمنة: 72

رابعا: أهداف الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية..... 73

خامسا: خصائص الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية..... 76

سادسا: مكونات الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنيّة:..... 78

المطلب الثاني: الإطار القانوني للأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية: ... 91

المطلب الثالث: الإطار الإداري للأرضية الرقمية لوزارة التربيّة الوطنيّة ...109

أولا: الهيكلة الإدارية للإدارة المركزيّة لوزارة التربيّة الوطنيّة.....110

ثانيا: المهام والتنظيم.....112

ثالثا: الهيئات التابعة لوزارة التربيّة الوطنيّة.....116

المبحث الثاني: تقييم تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية 120

المطلب الأول: سلبيات وإيجابيات تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية 121

أولا: الإيجابيات.....122

ثانيا: السلبيات 124

المطلب الثاني: معيقات تطبيق الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية....125

أولا: المعوقات الإدارية:.....125

ثانيا: المعيقات القانونية:.....126

ثالثا: المعيقات الفنية:.....128

رابعا : المعيقات الأمنية : 129

خلاصة الفصل الثاني: 132

خاتمة 134
قائمة الملاحق 140
قائمة المراجع 153
فهرس المحتويات 165